


<p>کتابخانه مجلس شورای اسلامی</p> <p>کتاب: الفوائد النفوسیه</p> <p>مؤلف: _____</p> <p>موضوع: _____</p> <p>شماره اختصاصی ( ۶۸۰ ) از کتب اهدائی: یک هزاره</p>	<p>                       جمهوری اسلامی ایران                      شماره ثبت کتاب: ۲۱۱۰۶۵                 </p>
---	---



ك النوايد الشيشورية في المنظومة  
الرحيم للشيخ الامام القلاية الحمام عبد  
الله الشيشوري الفضي الخطيب

رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ

وَأَسْأَلُكُمْ فِيهِمُ الْجَنَّةَ

واعاد علينا من

۵ برکتی بجاہ

سید

۵

۱۵۶

30

میں نے اسے دیکھا تھا

نمبر: ۱۰۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

كتاب الفوائد المنيرة

مؤلف

موضوع

شماره اختصاصی ( ۷۸۰ ) از کتب اهدائی : محمد زاده

[illegible]

تخریج میرزا محمد علی  
اشکدایی  
مستوفی  
۱۳۷۷

از ذکر حیرت و اعجاب و شگفتی  
در حقیقت معجزات و کرامات

في سنة ١٢٠٠ هـ



الفوائد الشنشورية في المنظومة  
الرحيم للشيخ الامام العلامة الخمام عبد  
الله الشنشوري الغرضي الخطيب

رحمة الله تعالى برحمته

وأسكنكم فسيح جنته

واعاد عليتنا من

بوكتبه تجاه

سيدنا

مودة عترته


آمين

عليه



انتریز کریم ان سید  
نرجس دعا جری

۷۸۰  
۲۱۱۰۷۴

 جمهوری اسلامی ایران	
کتابخانه مجلس شورای اسلامی	کتاب الفوائد الشنشورية
مؤلف	موضوع
شماره اختصاصی ( ۷۸۰ ) از کتب اهدائی : سید محمد زاده	
شماره ثبت کتاب ۲۱۱۰۷۴	



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين، واشهد ان لا اله الا الله وحده لا  
 شريك له الملك الحق المبين، واشهد ان سيدنا وتبينا محمدا  
 عبده ورسوله خاتم النبيين والمرسلين، صلى الله عليه  
 وسلم وعلى اله وصحبه اجمعين، صلاة وسلاما دايما  
 الي يوم الدين **والحمد** فيقول الفقير الي رحمة ربه  
 القريب المحيى عبد الله الشنشوري الفرضي الخطيب  
 قد سألني ولدي عبد الوهاب وفقه الله للصواب  
 ان اشرح المنظومة الرجبية، اسكن الله مولها الغرق  
 العلية، فاجبته لذلك، سالكا من الاختصار احسن المسالك  
 وعيته عمل الطبيب للجيب، وقربت فيه العبارة اي  
 تقريب، وتعرضت فيه للخلاف بين الائمة، وبينت  
 فيه ما اجمعت عليه الائمة، وسميته الفوائد الشنشورية  
 في حل المنظومة الرجبية، وانا سأل الله المان بفضله ان  
 ينفع به كما نفع باصله، وان يعصمني وقاريه من الشيطان  
 الرجيم، فانه رؤف رحيم، جزاء كريم، وهذا اول الشروع  
 في المقصود، يعون الملك المعبود قال المؤلف رحمه  
 الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم اي افتتح واولي مثله  
 اولف اول ما استفتح اي تفتح اي بتدري المقالا  
 بالنسبة لاطلاق اي القول، وهو اللفظ الموضوع لمعني خلافا  
 لطلقه على الماهل ايضا كما نقله الجلال، يعني عن اي جنان  
 رحمه الله تعالى، ومطلق على الراي والاعتقاد مجازا،  
 والقول والمقال والمقالة مصادر لقول يقول، واصل  
 قال

هذا هو المقصود من المنظومة  
 التي هي في شرحها  
 في شرحها في شرحها  
 في شرحها في شرحها

التي هي

اجت

هذا هو المقصود من المنظومة  
 التي هي في شرحها  
 في شرحها في شرحها  
 في شرحها في شرحها

قال في قوله تعالى واذا دعا احدكم اليه فليجيب  
 لما قلتي من القول، قاله وقالوا وقيل لا ويقال اقول  
 ما لم اقل، وقولتي نسبته الي رجل مقول ومقول  
 وقول كثر القول وقوله يدرك محمد زينا اي  
 ما لكتنا وسيدنا ومسلحنا ومربينا ومعبودنا كما قاله  
 الشيخ عز الدين رحمه الله ايضا تعالى عما يقول الجاحدون  
 علوا كبيرا، ثم حقق ما وعد به من ذكر الحمد بقوله  
 فالحمد اي الوصف الجميل ثابت لله وكل من صفاته تعالى  
 جميل فهو وصف لله تعالى بجميع صفاته علم ما انعم  
 اي علم انعامه والله للاطلاق ولم يتعرض لذكر المنعم  
 به قال الشيخ سعد الدين رحمه الله ايها ما تصور  
 العبارة عن الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه بشي  
 دون شي اخر حمد اقنصوب علانه مفعول مطلق  
 وهو مؤكد ويجوز ان يكون مبينا للنوع ايضا لوصفه بقوله  
 به يجاوز عن القلب الغني اي حمد ايد هب الله به عن  
 القلب عما والقلب معلوم والعني مقصور يكتب  
 باليا وهو قيد البصر والاطلاق على عمى البصيرة وهو  
 الجهل اطلاق مجازي، والعني الضائر هو عمى القلب  
 وسعى الجهل بالعنى لان الجاهل لكونه متعمدا يشبه  
 الاعمي واصابعي البصير فليس بضار في الدين قاله  
 الله سبحانه وتعالى فانما لا تعي الابصار ولكن تعي القلوب  
 التي في الصدور وقال قتادة رحمه الله انصر  
 الظاهر بغيره ومنفعة وبصر القلب هو البصر النافع

التقاراني

البصيرة تكون بدر  
 البصيرة تكون بدر  
 البصيرة تكون بدر  
 البصيرة تكون بدر

انظم  
 وهو مانع للعلم  
 لا المقول فقه  
 قاتله واعتلته  
 في البرية القليل  
 في فقهه مدخل  
 في القدر وعنه  
 في كل قتل او جرح  
 في كل قتل او جرح  
 في كل قتل او جرح  
 في كل قتل او جرح



انتهى ولما حمد الله تعالى صلي علي نبيه صلي الله عليه وسلم  
لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا عليكم ولسوا تسليما  
ولقوله صلي الله عليه وسلم من صلي علي في كتاب لم تزل الملائكة  
تستخفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب فقال عمر  
الصلاة بعد اي بعد ما تقدم وهو هنا مبني علي الضم  
كما هو مقرر عند الحاجة والصلاة لغة الدعاء والصلاة المطلوبة  
من الله تعالى رحمة وقيل مغفرة وقيل كرامة وقيل ثناءه  
عند الملائكة ذكر هذه الوجة الشيخ شهاب الدين ابن  
الحاييم رحمه الله تعالى وقرنها بالسلام خر ورجا من كرامته  
افراد احدهما عن الاخر فقال **والسلام اي التختة**  
**علي نبي فيه الاسلام** وهو نبينا صلي الله عليه وسلم  
قال الله تعالى صله ابيكم ابراهيم هو سماكم المسلمين من  
والنبي انسان اوحى اليه بشريع وان لم يورثه بغيره  
فان امره بذلك فرسول ايضا فالنبي اعلم من الرسول  
وقيل هما بعني واحد وهو معني الرسول والنبي بالهمز  
من النبأ اي الخبر لانه منبر عن الله تعالى وبلا همز  
وهو الاكثر من النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع  
الرتبة والدين ما شرعه الله من الاحكام والاسلام هو  
المخضوع والانقياد لا لوهيته الله تعالى ولا يتحقق الا  
بقبول الامر والتهي والايما هو التصديق بما جاء به  
من عنده الله والافرايم وهما وان اختلفا مفهوما  
فما صدقهما ولحد فلا يصح في الشرع ان يحكم علي احد  
بانه مومن وليس بمسلم وبالعكس ولا تخفي بوجدهما

ما

كلها

يصلح

فهو

سورة

او معلقا عنقه بصفة او موصيا بعقبة او ام ولد لان موجب الارث  
الحرية الكاملة ولم يوجد ولا يورث ايضا لانه لا ماله له الا المبعوض  
فانه يورث عند جميع ما ملكه بحريته ويكون جميعه لورثته علي الاصح  
وهذا القسم خارج عن عبارة الناظم لان الوارث فيه ليس برقيق  
المانع الثاني القتل فلا يرث القاتل مقتوله سواء قتله عدا او حاصلا  
بحق او بغيره ويورث المقتول قاتله بلي خلا في كما اذا جرح ابيه جرحا  
يعضي الي الموت ثم مات الولد الجرح قبل ابيه المخرج فان الاب يرث من القتل  
الولد القاتل قطعا وهذا خارج عن عبارة الناظم لانه لا يورث قاتله  
والمانع الثالث اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر  
ولا الكافر المسلم كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ودخل القسيان في عبارة  
الناظم لان اختلاف الدين حاصل فيهما ويتوارث الكفار بعضهم من بعض القتل  
الا الكفر كله ملة واحدة في الارث **باب الوارثين** بالاسباب  
الثلاثة السابقة قال **الوارثون من الرجال عشرة** **اسما وهم معروفه مشهوره**  
**الابن وابن الابن** **والاب** **والجد** **والنساء** **والاخ** **من جهة** **الام** **والاخ** **من جهة** **الاب**  
**قد انزل الله به القران** **وابن الاخ** **المكول اليه بالاب** **فايتم** **مقالاتا** **بالمد**  
**والعم** **والنعم** **من اب** **فايتم** **مقالاتا** **بالمد**  
**والنعم** **والنعم** **من اب** **فايتم** **مقالاتا** **بالمد**

اقول الوارثون المجمع علي اربعم من الذكور عشرة وهم الابن وابن الابن وان  
نزل والاب والجد ابوالاب وابن علي والاخ سواء كان شقيقا اولاد اولاد  
فان القران العظيم نزل بتوريثهم مطلقا وان اختلفت القدر الموروث  
باختلاف جهاتهم وابن الاخ المذكي الميت بالاب مع الام او بالاب وحده  
والعم من الاب وابن العم من الاب سواء كان من الاب مع الام او من الاب  
وحده والزوج والمعتق والبراد بالمعتق من له الولاء من بالمعتق وعصبته  
وهذه طريقة الاختصار في عددهم وطريقة البسط بعد وفهم خمسة ينفق من الارث  
عشر الابن وابنه وان نزل والاب وابوه وان علي والاح الشقيق والاخ من الاب

قال المالك

النظم

وهو مانع

القتل

عنه

كل قتل

العدو

العدو

مضمون

او بركة

قال المالك



اقول في الواثبات المجمع على توريثهم من الاناث سبع لم يرد من الكتاب ولا  
من السنة غيرهن وهي البنت وبيت الابن وان نزل ابوها والام والزوجة  
والجدة علي تفصيل فيها والمعتقة والاخت من اي جهة كانت شقيقة  
اولا باولا ثم ووصفه الام بقوله مستغنة لا يخفى ما فيه من المياسة وقوية  
لعمول ومعتقة لاجل العاقبة وقوله عدتهن ثلث اي ظهور وهذه طريقة  
الاختصار وعدتهن بطريقة البسط عشرة البنت وبيت الابن والام الجدة  
من قبلها واجدة من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام

الكتاب ستة لافرض في الارث سواها البنت نصف ونصف الربع  
والثلاث والربع النصف والثلثان وهي النمام فاحفظ فكل حافظ امام  
اقول الارث المخرج عليه نوعان ارث بالغرض وارث بالتقسيم لاثالث  
لصا فالغرض في نص الكتاب العريضة فرضه لا سابع نص في الغرض  
العظيم والبث القطع والغرض الستة هي النصف والربع ونصف الربع

مدرست



برای

بسم الله الرحمن الرحيم

卷之九

۲۰۹

039

一 7  
 上 7  
 上 7

فقله افراد راجع الي الخمسة فكل الزوج لا يكون الا واحدا واما الاربع البنا  
فلا يفرض لكل واحدة منهم النصف الا اذا كانت مفردة عن من يباينها  
من الاثلاث فلو فقدت فرض للمتعددات الثلثان كما سيأتي وشرط ايضا  
افرادهن عن معصب لانه اذا كان مع الواحدة منهم من يعصبها  
ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض كما سيأتي وكل ذلك بالاجماع لقوله

ما تركه الأب من الأبن والأخت من الأب دون الأخت من الأم قال  
والزوج فرض الزوج إن كان معه من ولد الزوج من قدمته وهو لكل زوجة  
مع عدم الأولاد قديما أو ذكرا أو إناثا البتة يعتمد حيث اعتمدنا القول في ذكر الأولاد  
اقول الزوج فرض اثنين من أصناف الورثة فرض الزوج إن كان معه ولد  
للزوجة وولد ابن سوا كان ولدها من الزوج أو من غيره فرض الزوج

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book.

ایرانی

الزوجة

3

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding of the book.

قیات

دستخط

ولا يؤيد لك

عائز و هم

الموا

في الزوجين



اولاد البنتين يعتمد معنا حيث اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من  
النصف الى الربع فاعتمدنا ايضا وجود ولد الابن وعدم وجوده  
لانك كالولد في الارث والحجب والتقسيب اجماعا كما قدمناه وهل  
الولد المذكور في الايات العظيمة يشمل ولد الابن حقيقة او مجازا خلاف  
قال **والثمن للزوجة والزوجات مع البنتين او مع البنات**  
**او مع اولاد البنتين فاعلم ولا تظن الجمع شرطا فافهم**  
اقول الثمن فرض نوع واحد من انواع الورثة فرض الزوجة او الزوجات  
مع وجود الولد او ولد الابن ذكر كان او انثى اجماعا لقوله تعالى فان  
كان لكم ولد فلهن الثمن ويكني في حجبها او حجبهن من الربع الى الثمن وجود  
واحد من البنتين او البنات او من بني الابن او بنات الابن كافي الزوج وليس  
الجمع شرطا اجماعا للابنة والمصنعة جمع البنتين والبنات واولاد البنتين لاجل  
النظم ودفع ايها المشرط الجمع ولا تظن الجمع شرطا فافهم تكلمة البنت  
قال **والثلثان للبنات جميعا** ما زاد عن واحد فافهم وهو كذا للبنات الابن  
فافهم تعالى فافهم صافي الذهن وهو للاختين فافهم قضيه الاحرار والمجبر  
**هذا اذا كان لام واب اولاد فاعمل بهذا نصيب**  
اقول والثلثان فرض اربعة من اصناف الورثة فرض الجمع من البنات  
والمراد بالجمع هنا ما زاد على واحدة فيشمل البنتين والاكثرو فرض  
بنات الابن اثنتين فاكثرو فرض الاختين الشقيقتين فاكثرو فرض  
الاختين للاب فاكثرا اجماعا لقوله تعالى فان كن نساة فوق اثنتين فلهن  
ثلثا ما ترك وفيه خلاف نشاذ والاجماع على ان هذه الآية نزلت في  
الشقيقات والاخوان للاب دون الاخوات للام وقد قضى النبي صلى  
الله عليه وسلم لبنتي سعيد بالثلثين من تركه ايها صححه الترمذي والحكم  
وغيرهما قال **والثلث فرض الام حيث لا ولد** ولان الاخوة جمع ذوو عود  
كالبنين او بنين او ثلاث حكم الذكور فيه كالاناث  
ولا ابنت ابن معها او بنته **ففرضها الثلث كما بينته**  
وان يكن

ما ترككم

وان يكن زوج وام واب ثلث الباقي لها مرتبة وهكذا مع زوجة فصاعدا  
فلا تكن من العلوم قاعدا وهو لاثنتين او اثنتين من ولد الام بغير من  
وهكذا اكثر او زادوا فالتم فيما سواه زاد ويستوي الاناث والذكور فيه كما قد ارجح المصنف  
اقول والثلث فرض اثنتين من اصناف الورثة احدهما الام حيث لا ولد للميت  
ذكر كان او انثى ولا ولد ابن وهو المراد بقوله ولا ابن ابن معها او بنته  
ابنت ابن وحيث لا من اخوة الميت جمع ذوو عود اي اثنتين فاكثرو  
يستوي فيه الذكور والاناث فيشمل الاخوين فصاعدا والاختين فصاعدا  
والاخ والاخت فصاعدا لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه  
فلاسه الثلث وقوله تعالى فان كان له اخوة فلاسه السدس والمراد  
بالاخوة في الآية اثنان فاكثرو ذكورين او اثنتين او مختلفين ثم استطرد  
فذكر ان يفرض للام ثلث الباقي بعد فرض الزوجة في صورتين يلحقان  
بالغراوين والعريتين لغضا غير مرضي الله تعالى عنه فيهما بذلك  
احداهما ان يكون للميتة زوج وام واب فللزوجة والنصف وللأم ثلث  
الباقي بعده وللأب الفاضل والثانية ان يكون للميت زوجة فاكثرو  
وام واب فللزوجة فاكثرو الربع وللأم ثلث الباقي بعد وللأب الفاضل  
وثلث الباقي في الحقيقة سدس في المسئلة الاولى وربع في الثانية  
فهو من اخوة من الستة وراح اليها وانما قبل فيه ثلث الباقي موافقة  
للفظ تأديا والثاني مما فرضه الثلث العدد من اولاد الام ذكورين فاكثرو  
واثنتين فاكثرو او مختلفين فاكثرو ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه  
ذكورهم وانثاهم اجماعا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم  
شركاء في الثلث اياك من اخ لام او اخت لام فهم شركاء وظاهر الشريك  
التسوية في القسمة واليه اشار بقوله قد اوضح المصنف في سبعة  
ابواب ثم بنت ابن وجد والاخت بنت الابن ثم الجدة وولد الام تمام العدة  
اقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الاب والجدة والام  
والجدة وبنت الابن والاخت من الاب وولد الام ذكر كان او انثى ذكورهم

العدد  
سبعة







السدس اذا انفردت ويشتركان اذا اجتمعنا اجماعا وامومات الجذات  
او اسمائهم فيوث عندنا وعند الحنفية والجمهور لا دلالة لهما  
قياسا على ام الاب خلافا لما لك رضي الله تعالى عنه ومن ادلت بغير  
وارث لا تزور شيئا كتاب الام وسياقي في كلامه والسابع ممن ينفق السدس  
ولد الام ذكر اكان او انثى بشرط ان يكون منفردا اجماعا لقوله تعالى  
وله اخ او اخت فللكل واحد منهما السدس قال وان تساوي نسب للذات  
وكن كلهن وارثات فالسدس بينهما بالسوية في العتمة العادلة الشريعة  
اقول اذا خلف الميت جدتين او جدات وتساوي نسبهن في الدرجة  
وكن كلهن وارثات اي مدليات فوارث فام ام ام وام ام اب وام  
اي اب في قسم بينهما بالسوية على عدد رؤسهن لما رواه الحاكم علي  
بشرط الشجنتين انوصلي الله عليه ولم قضى للمجديتين في الميراث بالسدس  
واجمعا عليه وقيس الاكثر منهما عليهما وروي الامام احمد انه صلى  
الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ورواه ابو داود وفي مراسله  
والي الحديث ان يقر بقوله العادلة الشرعية في كثير من النسخ وفي بعضها  
المرضية ولو كانت احد الجديتين او الجدات تزويجيتين وبغيرها تذي  
بجهة واحدة قسم السدس بينهما بالسوية ايضا على الصحيح وهو  
داخل في عبارة الناظم وقيل يقسم على عدد الجهات قال  
وان تكن قري لا محبة ام اب بعدي وسدس اسلمت وان تكن بالعكس فالقولان  
في كتيب اهل العلم منصوصان لا تنقض البعدي على الصحيح وانفق الجدل على الصحيح  
اقول اذا اختلف نسب الجديتين او الجدات في الدرجة والجهة بان كان  
بعضهن اقرب الى الميت من بعض كما اذا كانت جدة قري للام تحجب البعدي  
للاب عندنا قطعاً وتأخذ السدس وحدها وهي المراد بقوله حجت ام  
اب بعدي وسدس اسلمت بفتح السين المهملة بمعنى اخذت وان تكن  
المسيلة بالعكس بان كانت القري من جهة الاب والبعدي من جهة الام  
كلام الاب وام ام الام فبها قولان منصوصان للشافعي وقيل جهان  
الجميع

الجميع لا تنقض البعدي من جهة الام بالقري من جهة الاب بل يشتركان  
في السدس لان اصلها مجبر بعدها لان التي من قبل الام هي الاصل  
وبه قطع المالكية والقول الثاني تنقض البعدي من جهة الام وبه  
قطع الحنفية بعدها وقوله وانفق الجدل على الصحيح وهو بالجميع  
المعظم من اصحاب الشافعية اتفقوا على تصحيح الاول قال  
مقل من ادلت بغير وارث فما لاحظ من الموارث وتنقض البعدي بذان القري  
في المذهب الاولي فقل لي حسبي اقول كل جدة ادلت الى الميت بغير  
وارث فهي ساقطة لاحظ لها في الميراث كام الى الام لا دلالة لها بغير  
وارث وهو ابو الام فهي اولى منه بعدم الارث واذا كانت البعدي  
والقري وارثتان كلتاهما من جهة الام كام ام الام او كلتاهما  
من جهة الاب كام الاب وام امه وكام ام الجد فننقض البعدي بالقري  
من جهة اب الاب بل خلاف عندنا في صورتين وان كانت من جهة  
الاب والقري من جهة اب الاب والبعدي من جهة ام الابي كام اب الاب  
وام ام ام الاب فن اصحابنا من اجراء في القولين السابقين ومنهم  
من قطع بان القري تحجب البعدي وهو المذهب الاصح وظاهر عبارة  
الناظم جريان الخلاف في الكل ولعله يريد خلافا عما قال  
وقد تناهت قسمة الغروض من غير اشكال ولا غموض  
اقول قد انتهي ذكر الغروض وذكر مستحقها واصحابها من غير اشكال  
ولا غموض اي لا لبس فيه والخفا باب التخصيب وحق ان ندرج في التخصيب  
بكل قول موجز مصيب فكل من احرز كل المال من الغزاة او الموالي  
او كان ما يفضل بعد الغرض له فهو اخوا العصبوية المفضلة  
اقول لما فرغ من ذكر اصحاب الغروض واحكامهم شرع في ذكر العصبية  
واحكامهم واخرهم عن اصحاب الغروض لان العاصب موخر في الاعتبار  
عن اصحاب الغرض لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الغروض باصحابها  
بقولا ولي رجل ذكر والتخصيب مصدر عصب يعصب تخصيبا فهو



عاصب واذا اطلق العاصب فالمراد به العاصب بنفسه وضابطه عند المناظم  
كل من حاز المال من القرابات او الموالى اذا انفرد او جاز الفاضل بعد الفروض  
وهذا التعريف للعاصب بحكمه والتعريف بالحكم ووري لكنه عرفه بعد ذلك  
بالعصبة فقال كالأب والجدة وجد الجد **والأب عند قربه والبعد والابن والاخت والام**  
**والسيد المعتقد ذى الانعام وهكذا بنوهما جميعا فكن لما ذكرته سميعا**  
اقول العاصب بنفسه هو الأب والجدة وابوه وانا علي وهو المراد بقوله وجدة  
الجدة والابن وابنه وانا سفل وهو المراد بقوله عند قربه والبعد والاخت  
لابوين اولاب وابن الاخ لابوين اولاب والعم لابوين اولاب وابناوهما  
وهو المراد بقوله والاعمام والمعتقد ذكر اكان اوائلي وعصبة المعتقد بنفسه  
وقوله وهكذا بنوهما جميعا اي وابن العم لابوين وابن العم للأب وابن العم  
وفيه نوع تصور حيث اقتصر على ابن المعتقد وسكت عن باقي عصبته  
المعتصين بانفسهم فكل واحد من العصابات المذكورين يخرج جميع المال  
اذا انفرد وياخذ ما يفضل عن الفروض ان كان في المسئلة صاحب  
فرض او اكثر اجماعا لقوله تعالى وورثه ابواه فلاسه الثلث ولا يبيى الباقي  
وقوله صلى الله عليه وسلم احقوا القرابين باهلها فما بقي فلاولي رحيل  
ذكر متفق عليه قال **وما الذي البعد يجرى القريب في الارث من حفظ ولا نصيب**  
**والاخ والعم لام واب** **اولي من المدي بشطر النسب وقصه**  
اقول تقدم ان من انفرد من العصبة حاز جميع المال او ما بقته الفروض  
وذكر في هذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فاكثر من جهة واحدة  
فانه ان كان بعضهم اقرب للميت من بعض حجب الاقرب البعد فليس للبعد  
حظ في الميراث والارث للقرين فالابن يحجب ابن الابن وكل ابن ابن الاخ  
يحجب ابن الاخ والعم يحجب ابن العم وكل ابن اخ وابن عم يحجب من تحته وذلك  
بالاجماع وعطف المقتضى على الخط بالتوكيد لان الخط هو النصيب فان ترك  
عاصبان في كثير في القرب بان اتحدت درجتهم في جهة واحدة فانظر  
ان كان بيد الميت بام واب والاخ يدي الى الميت باب فقط فالذي يدي

بالابوين

هذا هو الذي  
يكون في القرب  
من الميت

بالابوين اولي بالارث من المدي بالاب اجماعا وهو المراد بالبيت الثاني فالارث  
للمشقيق وحده وانما يكون ذلك في الاخوة وبنيتهم والاعمام وبنيتهم فخصم  
منه انهم لو استولوا في الارث الى الميت بان كان كلهم اشقا وكلهم لاب فليس  
بعضهم اولي من بعض بان يشتركوا في الارث بينهم بالسوية وهو كذلك  
اجماعا كالبنين وكبنيتهم ولم يذكر هنا ما اذا اختلفت جهة العصبة  
وسيزكر بعضه في باب الحجب وجهان العصبة ستة البنوة ثم الابوة  
ثم الجدودة والاخوة ثم العمومة ثم الولاقل **والابن والاخت مع الاناث**  
**يعصبان في الميراث والاخوات ان تكن بنات فهن معهن معصبات**  
**وليس في البنات طرا عصبه الا التي منت بعق الرقية**  
اقول لما فرغ من ذكر العصبة بنفسه شرع يبين العصبة بعصبه غيره  
والعصبة مع غيره فالعصبة بعصبه هن الميت وبنات الابن والاخت لابوين  
والاخت لاب فالابن فاكثر يعصب الميت ومثله ابن الابن فاكثر يعصب  
بنات الابن التي في درجته فاكثر والاخ الشقيق فاكثر يعصب الاخت  
فاكثر والاخ للأب يعصب الاخت للأب كذلك وهو مراده بقوله والابن  
والاخ مع الاناث يعصبان في الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن  
الابن حقيقة او مجازا علي الاصح والاخ يشمل الاخ الشقيق والاخ  
للأب فقطعا والمراد بالابن والاخ الجنس حتى يشمل المنفرد والمتعدد  
وقوله مع الاناث اي مع البنات وبنات الابن والاخوات المتساويات لكل  
منهما اي كل واحد منهما يعصب الاناث المتساويات له والادلة  
ومعناه ان يكون للذكر مثل حظ الانثيين اجماعا وقوله تعالى  
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين واعلم ان ابن الابن  
كما يعصب اخته وبنات عمه التي في درجته كذلك يعصب بنت ابن  
قوته اذا لم يكن لها فرض بان كان فوقها من البنات او من بنات الابن  
او منهما من يستغرق الثلثين والعصبة مع غيره هي الاخت فاكثر  
شقيقة كانت اولاب مع البنت او بنت الابن فاكثر ومعناه ان للبنت



اوتيت الابن النصف فرضا او البنات او بنات الابن الثلثين وما فضل  
 للاخت او للاخوات المساوات بالعصوبة لحديث ابن مسعود رضي الله  
 عنه السابق وهذا معنى قول الغرضيين الاخوات مع البنات  
 عصبات وقوله وليس في النساء طرا عصبة اخرى يريد العصبة  
 بنفسه فانهم كلهم ذكور الا المعقود فانها عصبة بنفسها وما في  
 النساء صاحبات فرض وقوله طرا بفتح الطاء وتشديد الراء وفي  
 بعض النسخ وليس في النساء حقا عصبة **باب** المحجب وهو الزوج  
 المنع وشرعا المنع من الارث او من بعضه والمحجب زوجان حجبتان  
 كانتا الزوج من النصف الي الربع والزوجة من الربع الي الثمن  
 والام من الثلث الي السدس والاب من الكل الي السدس وحجب جومات  
 كحجب ابن الاخ بالاخ وهو مراده هنا قال **والجد محجوب عن الميراث**  
**بالاب في احواله الثلاث** وتقطع الجدة من كل جهة بالام فانقصه **فقط**  
**وهكذا ابن الابن بالابن فلا** تنبع عن الحكم الصحيح معزلا  
 اقول الجد محجوب بالاب مطلقا سواء كان يرث بالتعصيب وحده  
 كجد فقط لا بالفرض وحده كجد مع ابن او بالفرض والتعصيب معا  
 كجد مع بنت فان الجد ان كان مع اب في حالاته الثلاث ورث الاب  
 وحجب الجد بالاب وتقطعت الجدات مطلقا بالام سواء كن من جهة  
 الام او من جهة الاب او من جهة الجد وان علي وهذا معنى قوله  
 من كل جهة وقوله فانقصه وقس ما اشبهه حشو وهكذا يستفاد ان  
 الابن بالاب وكل ابن ابن ابن ابن علي منه وهذا معلوم  
 مما سبق في قوله وما الذي بعده مع القرين في الارث من حظ  
 ولا نصيب وتقطعت اخوة البنين **وبالاب الادنى كما روي**  
 او بني البنين كبن كبنوا نسيات فيه الجمع والوجودات  
 وبفضل ابن الام بالاستقاط بالجد فانقصه علي احيائها  
 وبالبنات بنات البن جمعا ووحدا نقل لي زحني  
 اقول

القرين وبان شرعي الربا ودخل في منقصه فمليك  
 حق البنات وخرج بنعم الاجرة في الاجارة فانها  
 لا تسمى ثمن **البيع** **ثلاثة اشياء** احدها **بيع عين**  
**مشاهدة** او حاضرة **في اي** اذا وجدت الشروط  
 من كون المبيع مالا مستقفا به مقدر واعلى  
 تسليمه للعاقبة عليه ولاية ولا بد في البيع من انما  
 وقبول فالاول كقول البايع او القاييم مقامه  
 بعثك وممكنك بكذا والثاني كقول المشتري  
 او القاييم مقامه اشتريت وتمكنت ونحوها  
**والثاني** من الاشياء **بيع شي** **موسوف في الذمة**  
 ويسمى هذا **بالسهم في اي** اذا وجدت فيه  
 الصفة علي ما وصف به من صفات السهم الا انه  
 في فصل السلم **الثالث** **بيع عين غائبة**  
**لما تشاهد** للمنفق من **فلا يجوز** بيعها  
 والمراد بالجواز في هذه الثلاثة الصفة وقتها  
 يشترط قوله لما تشاهد بانها ان شوهت  
 ثم غابت عند العقد انه يجوز ولكن يحمل هذا  
 في عين لا يتغير غالبا في المدة المتخللة بين  
 بين الزميمة والشرا **ويقتضيه** **ملا هو مملوك**  
**منقطع به** وصرح بمفهوم هذه الاشياء  
 في قوله **ولا يبيع عين بخسة** ولا متنجس



كمنزود عن او غير متنجس ونحوه مما لا يمكن تعلقه  
**وبما يبيع بالامتنعة فيه** كعقرب وعمل وسبع لا يبيع  
مقابلته **والربا** بالغ مقصورة لغة الزيادة وشرعا عوض  
مع باخر مجهول التماثل في معيار الشرع حال العقد  
او مع تاخير في العوضين او احدهما وانما الربا  
يكون **في الذهب والعقد** وفي المظن مما امت  
وهي ما تقصد غالبا للطعم اقتبسا او تفكها  
او نداء او با ولا يخبر الربا في غير ذلك **ولا يجوز**  
**بيع الدقيق بالذئبق ولا العفصة كذلك**  
اي بالفضة مضروبين كانا او غير مضروبين **اي**  
**متماثلا** اي مثلا بمثل فلا يبيع بيع شئ من ذلك  
متفاضلا وقوله **نقدا** اي حالا بيدا بيد فلو بيع  
شئ من ذلك موحلا لم يبيع **ولا يبيع بيع ما**  
**التي اعده الشئ حتى يقبضه** سوا باعده للبايع  
او لغيره **ولا يجوز بيع المحرم بالخمر** او غير المحرم  
من جنسه كببيع لحم بشاة بشاة او من غير  
جنسه لكن ما كره كببيع لحم بقرة بشاة **ولا يجوز**  
**بيع الذهب بالفضة متفاضلا** لكن **نقدا** اي  
حالا مقبوضا قبل التفرق فلو تفرق بايبان  
قبل قبض كل واحد بطل او بعد قبض بعضه فيه  
قولا تفرق الصفقة **ولا يجوز بيع الغرل** كببيع

بغير

عبد من عبده او طير في العود **والشايبان** **في الخيار**  
بين امضا البيع او فسخه ام يثبت لها خيار المجلس  
في انواع البيع كالمسلم **ما لا يتفرقا** ارمدة عدم  
تفرقها عرفا اي يتقطع خيار المجلس اما بتفرق  
المتبايعين بيديهما من مجلس العقد او بان  
يختار المتبايعين لزوم العقد ولا يغير الاخر  
قولا استقط حقه من الخيار وبقي حق الاخر  
**ولهما** اي المتبايعين وكذا الاحدهما اذا  
وافقه الاخر **ان يشترط الخيار** في انواع البيع  
**التي ثلاثة ايام** ويحسد من العقد لمن  
قلو زاد الخيار على الثلاثة بطل العقد ولو كان  
البيع مما يقصد في المدة المشترطة بطل العقد  
**واذا وجب المبيع معلوما** اي بعينه موجود  
قبل القبض يفتقر به الغنيمه والعين تقصا  
يفوت به عرض صحيح وكان الغالب في جنس ذلك  
المبيع عدم ذلك البيع كزنا رقيق وسرقته  
واباقتة **والمنقضية** رده اي البيع **ولا يجوز**  
**بيع الثمرة المنقوضة عن الشجرة** اي بغير شرط القطع  
**الا بعد يده** اي ظهوره **ملا حظ** وهو فيما  
يتلون انتهى حالها الي ما لا يقصد منها غالبا  
كحلاوة قصب وحموضة ترمان ولين لبن وفيما

التفرق



يتلون بان تناخذ في خمرة او سواد او صفرة كالغصن  
 ولا يخص والبلع اما قبل بدو الصلاح فلا يبيع  
 بيعها مطلقا الا من صاحب الشجرة ولا من غيره  
 الا بشرط القطع بسوا جرة العادة بقطع الشجرة  
 ام لا ولو قطعت شجرة عليها ثمره جاز بيعها بلا  
 شرط قطعها ولا يجوز بيع الزرع الا خضر في الارض  
 الا بشرط قطعها او قلعه فان بيع الزرع في الارض  
 او متوردا عنها لمن بعد اشتداد الحب جاز  
 بلا شرط ومن باع ثمر او زرعها لم يذم لانه  
 لزوم سقيه قدر ما تنمو اياه الثمرة وتسلم  
 من التلف سواء خلى البائع بين المشتري والبيع  
 او لم يخل **ولا يجوز بيع ما فيه الربا من جنسها**  
 يسكون الطاهر له واشتد ذلك الى انه  
 يعتبر في بيع الربويات حاله الكمال فلا يبيع  
 مثلا لا يبيع درهم عنب بعينه ثم استثنى الخنزير  
 مما سبق قوله **الا الذين** اياه فانه يجوز بيعه  
 بغيره قبل تحميمه واطلق المستنف الذين  
 تشمل الحليب والرايب والحبيض والحاشق  
 والعيار في الذين الكيل حتى يقع بيع الرايب  
 بالحليب كمالا وان تقا وتوزن **فصل**  
 في احكام السلم وهو والسلف لغة بمعنى

وشرا  
 واحد يبيع شي موصوف في الذمة ولا يبيع الا بايجاب  
 وقبوله **ويبيع السلم على اذن وجلا فان اطلق السلم**  
 انعقد حالا في الاصح والاصح السلم فيما ايدى شي  
**تعا ملت فيه خمس اشراها احد ها ان يكون** السلم  
**فيه مضبوطا وان يكون بالصفة** التي تختلف لها  
 الغرض ها في السلم فيه بحيث تتحقق بالصفة  
 للجها له فيه ولا يكون ذكر الاوصاف على وجه  
 يودي الى عرق الوجود في السلم فيه كقولوا بغير  
 وجارية واخوها او ولدها والثاقه ان يكون جنسا  
**لغيره** **فلا يبيع** السلم في المختلط المقصود  
 الا في التي لا يفسد كقوله ومجوز فان انصبت  
 اجزاء في السلم فيه كعين والشرط الثالث  
 مذكور في قوله **ولم يدخل النار** **لانه** بان دخلته  
 بطلع او شي فانه دخلته المتيقن كالفساد والسمن  
 صح السلم فيه **والرابع ان لا يكون** السلم فيه  
**معهنا بل** **دنيا** لو كان معينا كاسلمت البك  
 هذا الثوب مثلا في هذه العبد فليس سلم قطلا  
 ولا انعقد ايضا ببيع في الاخصر **والخامس ان**  
**لا يكون من عين** كاسلمت البك هذا الدرهم  
 في صاع من هذه الصبرة **ثم لغة السلم فيه**  
**ثمانية شرائط** وفي بعض النسخ يبيع السلم بثمانية

وكان المصلحة مسلم ومسلم



شروط الاول مذکور فی قوله المستف **ويعوان بيمينه**  
**بعد ذكر جنسه ونوعه بالمصفات التي تختلف بها الثمن**  
 فيذكر في السلم فيه رقيق مثل نوعه لتوكيد او هذه  
 وذكر وزنه او اثنته وستة تقريبا وقد مره طولا  
 او قصيرا او ربعة ولو به كايض ويصف بياضه  
 بشرة او شقرة ويذكر في الابل والبقر والغنم  
 والحيل والبغاة والحمير المذكورة او الاثنته  
 والسن واللون والنوع ويذكر في الطير النوع  
 والصغار والكبل المذكورة او الاثنته والسن  
 ان عرفه ويذكر في الثوب الجنس كقطن او كتان  
 او حرير والنوع كقطن عراقي والطول والعرض  
 والغلظ والرخة والصفاته والرقعة والنمونه  
 او الحسنه ويقاس بهذه النسخ عن غيرها  
 ومطلق السلم في الثوب يحصل على الخام لا التقصر  
 والثاني **ان يذكر قدره بما في المعالة عنه** ان  
 يكون التسليم فيه معلوم القدر كيلا في مكمل  
 وزنه في موزون وعدا في معدود وزنه  
 في مذروع والثالث مذكور في قوله المستف  
**وان كان السلم موعلا ذكر العاقبة فيه**  
 اي الاجل كانه اذا اجل السلم بتدوم زيد  
 مثلا لم يبيع **والرابع ان يكون السلم فيه موعلا**  
 قدر

عند الاستحقاق في الغالب ايم استحقاق تسليم  
 فيه فلو اسلم فيها لا يوجد عند المحل كطلب في الشك  
 لم يبيع **والخامس ان يذكر موضع قبضه** اي محل  
 التسليم ان كان الموضع لا يعلم له او يصح له  
 ولكن يحمله الي موضع التسليم **موتور** اساد  
**ان يكون الثمن معلوما بالقدر او الرويه له**  
**والسادس ان يتقايضاه ايم السلم والمسلم اليه**  
 في مجلس العقد **قبل التوق** فلو ترقا قبل قبض  
 راس الخيل بطل العقد او بعد قبض بعضه فعينه  
 خلافت تفرق الضعفة **والسابع** **التخفيف الحقيقي**  
 فلو احال المسلم برأسمال السلم وقبضه  
 المحتال وهو السلم اليه من المحال **والسادس**  
 لم يكف **والثامن ان يكون عقد السلم ناخبا**  
**ان لا يدخله خيار الشرط** اي بخلاف خيار المجلس  
 فانه يدخله **ومسل** في احكام الرهن وهو لغة  
 الثبوت وشرا جعل عين ماله وثيقة بدين  
 يستوفى منها عند تعذر استيفائه ولا يبيع  
 الرهن الا بيجار وقبول بشرط كون كل من الرهن  
 والمقرض ان يكون مطلقا **والسابع** **الضمان**  
 ضابط المرهون في قوله **وكما جاز يبيعه جاز**  
**رهنه في الديون ان استقر ثمنه في الذمة**  
 ان كان الدين موعلا او موعلا



واحتوز المصنف بالديون عن الاتيان قبل ابيع  
الرهن عليها كعين مضمونة واستعارة وخوفا  
من الاتيان المضمونة واحتوز باستنزاع الديون  
قبل استقرارها كدين السلم وعن الثمن مدة  
الخيار **والرهن الرجوع فيه ما لم يقبضه**  
اي المرتفع فان قبض العين المضمونة من بيع اقبا  
لزم الرهن وامتنع على الرهن الرجوع فيه والرهن  
وضعه على الامانة **وحثيذ لا يضمن الرهن**  
**الا بالتفدي فيه** ولا يستحق تلفه شي من الدين  
ولو ادعى تلفه ولم يذكر شي لتلفه صدق  
بعدمه فان ذكر شي اطام الرهن قبل الابدية  
ولو ادعى الرهن رد الموهون على الرهن لم يقبل  
الا بدينه **واذا قضى الرهن بعض الذي** الذي على  
الرهن **خرج** اي لم ينفك **شي من الرهن حتى يقضى**  
**جميعه** اي الحق الذي على الرهن **فصل في**  
السفوف والفلس **والحج** لعنة المنع وشرعاً منع الشخص  
المنع في المال بخلاف التصرف في غيره كالطلاق  
فتعذر بالسفوف وجب المصنف **الحج**  
**على ستة** من الاشخاص **الصبي والمجنون والسفيه**  
وقتل المصنف بقوله **المندرجة** اي مصرفة له  
في غير مصادره **والفلس** وهو لغة من صار

المجنون بالقديم **والسبيح** والعجز والمرضى الذي لا يجي  
بروزه **الحج** كل منهم **عن الصوم** **فقط** **وقطعه**  
**عن الصوم** ولا يجوز تحصيله قبل رمضان  
ويجوز بعد الحجر كل يوم **والحامل والرضع اذا**  
**على انفسهم** ضرر بلحقها بالصوم كغير المريض  
**انظر** **واجب عليها القضا والسقا** **قنا** **قنا**  
اي اسقاط الولد في الحامل وقلة اللبن في الموضع  
**انظر** **قنا** **عليها القضا** **للاطعام** **والنفقة** **انظر**  
والكفارة ان يخرج عن كل يوم **مد** وهو ثلث  
سبق رطل وثلاث بالعرقي ويعبر عنها ايضا بالنقد  
**والمرضى** **والمساكين** **سفر** **طوي** **لا** **منا** **حا**  
ان قصر بالصوم **فقط** **وتقيان** **والمرضى**  
ان كان مرضه مطلقاً ترك الدين من الليل  
وان لم يكن مطلقاً كما لو كان يحرق وقتادون  
ووقت وكان الشروع في الصوم محمواً فله  
ترك الدين والافعل في الدين لئلا كان عادت  
الحس واحتاج للطعام وطهر وسكت المصنف  
عن صوم المظفر وهو مذكور في العلومات  
ومنه صوم عرفة وناسوعا وعاشوراء واما  
البيض وسنة من سوال **فصل في** **الحج**  
الاعتكاف وهو لغة الإقامة على الشيء من غير



او شر وشرعاً القائمة بمسجد بصفة مخصوصة **والاعتكاف**  
**مستحب** في كل وقت وهو في العشر الاخير من رمضان  
 افضل منه في غيره لاجل طلب ليلته القدر وهو  
 عند الشافعي مريض الذي لا يملك غيره  
 في العشر الاخير وهو ليلة منقصة محتملة لها  
 لكن ياتي في الوتر اربعاً واربعاً ليل الوتر الحادي  
 او الثالث والعشرين **وله** الاعتكاف **شرطان**  
 احدهما **النية** وينوي في الاعتكاف التذوق  
 لفضل **الثاني** **اللبس في المسجد** ولا يلبس اللبس قدر  
 العلم ان يلبس قبل الزيادة عليه بحيث يسمى ذلك  
 اللبس عكوفاً وشرط الاعتكاف **استلام**  
 وعقل ونقا عن حيفي وتقاس وجباة فلا يجمع  
 فيه اعتكاف كافر ومجنون وحائض وقبيل  
 وجنب ولو ارتد المعتكف او سكره بطل اعتكافه  
**والا فخرج** المعتكف من الاعتكاف **التذوق**  
**الالحاقه الانسان** من بول وغائط وما في معناه  
 كغسل الجنابة او عذر من جهل او تقاس فخرج  
 المرأة من المسجد لاجلها **وعذر من مرض**  
**لا يمكن القيام معه في المسجد** بان يحتاج لغيره  
 وخادم وطبيب او عذاف ثلوث المسجد  
 كاسهال واد راد بول وخرج بقوله المصنف

(يعمل)

لا يمكن المرفه الخفيف كهي حقيقة فلا يجوز الخروج ج  
 من المسجد بسببها **ويستلزم** الاعتكاف **بالوطي**  
 مختار اذا كثر للاعتكاف عما بالتحريم واما مباشرة  
 المعتكف بشهوة فتبطل اعتكافه ان اتى والا فلا  
**كتاب احكام الحج** وهو لغة القصد وشرعاً  
 قصد البيت الحرام بتسليم **وشرائط وجوبه**  
**سبع** **فصل الاسلام والبلوغ والعقل**  
**والحرية** فلا يجب الحج على المتصف بفقد ذلك  
**وجود الزاد** واوعيته ان احتاج اليها وقد  
 لا يحتاج كشيخ من قريب من مكة ويشترط ايضا  
 وجود المال في الموضع المصادف لصل الامن بها  
 بشئ من المثل **وجود الزاد** التي تعدل لثقله  
 بشراً او استجار هذا الشخص بدينه وبين مكة  
 مرحلتان فاكثر سوا قد رعى المعنى ام لا فان كان  
 بدينه وبين مكة دون موحلتين وهو قوي فذكر  
 على المعنى ان منه الحج بلا واسطة ويشترط طهارة  
 فافضل عن دينه وعن موته من علمه موتهم  
 مدة دهاية وابابه وفاعدا ايضاً ممن يسكنه  
 اللاتي به ومن عده يلبق به **وتكلمة الطريق**  
 والمراد بالتكلمه هنا من الطريق طناً بحسب  
 ما يلبق بكل مكان فلو لم يرا من الشخص على نفسه

ان كان



او ماله او يضره **الحزب** عليه الحج وقوله **وان كان**  
**المسيح** ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان  
ان يبقى من الزمان بعد وجود الزاد والراطة مما  
فيه المسير الممهور الى الحج فان امكن الا انه  
يحتاج لقطع رحلتين في بعض الايام لم يلزمه  
الحج للمطر **واركان الحج اربعة اشياء** احدها الاحرام  
**مع البنية** اي بنية الدخول في الحج **والثاني الوقوف**  
**بعرفة** والمراد حضور المحرم بالحج لحظة بعد  
زوال الشمس يوم عرفة ويوم اليوم التاسع  
من ذي الحجة بشرط كون الوقت اهلا  
للعادة لا مغمى عليه ويستمر وقت الوقوف  
اليومين **والثالث** وهو العاشر من ذي الحجة **الثالث**  
**الطواف بالبيت** سبع طوافات جاعلا لوطا  
البيت عن يساره مبتدئا بالجور الاسود ثم يمشي  
له في مروره بجميع بدينه فلو بدا بغير الحجر  
لم تحسب **الرابع السعي بين الصفا والمروة**  
سبع مرارة بشرطه ان يبدأ في كل مرة بالصفا  
وتختم بالمروة ويحسب نقابة من الصفا  
الى المروة وعوده منها المدة مرة اخرى  
والصفا بالقمم طرف جبل ابي قبيس والمروة  
بفتح اليم علم على الموضع المعروف عكته وتعي

من اركان الحج الخلق والتقصير ان جعلنا كلا منهما  
نسكا وهو المشهور فان قلنا ان كلاهما استبا  
مطلوب فليبيننا من الاركان ويجب تقديم الاحرام  
على الاركان **السابع** **واركان العمرة ثلاثة**  
كما في بعض النسخ وفي بعضها اربعة **اشياء**  
**الاحرام والطواف والسعي والخلق والتقصير**  
**في لغة القولي** وهو الحج كما سبق في بيان الا  
فلا يكون من اركان العمرة **واحيات الحج**  
**الاركان ثلاثة اشياء** احدها الاحرام **من**  
**المبقيات** الصادق بالزمان والكائن فالزمان  
بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر  
ليالي من ذي الحجة اما بالنسبة للعمرة فجميع  
المسنة وقت لاحرامها والمبقيات المكائن  
لحج المنفرد مكة تعس مكة مكنا كان او فاتحا  
واما غير المقيم بمكة فبقيات التوجه من الشام  
ومصر ومن الغرب والحجفة والتوجه من تهامة  
اليمن بيلسانه والتوجه من نجد اليمن ونجد  
لجواز قرن والتوجه من المشرق ذات عرق  
**والثاني من وحيات الحج رمي الجمار الثلاثة**  
بيد ابا بكر يرمي ثم الوسطى ثم جمرة العقبة  
ويرمي كل جمرة بسبع حصيات واحدة



واحدة فلورمي حصايتين دفعة حساب واحدة  
ولورمي حصاة واحدة سبع مائة كفي ويستط  
كون الرمي به حجر فلا يكتفي غيره كلو لو وجب  
**والثالث الخلق والتقصير** والافضل للرجل الخلق  
والمرأة التقصير واكل الخلق ثلاث شعرات  
من الرأس خلقا او تقصير او تنقا او احراقا  
او قصا ومن لا شعر برأسه يسن له امرارا  
لموسى عليه ولا يقوم شعر غير الرأس من الجنة  
مقام شعر الرأس **سبع** احدها  
**الاقارب وهو تقديم الخ على غيره** بان يحرم اول  
بالخ من مبقاته ويخرج منه شعر يخرج من مكة  
الى ارضي الخط فحرم بالعمرة وبالي يجهلها  
ولو عكس لم يكن مفردا **والثاني التلبية**  
ويسن الاكثر منها في دوام الاحرام ورفع  
الرجل مودته والتمسك بالبيت الميمون ليكن  
لا شريك له وان الحمد والعهد لله والملك  
لا شريك له واذا فرغ من التلبية صلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم ويسال الله تعالى  
الحنة وترتموا واستغاث به من النار  
**والثالث طواف القدوم** ويكتفى بحاجه من  
مكة قبل الوضوء بحرفه والمعتمد طواف

للحرم

النسخ ما مونا عند الغضب فلا تقبل شهادة من لا  
يوم من عند فضيه والخامس ان يكون العدل **محافظة**  
**على مروءة مثله** والمروءة خلق الانسان بخلق  
امثاله من ابنا عمره في زمانه ومكانه ولا تقبل  
شهادة من لا مروءة له لمن يحشى في سوق مكشوف  
الراس او البدن غير العورة ولا يكتفي به ذلك لهما  
كشف العورة فحرام **والمتوفى فريانه** احدهما حق  
الله تعالى **وسياقي الكلام عليه** **والثاني**  
**حق الادعي** **واما حقوق الاديين** فثلاثة  
وفي بعض النسخ فهي على ثلاثة **اخر يضرب لا يقبل**  
**ليه الا شاهدان** **ذكران** فلا يكتفي رجل وامرأتان  
وقر المصنف هذا القريب بقوله **وهو ما لا يقصد**  
**منه المال** **ويطلع عليه الخطاب** عالما كطلاق ونكاح  
ومن هذا القريب ايضا عقوبة الله تعالى كحد شرب  
او عقوبة لادعي كتمزيق وقصاص **ومثوب** اخر  
**يقبل فيه** احدا من ثلثه **اما شاهدان** اي رجلان  
**او رجل وامرأتان** **او شاهد واحد** **وعين**  
**المدعي** وانما يبيح بعد شهادة شاهد وبعد نكوت  
تقديمه ويحب ان يذكر في حلقه اي شاهدة صادقة  
ولما شهد له بدانه لم يخلق المدعي وطلب بين  
خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله ان يخلص بين



الرد في الاظهر وفسر المستفاد من هذا القرب بانه **سا كان**  
**التقسيم في المال فقط وضرب اخر يقبل فيه احد من**  
**اما ورجل وامرأتان واربع نسوة** وفسر المستفاد  
 بهذا القرب بقوله وهو ما لا يبلغ عليه الرجال فغالبا  
 بل زاد الرجال ثلاثة اوصفي او رفاع واعلم انه  
 لا يثبت شيء من الحقوق بامر اثنين وتعيين **واما**  
**حقوق الله تعالى فلا يقبل فيها النساء** بل الرجال  
 فقط وهي اي حقوق الله تعالى على ثلاثة **الضرب**  
**ضرب لا يقبل فيه اقل من اربعة من الرجال وهو**  
**الزنا** ويكون نظرهم لاجل الشهادة فلو تمردوا بالنظر  
 بغيرها فسفوا وردت شهادتهم اما اقرار شخص  
 بالزنا فيكون في الشهادة عليه رجلا في الاظهر  
**وضرب اخر من حقوق الله تعالى يقبل فيه اثنا عشر**  
 رجلا وفسر المستفاد هذا القرب بقوله وهو  
**ما سوى الزنا من الحدود كحد شارب وضرب اخر يقبل فيه**  
**رجل واحد** وهو هلال رمضان فقط دون غيره  
 من الشهور وفي الميسوبات مواضع اخر يقبل فيها  
 شهادة الواحد فقط منها شريعة التوبة  
 ومنها ان يكتم في الزمان بعد واحد **ولا يقبل شهادة**  
**الاكثر الا في خمسة** وفي بعض النسخ خمس مواضع والمرد  
 بعينه الخمسة ما يثبت بالاستقاضه مثل الموت

والنظر

منه في القناعة بطلان شريعة منها ما يرى البيهقي في الزهد عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال قال القنا  
 في الزنا وفي النهاية لابن الاثير رحمه الله حديثنا عن من قنع  
 وقيل من ظنح واما قنع بالفتح فمعناه سال وقوله **بها بين** بالناس  
 في الزنا وفيه معنى عن غيره **فابدية** في بيان العمل  
 بالانكسار على ثلاثة فرق وعلى اربعة عند من يتاخر عنه وفي  
 امثلة من ذلك اعلم انه اذا وقع الانكسار على ثلاثة فرق او اربعة  
 عند نظر ان كانا قد مر ان الانكسار على فريقين او لهما ان تنظر  
 بين الفريقين وسهامه فاما ان يتباينا واما ان يتوافقا فان تباينا  
 فابق ذلك الفريقين تمامه واثبتته وان توافقا فرد ذلك الفريق  
 الى وفقه واثبت وفقه مكانه ثم تنظر بين الفريقين الثاني  
 وسهامه كذلك ثبت ذلك الفريق او وفقه ثم تنظر بين  
 الفريق الثالث وسهامه كذلك ثبته بين الرابع وسهامه  
 كذلك فهذا هو النظر الاول والنظر الثاني بين المثبتات  
 بعضها مع بعض فان تماثلت كلها فاكثف باجدها فهو جزء  
 السهم وان تداخلت كلها فاكبرها جزء السهم وان تباينت  
 كلها فمسطحها جزء السهم وان توافقت او اختلفت فاوجه  
 منها طريق الكوفيين وهو ان تنظر بين مثبتين منها وتصل  
 اقل عدد ينقسم على كل منها فالحاصل فهو جزء السهم فانظر  
 بينه وبين رابع ان كان وحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما  
 فما حصل فهو جزء السهم فاضرب في اصل المسألة او مبلغها  
 بالعدد ان عالته فهو المطلوب وهو ما تصح منه المسألة فاذا  
 اردت قسمة المصحح فاضرب حصة كل فريق من اصل المسألة

في  
في  
في



فجزء السهم واقسم الحاصل على ذلك الذي يبقى ان كان متعديا  
بحصل مال واحدة من التصحيح وان كان الغرض شخصيا واحدا  
فما حصل من ضرب حصته في جزء السهم هو ماله من التصحيح  
اذا انقرض كل فله مثل امثلة من الانكسار على ثلاثة فرق ولا  
يتاخر ذلك الا في اصول الثلاثة التي تقول وفي اصل ستة وثلاثين  
ففي خمس جرات وخمسة اخوة لام وخمسة اعمام اصلها ستة  
وجزء سهمها ثلاثون وتصح من مائة وثمانين وهي صما وفي  
خمسيتها ولو كانوا الاعمام جديتين وثمانية اخوة لام وثمان عشرة شقيقة اصلها ستة  
عشرة كان جزء سهمها وتقول السبعة وجزء سهمها ستة وثلاثون وتصح من مائة  
عشرة وتصح من ضعفها واثنين وخمسين وفي اربع زوجات واثنى عشرة جدة وستة  
وفي جديتين وثلاثة اخوة اصلها اثني عشر وتقول الثلاثة عشر وجزء  
لام وخمسة اعمام اصلها ستة وثلاثون وتصح من اربع مائة وثمانية وستين  
ستة وجزء سهمها وفي اربع زوجات وعشرين بنتا واربعين جدة وعمر اصلها اربعة  
وعشرون وجزء سهمها عشرون وتصح من اربع مائة وثمانين  
وفي زوجتين واربع جرات وجد ابني ابني ابني في الرتبة الرابعة  
حتى لا يحجب واحدة من الجدات وعشرة اخوة لاب اصلها ستة  
وثلاثون وجزء سهمها عشرة وتصح من ثلث مائة وستين فقس  
على ذلك ومن الانكسار على اربع فرق ولا يتاخر ذلك الا في اصول اثني عشر  
وضعفها ففي زوجتين واربع جرات وثمان اخوات لام وستة  
عشر شقيقة اصلها اثني عشر وتقول السبعة عشر وجزء سهمها  
اثنان وتصح من اربعة وثلاثين وفي مسألة الامتحان وهي اربع  
زوجات وخمس جرات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها اربعة  
وعشرون وجزء سهمها الف ومائتان وستون وتصح من ثلاثين

الف

الثلاثين واربعين يمتحن بها الطلبة فيقال خلفا ربع فرق  
موت الورثة شكل فربى شهر اقل من عشرة ومع ذلك صحت من  
الزوج من ثلاثين الفا ما صورتها وتسمى ايضا صما فقس على  
ذلك وابنه اعم ولما انهي الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة  
لميت واحد شرع في تصحيح المسائل بالنسبة لميتين فاكثر  
وهو المسمى بالنسبة فقال **باب الناسجات**  
جميع الناسجة من النسج وهو لغة الازالة او التغيير او النقل وشرعا  
يقع حكم شرعي باثبات آخر وفي اصطلاح الفقهاء ان يموت من  
ورثة الميت الاول واحد او اكثر قبل قسمة التركة وقد يكون بعض  
المرتين من ورثة ورثة الاول ومناسبة الاصلح للفقوي ظاهرة  
اذا انقرض ذلك فتارة يموت من ورثة الاول ميت فقط وتارة يموت  
اكثر وفيها التي تارة يمكن الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن فلهذا  
اربعة احوال اقتصر مصنف منها على حال واحد فقال **وان يموت**  
من ورثة الميت الاول ميت اخر يفتح الخ وهو الميت الثاني قبل  
**القسم** لتركة الميت الاول ولم يمكن اختصار **فصحيح الحساب** للمسألة  
الاولى **واعرف سهمه** اي الميت الثاني من مصحح المسألة الاول **ولجعل**  
له اي للميت الثاني **مسألة اخرى** تانيث اخرا في صحيح الميت الثاني  
مسألة **كما قد بين التفصيل فيما قدما** في باب الحساب من تأصيل المسألة  
وتصحيحها فاذا عرفت مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من المسألة  
الاولى فلعرض سهام هذا الميت الثاني على مسالته فلا يخلو من ثلاثة  
احوال اما ان تنقسم سهام الميت الثاني على مسالته واما ان توافقها  
واما ان تباينها فان انقسمت عليها فلا ضرب وتصح الناسجة مما  
صحت منه الاول **وان تكن** سهام الميت الثاني من المسألة الاول

يل



ليست عليها اي على مسألة الثاني تنقسم فان وافقها **الحرج**  
**الى الوفاق** اي وفق مسألة الثاني **هذا** اي بالرجوع للوفيق  
 في الموافق **قد حكم** اي حكم به الغرضيون والحساب وبين  
 كيفية النظر في الموافقة بقوله **وانظر** ايها الناظر في هذا الكتاب  
 بين سهام الميت الثاني ومسألة له اسلفناه **فان وافقت** مسألة  
 الميت الثاني **السهام** اي سهامه **فقد هدرت** وفقها اي وفق  
 المسألة الثانية **تماما** فهو قايما مقامها فقوله هدرت جملة  
 دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله **واضرب** اي الوفاق المذكور  
**او اضرب جميعها** اي المسألة الثانية **والسابقة** اي الاولى **ان**  
**لم تكن بينهما** اي بين المسألة الثانية وسهام الميت الثاني  
 من الاولى **موافقة** بل كان بينهما تباين فقط لما قدمت في  
 تصحيح السائل في النظر بين السهام والروس انه لا تباين بينهما  
 ولا المداخلة لان الثانية هنا كالروس هناك فقد علمت الاحوال  
 الثلاثة وهي تقسام سهام الميت الثاني على مسأله او موافقتها  
 او مباينتها مما قررت به كلام المؤلف رحمه الله واذا اضربت  
 الثانية او وفقها فالاولى بما بلغ فمعه تصح المناسبة الجامعة  
 للاولى والثانية فاذا اردت قسمة هذه الجامعة على ورثة الاولى  
 او الثاني فمن له شيء من الاولى اخذه مضروبا في كل الثانية عند  
 التباين او فرد وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **وكل سهم**  
 من الاولى **في جميع** المسألة الثانية **يضرب** عند التباين **او في**  
**وفقها** عند التوافق **علانية** اي جهرها فمما حصل من المضروب  
 المذكور فهو لكل الوارث اي صاحب تلك السهام التي ضربت بها  
 في الثانية او في وفقها من مخرج المناسبة ومن له شيء من الثانية  
 اخذه

اخذه مضروبا في كل سهام مورثه من الاولى عند التباين او  
 فرد وفقها عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله **واسم المسألة**  
**الاولى** وهي الثانية **ففي السهام** للميت الثاني من المسألة  
 الاولى **يضرب** ان تكن بين مسألة الثاني وسهامه موافقة بل كانت  
 المباينة **او في وفقها** **تماما** ان كانت بينهما موافقة فمما حصل  
 من الضرب في كل من الحالتين فهو حصة ذلك الوارث في  
 الثانية التي ضربت سهامها في تلك السهام او وفقها من  
 مخرج المناسبة واذا الورث شخص من ميتين فاجمع ماله  
 منهما ما والاخذ بالوصية المناسبة ان يجمع حصص الورثة فان  
 تساوى مجموعها تصح المناسبة فهو صحيح والا فهو غلط  
 فاعده **فهذه** الطريقة التي ذكرتها **طريقة المناسبة** التي مات  
 فيها من ورثة الاولى ميت فقط **فان** اي يصعد بها اي  
 بهذه الطريقة اي بمعرفتها **رتبة** اي منزلة **فضل** من  
 قولهم فضل الرجل فضلا صارفا فضل وفضلة عند النقص **فقد العظمى**  
**شائعة** اي مرتفعة عالية قال القرطبي رحمه الله في مختصر  
 الصالح شمع الجبل شموخا ارتفع والرجل بانغ تكثر والانف  
 ارتفع كبرا وانوف شمع وجبال شوامخ ولنمثل الثلاثة امثلة  
 باعتبار الانقسام والتباين والتوافق فمثال الانقسام امر  
 وابنان مات احدهما قبل قسمة التركة عن ابنين وبنيت  
 فالاولى من ابني عشر للامرائان ولكل ابن خمسة والثانية  
 من خمسة وسهام الميت الثاني من الاولى خمسة وخمسة على  
 خمسة منقسمة فنصح المناسبة كلها من اثني عشر من غير  
 ضرب للامرائان وللابن الباقي خمسة ولكل ابن من ابني الثاني



اثنتان ولبنته واحد ومثال المياينة ان يورث الابن من ابنته فلا يكون  
 من اثني عشر لابن الميت منها خمسة ومساكنه اثنتان وخمسة على  
 اثني عشر لا تنقسم عليهما وتباينهما فا ضرب الاثنين في الاثنين عشر  
 فتصح المناصفة من اربعة وعشرين فاذا اردت القسمة فلا بد  
 من الاثنى عشر وهي الاولى اثنتان في جميع الثانية وهو اثنتان  
 باربعة فهي لها وللابن المتخلف خمسة في جميع الثانية اثني عشر  
 بعشرة فهي له ولكل ابن من ابني الثاني من مسالكه وهي اثنا عشر  
 في جميع سهام مورثه اي لابن الميت من الاول وهو خمسة واربعة  
 وخمسة بخمسة فوصي ما لكل ابن منها فلها عشرة كغيرها الذي  
 لم يمت فاذا جمعت اربعة حصص الام وعشرة حصص الابن المتخلف  
 وخمسة حصص ابني الابن الذي مات كان المجمع اربعة وعشرين  
 وهي ما صححت منه المناصفة فالعمل صحيح ومثال الموافقة بعض  
 صور المسالة المامونية وهي رجل مات وخطف ابوين وابنتين فلم  
 تقسم التركة حتى ماتت احدي البنين عن من في المسالة فالاول  
 من ستة لكل من الابوين سهم ولكل من البنات سهمان والثانية  
 فيه جارة ارباب وجدا ابواب واخت شقيقة اولاب فاحصلها ستة  
 للجدة سهم وللجد والاخت الخمسة الباقية بينهما على ثلاثة لا تنقسم  
 وتباين وحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر منها تصح للجد  
 ثلاثة وللجد عشرة والاخت خمسة فللبنت الميتة من الاولى  
 اثنتان فاعرضهما على الثمانية عشر فصيح الثانية فخرج بينهما  
 موافقة بالنصف فا ضرب نصف الثانية تسعة في الاولى وهي  
 ستة تبلغ اربعة وخمسين منها تصح فمس له تسعة من الاولى  
 اخذه مضروبا في تسعة وهي وفق الثانية ومن له شيئا من الثانية  
 اخذه

اخذه مضروبا في تسعة وهو وفق سهام الميتة ثانيا فلا بد من  
 الاولى واحد في تسعة بتسعة ولها من الثانية يكونها جارة ثلاثة  
 في واحد ثلاثة فاجمعها لك يجمع لها اثني عشر والاب من الاولى  
 واحد في تسعة بتسعة وله من الثانية يكونه جارة عشرة في واحد  
 بعشرة فيجمع له تسعة عشر وللبنت المتخلفة في الاولى اثنتان  
 في تسعة بثمانية عشر ولها من الثانية بمقتضى كونها اختا  
 خمسة في واحد خمسة فيجمع لها ثلاثة وعشرون فاذا جمعت  
 اثني عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين اجمع اربعة  
 وخمسون وهو ما صححت منه المسالة فالعمل صحيح فلو كان  
 الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين انثى كان الجدة في الثانية  
 ابنا من فلا يرث وكان في الثانية ارث بيت المال والرد على الخلف  
 المشهور في ذلك بين الائمة واحتمل كون الاخت في الثانية  
 اختا شقيقة او لامر فاختلاف الحال باعتبار ذكورة الميت الاول  
 وانوثته فلذلك لما سأل امير المؤمنين المامون عنها القاضي  
 يحيى بن اكرم رحمه الله بقوله هل لك هالك وخلف  
 ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدي البنين  
 عن الباقيين فقال يا امير المؤمنين الميت الاول رجل وامرأة  
 فعرف المامون فطنته فقال له اذ اعرفت التقصص عرفت  
 الجواب فوالاه القضا وسبب سواله عن ذلك انه لما اراد ان  
 يولييه قضا البصرة احضره فاستحققه لصغر سنه فانه  
 كما حكى الحافظ عبد الغني المقدسي رحمه الله كان اذ ذاك  
 ابن احدى وعشرين سنة فاحسن يحيى بذلك فقال يا امير المؤمنين  
 سألني فان القصد عملي لا خلقي وكانوا يمتحنون العمال والقضاة



والامراة بالغرايض فقال ما تقول في ابوين <sup>منه</sup> ~~منه~~ لم تقسم الدولة  
 حتى ماتت احدي البنين عن الباقي وقيل عنهما وعن زوج فالحكم  
 بما سبق فاولاه فلما مضى الى البصرة قاضيا استحققه مشايخها  
 واستصغروه فامتنعوه فقالوا له كم سن القاضي فقال سن علي  
 ابن اسير حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة فلما كان  
 بالما مونية فينبغي لمن سأل عنها ان يخصص عن الميت الاول كما  
 فخص عنه يحيى بن اكرم لا خلافا للحكم كما اسلفناه واعلم انك لو  
 عملت في المناسجة كل مسألة على حدتها بحيث لا تعلق لواحد  
 باخر ليصح بطول ويقتصر من قسم المسائل على  
 حساب واحد **تم** جميع ما تقدم فيها اذا مات ميت فقط  
 من ورثة الاول ولم يمكن الاختصار قبل العمل وهو حال من  
 الشافعي احوال اربعة سبقت الاشارة اليها والحال ان يموت اكثر من  
 ميت سوا كانوا كلهم من ورثة الاول وكان فيهم من هو من  
 ورثة ورثة الاول وفي كل اوجه عشرة ذكرتها في شرح الترتيب  
 اشهرها واعلم ان تحصل جامعة لمسألة الميت الاول والثاني  
 كما اسلفناه واجعلها اولي بالنسبة للميت الثالث ومسألة  
 الميت الثالث ثمانية بالنسبة لها وانظر بينها وبين سهام الثالث  
 من تلك الجامعة وحصل جامعة على ما يقتضيه الحال من انقسام  
 وتوافق وتباين فان كان معك رابع فاجعل جامعة الثلاثة اولي  
 ومسألة الرابع ثمانية واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا  
 فما بلغ منه تصح مسألة المناسجة الجامعة لمسايل اولئك الاموات  
 ولتمثل ذلك المثال ذكره الشيخ زكريا رحمه الله في شرح الكفاية  
 بقوله مثاله في اربعة زوجة وابوان وابنتان ثم مات الابن عن الباقي  
 وان

لكن

الشافعي

عالم الامور <sup>في الامور</sup> الباقي وامر عمر شرا احدي البنين عن  
 فرج <sup>منه</sup> ~~منه~~ في المسألة الاولى من سبعة وعشرين مات الاول  
 عن ابوين <sup>منه</sup> ~~منه~~ بنين ابين وان فرج فمسألة من اربعة وعشرين توافق  
 حظ من الاول بالربع فتصيحان من مائة واثنين وستين من له  
 شري الاول ضرب في ستة او من الثانية ففي واحد فللزوجة ثمانية  
 عشر وللامرسة سبعة وعشرون ولكل بنت ستة وخمسون وللأخ  
 خمسة عشر ماتت الامر عن امر وبنتي ابين وعمر فمسألة منها ستة  
 شري في حظها من الاوليين بالثلث فتصح الثلث من ثلث مائة  
 اربعة وعشرين فمن له شري من الاوليين ضرب في اثنين او من  
 الثلاثة ففي تسعة فللزوجة الاول ستة وثلاثون ولكل بنت  
 مائة وثلاثون وللأخ عشرة وللامر الثالثة تسعة ولعها كذلك  
 ثم ماتت احدي البنين عن زوج وامر واخت فمسألة منها ثمانية  
 توافق حظها بالنصف فتصح الأربع من الف ومائتين وستة  
 وتسعين فمن له الثلث من الاول ضرب في اربعة من الرابعة ففي  
 خمسة وستين فللزوجة الاول التي هي امر في الرابعة مائتان  
 واربعة وسبعون وللميت الباقية سبع مائة وخمسة عشر  
 وللأخ اربعون وللامر الثالثة ستة وثلاثون ولعها كذلك ولزوج  
 الرابعة مائة وخمسة وتسعون والحال ان الثالث والرابع ان  
 يموت بعد الاول ميت او اكثر ويمكن الاختصار قبل العمل  
 ويسمى اختصار المسائل وهو انواع ذكرتها في شرح الفارسية  
 والترتيب منها ان تخصص ورثة من بعد الاول فيمن بقي من  
 ورثة من قبله ويرثون كلهم بطلاق العصبية سوا كان معهم  
 من يرث من الاول فقط بالفرض ولا للزوجة وعشرة بنين من

الشافعي



غيرها ماتوا كلهم واحد بعد واحد حتى بقي مع الزوجة من  
الأولاد اثنان فتقدر كان الأول مات عن زوجة وابن فقط  
فتصح الاختصار من ستة عشر للزوجة اثنان ولكل ابن سبعة  
ولو سكت طريق النسخة لصحت من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار  
لما ذكر ولو خلف الأول فقط من غير زوجة فماتوا واحد بعد  
واحد حتى بقي اثنان فكانه مات عن اثنين فقط فتصح من اثنين  
**تنبيه** كما يمكن الاختصار قبل العمل كذلك يمكن الاختصار  
أيضا بعد العمل ويسمى اختصار السهام وهو ان يوجد عيضة  
المسارل في جميع الانصبا اشتراك فترجع المسألة وكل نصيب الى  
الوفيق كزوجة وابن وبنات منها فقبل قسمة التركة توفيت البنات  
عن من بقي وهما لها واخوها فتصح النسخة من اثنين وسبعين  
للزوجة ستة عشر والابن ستة وخمسون والنصيبان عشرون  
بالشهر فترجع المسألة الى ثلثيها سبعة وكل نصيب الى شئ فيرجع  
نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين واذا اشتراك  
الانصبا كلها الانصبا منها فلا اختصار ومن اراد المزيد عن  
هذا فعليه بكتابنا شرح الترتيب والله اعلم ولما تم المصنف  
رحمه الكلام على الارث المحقق وما تبعه شرع في الارث بالتقدير  
والاحتياط وهو ان يولد فبدا منها بالختي الشكل **قال باب**  
**ميراث الختي الشكل** والمفقود والحر والختي ماخوذ من الخناث  
وهو التثني والتكسر او من قولهم خنت الطعام اذا اشتبه امره  
فلم يخلص طعمه وهو ادم له العلة الرجل والماء او له ثقبه لانتشبه  
واحدة منهما والشكل ماخوذ من شكل الامر شكولا واشكال  
التبس والختي ما دام مشكلا لا يكون ابا ولا اما ولا جدا ولا جدة  
ولا

ولا زوجا ولا زوجة وهو مختصر في اربع جهات البنوة والاخوة  
والعمومة والاولاد والطلاق فيه في مقامين احدهما فيما يتضح  
به وما لا يتضح ويحل عتبه الفقه والثاني في ارثه وارث من  
معه وقد ذكره بقوله **وان يحكم في مستحق المال من الورثة**  
**ختي** في الاشكال اي ظاهر الاشكال والمراد كون  
ختي مشكلا باقيا على اشكاله لم يتضح بذكورة ولا بانوثة **قال**  
التركة بين الورثة والختي **التقدير** لا كل من الورثة والختي  
ان ورث بتقدير الذكورة والانوثة متفاضلا كما بين ختم مع ابن  
واضح فالأقل نصيب الختي والواضح كون الختي كمال في عطي  
الختي الثلث والواضح النصف ويوقف السدس كزوج وام  
وختي شقيق فالأقل من حق الختي ذكورة وفي حق الزوج والام  
انوثته **والسبب** اي التبيين الذي لا شك فيه وهو الأقل فيما سبق  
او العدم وان ورث باحدهما فقط كولد عم ختم مع معتق فلا  
شبهه بتقدير الانوثة ولا يعطى المعتق شيئا لاحتمال ذكوريته  
ولزوج وام وولدي ام وختي لا يعطى شيئا لاحتمال ذكوره  
فيسقط باستغراق الفروض والاضرف في حق الزوج والام وولدي  
الام انوثته لعولها اذ ذكورة التسعة واذا عاملت كلاما من الختي ومن  
معه بالاضرف فيوقف المشكوك فيه الى الاتضاح او الصلح بتساو او  
تفاضل ولا يد من جريان التواهب ويغتر الجاهل بالضرورة وهذا  
كله اذا ورث بتقدير الذكورة والانوثة متفاضلا او باحدهما  
كما قدمنا الاشارة لذلك فان ورث بهما متساويا كولد ام ومعتق  
فالامر واضح وقوله **تخط جواب الامر** **بالقسم** اي القسمة الحق  
**والتبيين** اي الواضح الظاهر **فايدة** ما قلناه هو المعتمد من مذهب



الشافعية ومذهب الحنفية انه يعامل الخنزير وحده بالاضر فان كان  
الاضر لا ينفصل فلا يعطى شيئا ولا يعطى شيئا ولا يوقف شيء ومذهب  
المالكية انه نصف نصيب ذكر وانثى وان ورثت بهما متفاضلا  
وان ورث باحدهما فقط فله نصف نصيبه وان ورث بهما متساويا  
فالامر واضح ومذهب الخنابلة ان لم يرع اتضاحه فكلما للكنبة وان رعى  
اتضاحه فكل الشافعية والله اعلم **قاعدة ثالثة** الخنزير خمسة  
احوال احدهما يرث بتقدير الزكوة والانثى على السواك يورث  
وبنت وولد ابن خنثى ثانيا بتقدير الزكوة التركيب وولد ابنت  
خنثى ثالثا عكسه كزوج وام وولد اب خنثى وابنها يرث بتقدير  
الزكوة فقط كولد اخ خنثى خامسا عكسه كزوج وشقيقة وولد  
اب خنثى والله اعلم **قاعدة رابعة** في حساب مسيل الخنثى اما  
على مذهبنا فتصح المسالة بتقدير زكوة فقط وبتقدير انثى  
فقط ثم تنظر بين المسالتين بالنسب الاربع وتصل اقل عدد ينقسم  
على كل من المسالتين بالتقديرين فما كان فهو الجامعة فتقسمها على  
كل من الخنزير وبقيت الورثة وانظر اقل النصيبين لكل منهم فادفعه  
له ويوقف المشكوك فيه الى البيان او الصلح واما على مذهب الحنفية  
فتصح المسالة على تقدير الاضر في حق الخنزير وحده واعطه الاضر  
وبقية الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى شيئا واما  
على مذهب المالكية فعندهم خلاف في كيفية العمل فعلى مذهب  
اهل الاحوال تحصل الجامعة كما علمت على مذهبنا وتضرب بها  
في عدد حالات الخنثى واحوال الخنثى ثم تقسم على كل حالة فما اجتمع  
لكل شخص فاعطه من ذلك بمثل نسبة الواحد الى الالات الخنثى  
او الخنثى ففي ابن واضح وولد خنثى بتقدير الزكوة من اثنين

وبتقدير

وبتقدير الانثى من ثلاثة والجامعة لهما ستة للمباينة فمنها  
تصح عننا في جعل المشكل اثنين والواضح ثلاثة ويوقف سهم  
وعند المالكية تضرب هذه الستة في اثنين خال الخنزير فتصح من  
اثنين عشر الخنزير بتقدير الزكوة ستة وبتقدير الانثى اربعة  
ومجموع الحصتين عشرة نصفها خمسة فهي له وللواضح بتقدير  
زكوة الخنثى ستة وبتقدير انثى ثمانية ومجموع الحصتين اربعة  
عشر نصفها سبعة فهي له واما عند الحنفية فالخنثى الثلث والواضح  
الثلثان فقدر على ذلك والله اعلم ولما انفصل الكلام على الخنزير شرع  
في المفقود فقال **الحكم على المفقود** اذا كان من جملة الورثة  
**حكم الخنزير** ان يحكمه من معاملة الورثة الحاضرين بالاضر  
في حقهم من تقدير ميراث حياته وموته **ذكر اركان او هو انثى** يعني  
سوا كان المفقود ذكر او انثى فمن يرث بكل من التقديرين  
واتحد ارضه يعطاه ومن يختلف ارضه يعطى الاقل ومن لا يرث في  
احد التقديرين لا يعطى شيء ويوقف المال الباقي حتى يظهر الحال بموته  
او حياته او يحكم قاض بموته اجتهدا على ما سنبينه وهذا هو  
الصحيح من مذهبنا وهو قول ابى يوسف واللؤلؤي وابن القاسم  
عن مالك وقول الامام احمد ومقابل الصحيح عندنا وجهان احدهما  
يقدر بموته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم قال الولي وبهذا  
المعنى قال محمد بن الحسن الا انه جعل القول قول من المال بنفيه والوجه  
الثاني يقدر حياته في حق الجميع فان ظهر خلافه غيرنا الحكم وهو يؤخذ  
من الحاضرين كغيره على هذين الوجهين لاحتمال تغير الحكم قال الشيخ  
ركب رحمه الله فيه خلاف ذكره في البسيط وقال ايضا والعلم ان كان  
كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود فيه على كل



تقدر سائر ان يصطليح الماضون عليه كما نقل السبكي عن ابن منصور  
**اشهر** **مسألة** كيفية حساب المفقود ان جعل لكل مال من ماله  
مسألة وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من السالطين فالبلغ فيه  
تصح فاقسم على كل تقدير يظهر الاقل فيعطى كل وارث ويوقف  
المشكور فيه كما سبق **مسألة** زوج حاضر واختان لابي طاهر كان  
واخ لابي مفقود فتقدر بموت الاخ تكون المسألة من سبعة بالمولد  
وتقدر حياته اصلها من اثنين وتصح من ثمانية والمسألة ثمان  
متباينتان ومسطحها ستة وخمسون فيخرج الجامعة فالاضرب في حق  
الزوج موت الاخ فله اربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية والاضرب  
في حق الاختين حياته فلكل منهما سبعة من ضرب واحد في سبعة  
فجميع ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية عشر بين  
الزوج والاختين والاخ المفقود فان ظهر ميتا فمع الزوج حقه وجميع  
الموقوف للاختين وان ظهر حيا كان للزوج منه اربعة والاخ اربعة عشر  
**مسألة** اخ لابي مفقود واخ شقيق وجد حاضر فان كان الاخ لابي  
حيا فللمجد الثلث وللشقيق الثلثان لانها من مسائل المعاودة فهي من  
ثلاثة وان كان ميتا فالمال بينهما بالسوية فتكون من اثنين فيقدر  
في حق الجد حياته وفي حق الاخ موته فالجامعة ستة للمباينة للجد اثنتان  
وللشقيق ثلاثة ويوقف سهم بين الجد والاخ لاشي للمفقود فيه فالاخ  
والجد ان يصطليح في السهم المذكور كما تقدم نقله عن ابن منصور والله اعلم  
**فائدة ثمانية** ما تقدم فيها اذا كان المفقود وارثا فان كان  
مورثا فحكمه ان يوقف ماله جميعه الي ثبوت موته ببينة او حكم  
القاضي بموته اجتهدا عند مضي مدة لا يعشرون مثله البرهان في  
غالب العادة والمشهود عندنا لا تقدر تلك المدة ببل  
المعتبر

المعتبر غلبة الظن باجتهاد الحاكم وهذا هو المشهور عن مالك  
وابن حنيفة رحمه الله وقيل تقدر بسبعين نقله الوقي عن ابن  
عبد الحكم وحكي عن ابن الحارث رحمه الله فيه ثلاثة اقوال  
اخر ثمانين وتسعين ومائة وفي رواية عن ابن حنيفة رحمه  
الله تقدر بتسعين سنة وفي رواية عنه ايضا بمائة وعشرين  
سنة ومهما قيل به من المدة فمن ولادته لا من فقده وفرق  
الامام احمد رحمه الله بين من يرجو رجوعه بان كان الغالب  
علي سفره السلامة كما اذا سافر لتجارة او زهرة فيوقف ماله  
ويستظر به تمام تسعين وان كان لا يرجو رجوعه بان كان  
الغالب علي سفره الهلاك كما اذا كان في سفينة فانكسرت او  
قالتوا اعدوا ولم يعلم من هلك من نجا اخرج من بين اهله ففقد فاذا  
مضي اربع سنين قسم ماله بين ورثته حينئذ والله اعلم ولما انتهى  
الكلام علي المفقود شرع في الحمل فقال **وهكذا حكم حمل ذوات**  
اي صاحبات **الحمل** الذي يرث او يحجب ولو ببعض التقادير فيعامل  
الورثة الموجودون بالاضر من وجوده وعدمه وذكرته وانثوته  
وانفراده وتعددده ويوقف له مشكور فيه الي الوضع للحمل كله حيا  
حياة مستقرة او بيان الحال فلهذا كمال المصنف رحمه الله تعالى  
**فان** عمالك في القسمة بين الورثة الموجودين ان لم يصبروا واطلبوا  
او بعضهم القسمة قبل الوضع **علي اليقين والاقل** فمن يجب ولو  
ببعض التقادير لا يعطى شيئا ومن لا يختلف نصيبه دفع اليه ومن  
يختلف نصيبه وهو مقدر اعطى الاقل وان كان غير مقدر فلا  
يعطى شيئا فعلم بهذا لا يعطى اخوا الحمل شيئا لانه لا ضبط  
لعدد الحمل عندنا علي الاصح وقيل بقدر اربعة ويعامل



بقية الورثة بالاضمة بتقدير الاربعة ذكر والاولاد انا وهو في الاربعة  
 حنيفة واشبه رحمهما الله ورحمة بهما الله والحقية رحمهم  
 الله ومن العلماء من يقدر الحمل اثنين ويعامل الورثة بالاضمة  
 بتقدير المذكورة فيهما او في احدهما والاثوثة ورحمة بهما الله  
 ومحمد والولوي رحمهم الله ومن العلماء من يقدر الحمل واحدا  
 لانه الغالب ويعامل الورثة بالاضمة بتقدير ذكره وانثوته  
 وهو قول الليث بن سعد وابي يوسف رحمهم الله وعليه  
 الفتوى عند الحنفية ويؤخذ الكفيل من الورثة بشرط قلنا  
 من القسمة قبل الوضع هو العتد عندنا وقال الفقهاء رحمهم الله  
 توقف القسمة الى الوضع مطلقا وهذا هو الارجح من مذهب  
 المالكية ثم اعلم انه اذا وضعت الحمل متاعا او الوقوف للموجودين  
 وكان الحمل لم يكن ولو كان انفصالة ميتا جناية على ما يوجب  
 الغرة ورثت الغرة عنه فقط دون الوقوف لاجله فيعود بقية  
 الورثة وكأنه كالعدم بالنسبة لذلك ايضا **مسألة** خلف امته طاملا  
 واخا شقيقا فلا يعطى الا من شيئا ما دامت حاملا بالاجماع وبعد  
 ظهور الحال لا يختل الحكم **مسألة** خلف ابنا وزوجة حاملا فلا قسمة  
 عند المالكية الى الوضع وتعطى الزوجة الثمن عند الابية الثلاثة  
 ولا يعطى الابن شيئا عندنا حتى تضع وعند المالكية يعطى الابن  
 ثلث الباقي ويوقف ثلثان لانهم يقدرونه باثنين والاضمة  
 كونها ذكرين وعند الحنفية يعطى الابن نصف الباقي لانهم  
 يقدرونه واحدا والاضمة كونه ذكرا ويؤخذ منه كفضل الاحتمال  
 ان تضع اكثر **مسألة** خلف زوجة طاملا وابوين فالاضمة في  
 حق الزوجة والابوين ان يكون الحمل عددا من الاناث  
 تعطى

بالسائط والجزيات انتهم والله اعلم اذا تقررت ذلك فالاول  
 من العشرة **الابن والثاني ابن الابن** **مسألة** بدرجة او درجات بمحض  
 الذكور يخرج بذلك ابن بنت الابن ونحوه من كل من في نسبه  
 للميت انثى **والثالث الاب والرابع الجد** اي للاب اي من الاب اي  
 من جهته وخارج به الحد من جهة الام كابي الام وقوله **وان علا**  
 اي بمحض الذكور كابي ابي الاب وابيه وهكذا يخرج بذلك كل جد  
 ادلى بانثى وان ورثت وما قرنته من جعل الضمير في قوله له عايد  
 الى الاب او كمن عوده الى الميت كوجهين احدهما ان تعود الضمير  
 الى المذكور في اللفظ والثاني انه لو عاد للميت لم يخرج به الجد ابو  
 الام الا ان تعال الجد ابو الام ليس جد حقيقة **والخامس الاخ من**  
**اي الجهات كانه** اي سوا كان من جهة الاب فقط او من جهة  
 الام فقط او من جهتهما معا وهو الاخ الشقيق **قد انزل الله به**  
**القرانا** ما الاخ للام في قوله تعالى وان كان رطحا بورث كلاله او  
 امرأة وله اخ او اخت اي من امرتها قري به في الشواذ واما الاخ  
 للابوين والاخ للاب ففي قوله تعالى في اخر النساء وهو يرثها ان  
 لم يكن لها ولد **والسادس ابن الاخ المدلى اليه** اي الميت المعلوم  
 من المقام **بالاب** وحده وهو ابن الاخ للاب او مع الادلى بالام  
 ايضا وهو ابن الاخ من الابوين وخارج بذلك المدلى بالام وحده  
 وهو ابن اخ من الام **فاسمع** سماع تدبر وتغهم واذا كان **مقالا**  
 اي قولاً صادقا **ليس بالكذب** لانه مجمع عليه لو روده في الفران  
 العظيم او الاخبار الصحيحة او غير ذلك والخبر وان كان في الأصل  
 محتملا للكذب لكن اخبار الباري تعالى واخبار الرسل عليهم الصلاة  
 والسلام مقطوع بصحتها وكذا ما اجمع عليه او كل اثر السابع



والثامن **العم وابن العم** **ابيه** اي الميت والمراد العم الميت **ابيه** اي الميت  
 شقيقه وعنه اخو ابيه لايه وابنا وهما مخرج بذلك العمر **ابيه** اي الميت  
**فاشكر لذي** اي صاحب **الرجاء** اي الاختصار **والتنبيه** اي لا يظن ان  
 يشهد على هؤلاء الورثة بعبارة مختصرة وسياقي في معنى ذلك احد **باب**  
 شريعة عند قوله واشكر ناطقه في ذم الله عز وجل ورحمة واسعه  
**والثاسع الزوج والعاشر المعتق** ولما كان به المعتق وعصبته **باب**  
 بقوله **ذو** اي صاحب **الولا** من المعتق وعصبته المتعصبين بانفسهم  
**فجاء** **الذكر** المجمع على ارثهم **هؤلاء** العشرة بالاختصار واما ما بالسطر  
 خمسة عشر الابن وابنه وان تزول الاب والجد ابوه وان علا والاخ  
 الشقيق والاخ للاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب  
 والعم الشقيق والعم للاب وابن العم الشقيق وابن العم للاب  
 والزوج وذو الولا ومن عدا هؤلاء من الذكور من ذوي الارحام كابن  
 البنت وابي الام وابن الاخ للام والعم للام وابنه والحال وخوهم ولما  
 انهي الكلام على الذكور المجمع على ارثهم شرع يذكر النساء المجمع على  
 ارثهن فقال **والوارثات من النساء** بالاختصار **رب** **لرب** **يعطيهن** **الشرع**  
**الشرع** الذي عطا مجع عليه فان ذوي الارحام من الذكور والاناث  
 في ارثهن خلاف سنذكره آخر الكتاب ان شاء الله تعالى فالاولى من  
 النساء **السبع بنت** **والثانية بنت ابن** وان تزول ابوها بعض الذكور  
**والثالثة امر مشقة** من اشغقت على الشيء خفت عليه والاسم منه  
 المشقة والامر من شأنها ذلك **والرابعة زوجة** باثبات الها وهو  
 الاول في الغرايض للتمييز وان كان الافصح الاشهر تركها **والخامسة**  
**جدة** من جهة الام او من جهة الاب على تفصيل وهو ان ام الام وامها  
 المولات باناث خالص وام الاب وامها تها المولات باناث خالص مجمع

المراد مع

عليها

عليها فان ادلت الجدة بالجد كما مر ابن الاب فلا ترث عند المالكية وترث  
 عند الفقهاء وان ادلت بابي الجد كما مر ابن الاب فلا ترث عند الفقهاء  
 واما من ذهبنا ومذهب الخنفية فيرث جميع من ذكرنا وكذا اكل  
 جدة تولي جد واث وام الجدة التي تولى بذكر من انثيين وبغير  
 عنها بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهو من ذوي الارحام باتفاق  
 الاربعة الاربعة وستاتي في كلام المصنف رحمه الله ان شاء الله تعالى  
**والسادسة معتقة** وكذا عصبتها المتعصبون بانفسهم كما سياتي  
**والسابعة الاخت من اي الجهات كانت** اي سواء كانت شقيقة اولاد  
 اولاد **فهذه عدتهن** بالاختصار **بانت** اي ظهرت واما عدتهن  
 بالبسط فعشر البنت وبنت الابن والام والجدة من قبلها والاب  
 من قبل الاب والاخت الشقيقة والاخت للاب والاخت للام والزوج  
 والمعتقة فأيده ان انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال الا  
 الزوج والاخ للام وكل من انفردت من النساء لا تحوز جميع المال  
 الا المعتقة ومن يقول من العلماء بالشر يقول كل من انفرد من الرجال  
 يحوز جميع المال الا الزوج فقط وكل من انفردت من النساء تحوز  
 جميع المال الا الزوجة واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة  
 الابن والاب والزوج واذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمس البنت  
 وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة او ممكن المجمع  
 من الصنفين ورث الولدان والابوان واحدا الزوجين وسقط من  
 عدا من ذكر لما استغرته في الحجب والله اعلم ولما انهي الكلام على  
 الورثة من الذكور والاناث شرع يبين ما يرثه كل واحد منهم  
 مقدما الارث بالفرز لتقدمه على التعصيب اعتبارا وان كان  
 الارث بالتعصيب اقوي فقال **باب الفروض المذكورة في كتاب الله**

تعالى



والثابت بالاجتهاد ومستحقها والفروض في **الفروض** وهو في اللغة  
يقال لعان اصلها الخز والقطع ومنها التقدير وفي الاصطلاح **الفروض**  
المقدرة على الوارث خاص الذي لا يزداد الا بالردة ولا ينقص الا بالحرث  
وقدم المصنف رحمه الله على ذكر الفروض تقسيم الارث الى  
الفروض والتعصيب فقال **واعلم ايها الناظر في هذا الكتاب بالانقسام**  
**الارث** **نوعان** لثالث لهما **ايها** **النوعان** **فرض** **اي** ارث به وتبين  
معناه **انفا** **وتعصيب** **اي** ارث به وسيا تي تعريفه **على ما قسمها**  
اي بهذا التقسيم والمراد انه لا يخلو منها لما سياتي انه قد يجمع  
الارث بينهما والارث بذل الاعتبار يكون اربعة اقسام كما  
ساذكره ان شاء الله تعالى **فالفروض في نصل الكتاب** **اي** القرآن  
العظيم **ستة** **والسابع** ثبت بالاجتهاد **لا فرض في الارث** **ينص القرآن**  
**سواها** **اي** الفروض الستة **البته** **اي** قطعا **والبت** القطع اما السابع  
الذي هو ثلث الباقي فخرج بقولنا **ينص القرآن** **والفروض الستة**  
**احدها نصف** **وثانيها ربع** **وهو نصف النصف** **شتر نصف الربع**  
**وهو الثمن** **وهو الثمان** **رابعا الثلث** **خامسها السدس** **ينص**  
**الشرع في القرآن العظيم** **وسادسها الثلثان** **وهما** **اي** الثلثان **التام**  
**للفروض الستة** **ويقال** **بعبارة اخرى** **النصف** **والثلثان** **ونصفهما**  
**ونصف نصفهما** **ويقال** **غير ذلك** **من العبارات** **التي** **اخصرها** **الربع**  
**والثلث** **ونصف كل منهما** **وضعه** **وانها** **اخر الثلثين** **عن الثلث**  
**والسدس** **مخالفات** **الغيره** **ومخالفات** **الما** **سذكره** **عند ذكر اصحاب**  
**الفروض** **لصيق النظر** **ولانه** **كسر مكرر** **وما** **تقدمه** **كسور مفردة**  
**شرع في الخط** **بقوله** **فا حفظ** **ايها** **الناظر في هذا الكتاب** **ما ذكرته**  
**لك** **وما لم اذكره** **من هذا العلم** **وغيره** **فان حذف** **المفعول** **يؤذن**  
**بالعموم**

بالعلم **فانظر** **ايها** **الناظر** **اي** مقدم على غير مخصوص ان انضم  
الى الخط فظهر المحفوظ بل ربما يدعي ان كلفظ **غير** **فهم** **لا** **يعبر** **بقية**  
**بما** **يغير** **تقدير** **العلم** **بالكتابة** **ايضا** **لما** **ورد** **في** **معنى** **ذلك** **اذ** **عرفت**  
**في** **الافراد** **ت معرفته** **اصحاب هذه** **الفروض** **فالنصف** **من خمسة**  
**الفرد** **اي** **كل واحد** **منهم** **منفرد** **احدهم** **الزوج** **عند عدم الفرع**  
**الوارث** **بالاجماع** **ذكر** **اكان** **او** **انثى** **لقوله** **تعالى** **وللمرء نصف ما ترك**  
**الزوج** **ان** **لم يكن** **لهن** **ولد** **وانما** **لم يذكر** **اشرط عدم الفرع** **في** **ارث**  
**الزوج** **النصف** **للعلم** **به** **من** **مفهوم** **ما** **سياتي** **في** **ارثه** **الزوج** **والثاني**  
**الانثى** **الواحدة** **من الاولاد** **وهي** **البنيت** **عند** **انفرادها** **عن**  
**معصبيها** **وهو** **اخوها** **كما** **سذكره** **لقوله** **تعالى** **وان كانت** **واحدة**  
**فلها** **النصف** **والثالث** **بنيت الابن** **الواحدة** **عند فقده** **البنيت** **فالثلث**  
**وفقد الابن** **ايضا** **وعند** **انفرادها** **عن** **معصب لها** **من اخ او**  
**ابن عم** **اجمعا** **قيا** **ساعلي** **بنيت** **الصلب** **لان** **ولد** **الولد** **كالولد** **وارثا**  
**وجبا** **الذكر** **كالذكر** **والانثى** **كالانثى** **والرابع** **الاخت** **الواحدة** **الشقيقة**  
**عند** **انفرادها** **عن** **معصب لها** **من اخ** **شقيق** **او** **جد** **بل** **وعن**  
**الاولاد** **واولادهم** **الذكور** **والاناث** **وعن** **الاب** **في مذهب كل**  
**مفتي** **اي** **يجتهد** **لان** **ذلك** **مجمع** **عليه** **واحد** **المذهب** **مكان** **الزها**  
**شرط** **الطلاق** **الي** **ما** **ذهب** **المجتهد** **واصحابه** **من** **الاحكام** **في** **المسائل**  
**اطلاقا** **مجازيا** **وهكذا** **او** **هي** **الخامسة** **وفي** **بعض** **النسخ** **وبعدها**  
**الاخت** **الواحدة** **التي** **من الاب** **عند** **انفرادها** **عن** **معصب لها**  
**من اخ** **او** **جد** **وعن** **من** **شرطنا** **فقد** **في** **الشقيقة** **وعن** **الاختا**  
**من** **ذكر** **وانثى** **فقوله** **عند افرادهن** **اي** **عند** **انفراد كل واحدة**  
**منهن** **عن معصب** **من** **ذكرته** **في** **كل واحدة** **والاصل** **في** **ارث كل**

ب  
اليه ص



من الاثنيتين النصف قبل الاجماع قوله تعالى ان امرئكم لعبد له ولد  
وله لفت فلها نصف ما ترك لانهم اجمعوا على ان الابنة تنزل في  
الاخوة للابوين والاخوة للاب دون الاخوة الاشراف علم ان الذي  
علم من كلام المصنف رحمه الله تعالى هو اشتراط فقر المصنف  
لكل واحدة من الاربع واما ما ذكرته غير ذلك فانها تركه كغيره  
من المصنفين التقابض فيه مما سياتي ولو ذكرنا جميع ما يحتاج  
اليه في جميع الفروض لادي الى التكرار والتطويل **والربع** فرضه  
اثنين ذكرنا اول منهما بقوله **فرض الزوج ان كان معه من ولد**  
**الزوجة من قدر** عن النصف وروى للربع وهو الابن او البنت  
سواء كان منه او من غيره لقوله تعالى فان كان له من ولد فلكم الربع  
مما تركن وذكر الثاني بقوله **وهو اي الربع لكل زوجة او اكثر** من زوجة  
الي اربع **مع عدم الاولاد** الذكور والاناث للميت من الزوجة او من  
غيرها **فما قدر** اي فرض في قوله تعالى ولهن الربع مما تركن  
ان لم يكن لهن ولد ولما كان الولد لا يشهد ولد الابن حقيقة صرنا  
بالولاد الابن بقوله **وذكر اولاد البنين** الذكور والاناث **يعتد**  
**حشا اعتدنا القول بذكر الولد** في حجب الزوج من النصف الى الربع  
والزوجة من الربع الى الثلث لان اولاد الابن كالاولاد ارضا وحجبا  
بالاجماع الذكر كالنكر والانثى كالثني قياسا على الاولاد كما قدمته  
**والثمن** فرض نصف واحد وهو المذكور في قوله **للزوجة والزوج**  
**الي الاربع مع البنين** الواحد فالكثير **او مع البنات** الواحدة فالكثير  
لقوله تعالى فان كان لكم ولوفلهن الثمن مما تركن **او مع اولاد البنين**  
الذكور والاناث الواحد او الواحدة فالكثير قياسا على الاولاد كما سبق  
**فاعلم ذلك ولا تنظن الجمع** المذكور في لفظ البنين والبنات واولاد  
البنين

عن غيره منهم

البنين **شرط** ان الواحد منهم كذا كما اوضحته **فالفهم** اي اعلم  
ذلك **والبنات** فرض اربعة اصناف ذكر المصنف الاول منهم  
بقوله **البنات جمعا** والمراد ثنتين فاكثروا وصرح بذلك في  
قوله **ما تركه عن واحدة** من ثنتين واكثر **فهي** سبع طاعة  
ولان عان موافقة للاجماع وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
ان الثنتين النصف لفه وم قوله تعالى فان كن نسافوق اثنتين  
فلهن ثلثا ما ترك فمنكر لم يصح عنه والذي صح عنه موافقة للناس  
**حاشا له** ابن عبد البر ودليل الاجماع فيما نزل على الثنتين الآية المذكورة  
وهي قوله تعالى فان كن نسافوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي  
الثلثتين القياس على الاثنتين وهذا من احسن الاجوبة عن شبهة  
ابن عباس رضي الله عنهما السابقة ان صحت عنه وهي مفهوم  
قوله تعالى فوق اثنتين **فاحدة** قوله سمعا منصوب على انه  
مفعول مطلق وعامله محذوف وجوبا لان بدل من اللفظ بفعله  
والمحذوف عامله وجوبا قسمان واقع في الطلب وواقع في الخبر فيجوز  
ان يكون قوله سمعا واقعا في الطلب فيكون المعنى فاسمع لمن يقول  
باستحقاق الثنتين فالكثير من البنات للثلثين ويجوز ان يكون من  
قبل المصدر الواقع في الخبر فيكون المعنى سمعت ما ورد من القول  
باستحقاق الثنتين فاكثروا للثلثين سمعا والله اعلم ثم ذكر المصنف  
الثاني بقوله **وهو اي الفرض المذكور وهو الثلثان كقوله البنات**  
**الابن** ثنتين فالكثير قياسا على البنات **فالفهم** اي اعلم مقال اي قوله هذا  
**فهم صافي الزهن** اي خالصه من كدورات الشكوك والاهواء  
والذهن الفطن والمراة هنا العقل ويقال ذهن بالضم ذهانة حفظ  
قلبه ما اودعه وذكر المصنفين الثالث والرابع بقوله **وهو الفرض**



المذكور وهو **الثلاثان** **الاختين** شقيقتين **اولا** كما هو صريح فيه **فما**  
**يشير** عن اثنين كالثلاث واربعة وهكذا **فصير** اي ما ذكره من غير  
 الثلاثين مطلقا وللأختين فاكثروا المتبادر **الاحرار والعبيد**  
 اي افتوا به فان العبد لا يكون قاضيا ومراده ان ذلك امر محتمل عليه  
 ولما كان اطلاق الاختين شاملا للاختين من الامر صرح بان الام  
 الاخوات لا يوين اولاد لا لام بقوله **هذا** اي ما ذكر من ضمن الثلاثين  
 للاختين فاكثروا **اذ كن** اي الاخوات **لام** **واب** وهن الشقيقات **اولاد**  
 فقط لا لام فقط **فاحكم** وفي بعض النسخ فاعمل **هذا** العلم المذكور  
**تصيب** من الصواب عند الخطا وهو من قولهم صاب السهم صوبا  
 وصيبا واصاب وقع بالرمية والسحاب الموضع امطره فابدية  
 لا بد من اشتراط عدم العصب في ارثه هو لا الاناث الثلاثين  
 ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارث بنات الابن الثلاثين وفي ارث  
 الاخوات كذلك ولا بد من اشتراط عدم الاشقاء في ارث الاخوات  
 للاب الثلاثين وكل ذلك معلوم وضابطا في الثلاثين ان تقول  
 الثلاثان فخرنا شنتين متساويتين فاكثروا من يرث النصف وفي  
 عبارة قايين الهام رحمه الله قال الشيخ زكريا رحمه الله وخرج  
 بقوله اثنتين الزوج وبقوله متساويتين مثل بنت واخت لغير  
 ام ولا تنصو اجماعا صنفين لكل منهما الثلاثان انتهى والله  
**اعلم والثلث** فرض اثنتين احدهما ذكر بقوله **فرض** **لام** بشرطين  
 عدم ميمن احدهما ان تكون **حيث** **لا ولد** ذكر كان وانثى واحد كان  
 او متعددا ولا ولد ابن كما سنذكره قريبا **وثانيهما** ان تكون حيث  
**لام** **الاخوة جميع** اثنان او اكثر كما اشار اليه في قوله **ذو عدد** فان  
 العديد حقيقة اقله اثنان فليس للجمع على حقيقة من ان اقله ثلاثة  
 ووضع

ووضع ذلك بقوله **كالتين** اخوين **او شنتين** اختين وكذلك اخ  
 او اثنتان **او ثلاث** من الاخوة الذكور والاناث والذكور والاناث  
 او المختلطين المتفردين او مع الذكور والاناث او معهما وذلك كله  
 بمعنى قوله **حكم** **الذكور فيه كالاناث** ولا فرق في الاخوة بين كونهم  
 اثنتا اولاد او لام او مختلفين ولا بين كونهم وارثين او محجوبين  
 او بعضهم حجب شخص والمحبوب بالوصف من الاولاد والاخوة  
**وجوده** كالعدم والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد  
 وورثه ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له  
 اخوة فلامه السدس ولما كان اولاد الابن كالاولاد ارثا وجبا  
 فذكرهم موخر عنهم من الاخوة لان اشتراط عدم الاخوة في  
 ارثها الثلث بالنسبة لغير اولاد الابن فبالقياس يقال **ولا ابن**  
**ابن** واحد كان او اكثر **معها** اي الام **او بنته** اي بنت الابن  
 واحدة كانت او اكثر **فقرضها الثلث** ان استغني من ذكر **كما**  
**بيئته** بهذه العبارة قياسا على الاولاد كما اشترت اليه وروي  
 ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يرثها عن الثلث الا ثلاثة **كان صح**  
 من الاخوة لفظا بقوله تعالى فان له اخوة واقل الجمع ثلاثة وروي  
 عن معاذ رضي الله عنه انه قال لا يرثها عن الثلث الا الاخوة الذكور او  
 الذكور مع الاناث واما الاخوات الصنف فلا يرثن نهلهن السدس  
 عنده لان اخوة جميع ذكور والاناث المخلص لا يرثن في ذلك  
 والجسموع على خلافهما وجوابهما مذكور في المطولات ولما كانت  
 الام قد لا ترث الثلث وليس هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة  
 والاخوات في مسيلتين تسميان بالفراوين وبالعمريتين ذكرهما  
 مقدما على الصنف الثاني من يرث الثلث لان ذلك من جملة



احوال الام مع عدم من ذكر فقال **ان يحسن ابنه** **فقد** **واجب**  
**واب** فقط في فريضة **ثالث** **الباقى** بعد فرض الزوج **لما قال** **فقد**  
وهذه هي احدى الفرائدين والثانية ذكرها بقوله **وهكذا**  
الباقى بعد فرض الزوجة اذا كان الاب والام مع **زوج** **فصل** **في**  
فذهب عدد حاله الصعود على الواحدة الرابع فهو منصف  
بالحالية من العدد ولا يجوز فيه غير النصف ولا يستعمل الابان  
نقله الشيخ زكريا عن ابن سبويه **فلا تكن** **عن** **العلوم** **قاعدة** **بل**  
شركا عن الجد والاجتهاد وقم لها وقم لها على قدم العناية والسداد  
فان ذلك من سبيل الرشاد كغيره **وامر** **واب** **للزوج** **النصف**  
والامثلث الباقي وهو في الحقيقة سدس والاب الباقي وفي زوجة  
وامر **واب** **للزوجة** **الرابع** والامثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع  
والاب الباقي وابق لفظ الثلث في فرض الام في صورتين وان كان  
في الحقيقة سدسا او ربعا كما قلنا ناديا مع القران وهذا ما قضى  
به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ووافقه الجمهور ومنهم الائمة  
الاربعة وذلك لان الواعظين الامثلث كاملا لزم ما تنصيص  
الامر على الاب في صورة الزوج واما انه لا يفضل عليها التفضيل  
المعهود في صورة الزوجة مع ان الامر والاب في درجة واحدة  
وخالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال لهما فيهما الثلث كاملا  
لظاهر نص القران ووافق ابن سيرين الجمهور في مسيلة الزوج  
وابن عباس في مسيلة الزوجة ثم رجع بعد فرائعه من احوال  
الامر عند عدم الفرع الوارث والعدد من الاخوة الى بيان بقية من  
يرث الثلث وهو الصنف الثاني فقال **وهو** **اي** **الثلث** **للاثنتين** **اي**  
**ذكر** **او** **اثنتين** **اي** اثنتين وكذلك ذكرنا **من** **ولد** **الامر** **فقط** **وهم**  
الاخوة

ساعده

الاخوة **الامر** **بغير** **من** **ذكر** **فقال** **ان** **يحسن** **ابنه** **فقد** **واجب**  
**كل** **مطلوب** **من** **الامر** **عن** **الاثنتين** **واو** **هنا** **يعني** **او** **او** **والمقصود**  
بالجمع بين لفظي الكثرة والزيادة التاكيد وكذا قوله **فيها** **الامر** **فيها**  
**سلواة** **اي** **الثلث** **زاد** **ولا** **انه** **لا** **يستحقون** **اكثر** **منه** **لقوله** **تعالى**  
فان كانوا اكثر من ذلك فهو شركا في الثلث والزاد هو العلم  
في السفر وفي البيت جناس ناقص مطرف **وتستوي** **الاناث**  
**بما** **ذكر** **في** **اي** **الثلث** **كما** **قد** **اوضح** **المسطور** **اي** **لم** **يكن**  
وهو القران العزيز في قوله تعالى فهو شركا في الثلث فان  
التشريك اذا اطلق يقتضي المساواة وهذا ما خالف فيه اولاد  
الامر غيرهم فانهم خالفوا غيرهم فاشيا لا يفضل ذكرهم على  
انثاهم اجتماعا ولا انفرادا ويرثون مع من ادلوا به ويحجب بهم  
نقصانا وذكرهم ادلي بانثي ويرث فهذه خمسة اشيا قابضة  
بق من يرث الثلث الجدي في بعض احواله مع الاخوة وبق من  
يرث الثلث الباقي الجدي ايضا في بعض احواله مع الاخوة وسياق  
ذلك كله في باب الجدي والاخوة والله اعلم **والسدس** **فرض** **سبعة**  
**من** **العدد** **ذكر** **هم** **اجمالا** **بقوله** **اب** **مع** **الفرع** **الوارث** **وامر** **مع**  
الفرع الوارث او عدد من الاخوة والاخوات **شربنت** **ابن**  
فالشرع بنت واحدة وكذا بنت ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن  
واحدة اعلى منها **وجرد** **مع** **الفرع** **الوارث** **وكذا** **في** **حال** **من** **احواله** **مع**  
الاخوة وستاتي **والاخذ** **بنت** **الاب** **فاكثر** **مع** **الاخت** **الشقيقة**  
الواحدة **شرب** **لحدة** **فالشر** **ولد** **الامر** **الواحد** **ذكر** **كان** **او** **انثى** **تتاهم**  
**العدد** **فهو** **السابع** **وهذا** **كله** **حيث** **لا** **حاجب** **في** **الجميع** **ثار** **فذلك**  
ببيان الحالة التي يرث فيها كل واحد منهم السدس فقال **فالاب** **يستحقه**



اي السدس مع الولد ذكر كان او انثى فان كان الابنة ذكر فلا شيء للاب  
غير السدس وان كان انثى وفضل بعد الفرض شيء اخذت ابنتها  
تتصبا في جميع اذ كان بين الفرض والتعصيب كما سنوضحه ان شاء الله تعالى  
فهذا هو الاول من برز السدس والثاني الامر وقد ذكره الله تعالى  
يقوله **وهكذا الامر** تسحق السدس مع الولد ذكر كان او انثى ولو كان  
كان او متعدد **ابتنيز الصدج** ولا في كتابه العزيز قال الله تعالى  
ولا يورث كل واحد منهما السدس مما تركا ان كان له ولد وما  
احسن هذا الترتيب الحسن في هذه المنظومة فانه اعقب الابن  
بالام موخر المهر عنهما من اجل ان الله تعالى جمع بينهما في الآية الكريمة  
ولما كان الولد في الآية الكريمة خاصا بولد الصلب حقيقة  
وكان ارث كل من الاب والام للسدس مع اولاد الابن بالقياس على  
اعقب ذلك فكما هما مع اولاد الابن فقال **وهكذا يرث كل من الاب**  
**والام السدس مع ولدا الابن** ذكر كان او انثى **الذي مازال يتقو**  
اي الولد اي يتبعه **اثرة ويحتد** بالذال المعجمة اي يقتدي به في الارث  
والحب قياسا عليه الذكر كالزهر والانثى كالانثى فتخلص من هذا كله  
ان الاب يرث السدس مع الابن او ابن الابن او البنت او بنت الابن  
ولما كانت الام تزير على الاب بانها ترث السدس مع العود من  
الاخوة مطلقا بين ذلك بقوله **وهو اي السدس لها اي الام ايضا**  
**مع الاثنين من اخوة الميت** فاكثر مطلعا فاذ قال **فقس هذين**  
اي عليهما في كلامي ما زاد وافقس بعض افراد الاثنين مما اشمله  
الآية على ما شملته منهما فان ارثها للسدس مع اثنين من الاخوة  
منحصر في خمس واربعين صورة بينتهما في شرح الترتيب والثالث  
الجدة وقد ذكره بقوله **والجد الذي لم يدخل في نسبه للميت** انثى **مثل**  
**الاب**

**اللات عتيق** **تقو** **الاب** **فجوز ما يصيبه** من السدس مع الفرض  
الارث شجاعا ما بينه وبين التعصيب وغير جامع على ما سنبيته  
ان شاء الله تعالى والارث بالتعصيب عند عدم الفرض المذكور على  
ما سنبيته **وفي مده** اي ممدوده اي رزقه الموسع من قولهم  
مدد الله في رزقه اي وسعه فيكون تأكيد القول في جوز ما يصيبه  
ويخرج ان يكون المراد بقوله ومده اي حجه من قولهم رطل مديد  
القائمة اي طويل فكان للجد لقوته مديدا القائمة طويل الباع اذا  
تقرر ذلك فالجد كالأب عند فقده ارثا وحجا الا في ست مسائل  
أقتصر الحنف على ثلاثة منها فذكر الاول منها بقوله **الا اذا كان**  
**هناك مع الجد اخوة** اشقا او لاب فليس كالأب في ذلك **لصونه** اي  
الاخوة في القرب الي الميت **وهو اي الجد اسوة** اي سواء في جهة  
واحدة لانهم فرع الاب والجد اصله فيرثون معه على تفصيل  
سيأتي في بابهم ان شاء الله تعالى واما الاب فيمحي بهم كما سيأتي  
في الجواب ان شاء الله تعالى واما الاخوة للام فالاب والجد في جبهتهم  
سواء كما سيأتي ايضا وذكر الثانية بقوله **او بمعنى الوأوي** والا اذا  
كان هناك **ابوان** اي اب وامر **معهما** اي الاب والام **زوج ورث**  
فان للام مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ومع الجد لو كان بدله ثلث  
جميع المال كما صرح به في قوله **فالامر للثالث مع الجد** لو كان بدل الاب  
**ترث** فتكون المسئلة زوجا واما وجد فللمزوج النصف والامر  
الثلث كاملا وللجد الباقي ولم ننظر الي كونها تأخذ أكثر منه لانها اقرب  
منه بخلافها مع الاب لانها في درجة واحدة كما تقدم وذكر الثالثة  
بقوله **وهكذا ليس** **الجد** **شبيها بالاب في زوجة الميت وامر**  
**واب** فان لها مع الاب ثلث الباقي كما تقدم ولو كان الجد بدل الاب كانت



المسألة زوجة واما وجوده فيكون الامر الثالث كما لا يخفى وهو ان يكون  
للجد لان الجدة وان لم يفضل عليها التفصيل المعلوم لا يجوز في  
لشونها اقرب منه بخلافه مع الاب كما تقدم وما ذكره الجدي في الاسرار  
في مشاركتها الاخوة وكان الكلام في تفاصيل احوال ذلك مما يطول  
اخر حكمه الى ان يعقد لهم ما يخصه في العمل الا يقرب منه وبنه على ذلك  
بالوعد بذكره فقال **وحكمه وحكمهم** اي الجدة والاخوة مجتمعتين  
**سياتي** ان شاء الله تعالى **مكمل البيان في الحالات** الالفة في باب  
معقود لذلك يسمى باب الجد والاخوة والرابعة مما يخالفه في باب  
الابان الاخوة لغیر امر وبنه من محبون الجد في باب الولا بخلاف  
الاب والخامسة ان الاب يحجب امر نفسه ولا يحجب الجد والسادس  
ان الاب في تحو بنت واب يرث السدس فرضا والباقي تعصبا بل  
خلاف ولو كان الجد بدل الاب فكذلك على المرح وبه قطع الشيخ ابو محمد  
الجويني وقال النووي انه الاصح والارجح وقيل انه ياخذ للباقي حصه  
تعصبا ورجحه صاحب التتمه وقال انه المذهب ولم يرجح الرافعي  
شيئا من الوجهين فقار في الجد الاب في جريان الثلث وان كان  
المرجع انه كفو فيها والرابع ممن يرث السدس بنت الابن وقد  
ذكرها بقوله **وبنت الابن** او بنات الابن المتنازلات **تأخذ** او ياخذن  
**السدس اذا كانت** او كن **مع البنت** الواحدة تكملة الثلثين للاجماع  
ولقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت  
لا قضين فيها بقضنا النبي صلى الله عليه وسلم للبنت العصفير  
ولبنت الابن السدس تكملة الثلثين وما يقرب من الاخوة وله البخاري  
وغیره وقيس على ذلك كل بنت ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة  
اعلى منها وقد اشار الى ذلك بقوله **مثلا لا يقتدي** اي اجعل ذلك  
مثالا

مثلا لا يقتدي به من بعده لعل له غيره والخامس ممن يرث السدس  
الاخت التي بنت للاب وقد ذكرها بقوله **وهكذا** **الاخت** التي  
ادلت بالاب فقط فاكثرت اخذ السدس مع **الاخت** الواحدة  
**التي لا ابوين** يا اخي تصغير **ادلت** تكملة الثلثين بالاجماع  
قوله اما على بنت الابن فاكثر مع بنت الصلب وتقييد بالواحدة في  
كل من البنت والاخت وقول تكملة الثلثين كل ذلك كمن يخرج ماله  
لانتو بنت الابن مع بنتين او كانت الاخت للاب مع شقيقتين فانها  
لا يرث السدس بل تسقط ماله تعصبا كما سياتي والسادس  
ممن يرث السدس الجدة فاكثر وقد ذكرها بقوله **والسدس** **فرض**  
**جدة** صحيحة **في النسب** لا في الولا **واحدة** او اكثر كما سياتي في  
كلامه قريبا **سا كانت لامرأ** او كانت **لاب** اي من قبل الام او من قبل  
الاب وسواء كان معها ولد ام لا وسواء كان له اخوة ام لم يكن لها  
وردد في ذلك والسابع ممن يرث السدس الواحد من ولد الام وقد  
ذكره بقوله **وولد الامرأ** ذكر ان كان او انثى **ينال السدس** اجماعا  
لقوله تعالى وان كان رجل منكم مريضا او امرأة وله اخ او اخوة فللمرء  
واحد منهما السدس والمراد الاخ والاخت للام كما قرئ به في  
الشواذ **والشرط في افرادة لا ينسب** للاية الشريفة المذكورة فانهم  
اذا كانوا متعددين كان لهم الثلث كما تقدم وفي بعض النسخ  
بدل هذا البيت **وولد الامرأ** اذا انفرد **سدس** جميع المال نصا وقد ورد  
وهو معناه بل اصرح لان فيه التصريح بان ذلك قد ورد بالنص اي  
في القرآن العزيز ولما انتهى كلامه على من يرث السدس شرعا يتكلم في  
غنى من احوال الجدات استطرادا واعلم انه اذا اجتمع جدات فتارة  
يكن في رجة واحدة وتارة يكون بعضهن اقرب من بعض وعلى تقدير



فتارة يكن من جهة واحدة وتارة يكون من جهتين وقد ذكرنا  
التساويات بقوله **وان تساوي نساء الجرات** حيث ذكرنا  
فأكثر من جهة واحدة او من جهتين **وكن كلهن وارثات** فان  
لا يكون فيهن جدة محجوبة ولا فاسدة وهي التي تدل على  
بين اثنين كما قدمته وكما سياتي **فالسدرس بينهما بالسوية**  
وان ادلت احداهما او احداهن بجهتين او أكثر وغير ذلك  
بجهة واحدة على الأرجح عندنا وبه قال ابو يوسف رحمه الله ولا  
وهو محكي عن ابن شريج رحمه الله يقسم السدرس بينهما او  
بينهن بحسب الجهات لذات الجهتين مثلا ثلثا وثلثا لذات الجهة  
ثلثه وهو قول زفر ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وجماعة  
قال الويني وهو قياس قول احمد بن حنبل رحمه الله وقوله  
**في القسمة العادة الشرعية** وفي بعض النسخ الرضوية يشير به الى  
ما روي الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للجدتين  
في الميراث بالسدرس وقسم لأكثر منهما على ما فائدة اذا كانت  
احدي الجدتين محجوبة بالاب كما لو خلف جدة امارم وجدة امارب  
مع الاب فالسدرس للولي وجرها والباقي للاب على الأرجح وقيل  
لامر الامر نصف السدرس والباقي للاب لانه الذي حجباهم فترجع  
فائدة العجبا اليه وهذا عندنا وما عند الخنابلة فالسدرس بينهما  
ولا يحجب امر نفسه وعن هذه الجدة المحجوبة احتزرت بقولي  
انما بان لا يكون فيهن جدة محجوبة والله اعلم شذ ذكرنا ما اذا كانت  
احديهما اقرب من الاخرى وهما من جهتين مقدما ما اذا كانت القري  
من جهة الامر فقال **وان تكن الجدة قري** لامر اي من جهة الامر كما مر  
**حجبت امار اب اي من جهة الاب بعدي** كما مر اب وكما مر اب وسوسا

سلبت

**سلبت** اي اخرجت من صدها كما ملأ لانها اقرب من شذ ذكرنا ما اذا  
كانت القري من جهة الاب فقال **وان تكن الجدة القري بالعكس**  
اي لا بان كانت القري من جهة الاب كما مر اب والبعدي من  
جهة الامر كما مر امارم **فالقولان** فيهما مذكورات في كتب اهل  
**العلم** بين الشافعية وغيرهم رضي الله عنهم **منصوصان**  
لامر الشافعي رضي الله عنه وبها ايضا روايتان عن زيد بن  
يحيى رضي الله عنه الجدة لها **لا تسقط البعدي** من جهة الامر  
بالقري من جهة الاب بل يشتركان في السدرس **على الصحيح** وبه قال  
مالك رحمه الله لان التي من جهة الامر وان كانت ابعد فهي اقوى  
لكون الامر أصلا في اوث الجرات فعذر قري التي من قبل الاقوة التي  
من قبل الامر فلعلنا لا فاشتركا والقول الثاني انها تحجبها جريا على  
الاصل من ان القري تحجب البعدي وبه قال ابو حنيفة رحمه الله  
وهو المفتي به عند الخنابلة رحمه الله **واتفق الجدل** اي المعظم من  
الشافعية والمالكية **على التصحيح** لهذا القول الاول ولما كان في  
عبارته السابقة وهي قوله **وكن كلهن وارثات** ايها الي ان من  
الجرات غير وارثة وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي التي احتزرت  
عنها فيما سبق بقولي صحيحة بينها هنا بقوله **وكل من ادلت**  
من الجرات **بغير وارث** كما مر اب الامر فان اب الامر غير وارث وبعب  
عنها بالتي تدل بذكر بين اثنين **فما لها حظ من الوارث** لانها  
من ذوي الارحام كما تقدمت الاشارة الى ذلك في الكلام على  
الوارثات فائدة حاصل القول ان الجرات عندنا على اربعة اقسام  
القسم الاول من ادلت بمحض انثا كما مر الامر وامهاتها المدليات  
باناث خلص والقسم الثاني من ادلت بمحض ذكر كور كما مر الاب وامر اب



الاب وامر ابى ابى الاب وهكذا يحسن النكح والقسم الثالث من  
 ادلت باننا ان ذكر كور كمر ام اب وكامر ام ابى اب وهكذا ذكر كور كور  
 كانت من هذه الاقسام الثلاثة فهي وارثة عندنا وعندنا وعندنا  
 وهي المعبر عنها الصحيحة والقسم الرابع عكس الثالث وهي من  
 ادلت بذكر كور ابى اننا كمر ابى الام وهي السابقة في قوله وكل من ادلى  
 بغير وارث الاخره وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي غير وارثة الا في  
 القول بتوريث ذوي الارحام كما سبق ثم اذا تأملت ما سبق  
 ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الابدة واحدة فقط وباقي الجدات  
 كلهن من جهة الاب والجدات في الجدات مما يطول وقد اتيت  
 منه في شرح الترتيب بالعجب العجائب والله اعلم ثم ذكر حكم ما اذا كانت  
 احدي الجدتين اقرب من الاخرى وهما من جهة واحدة ولو قدمه  
 على البنت السابق كان انساب فقال **وتستقط** الجدة **البعدي** الجدة  
**ذات القرب** سواء كانتا من جهة الام كمر ام وامها اتفاقا لانها مدلية  
 بها او كانتا من جهة الاب والبعدي بالقرابي مدلية كمر اب وامها  
 اتفاقا ايضا لانها ادلت بها او كانتا من جهة الاب والبعدي لان ادلى  
 بالقرابي كمر الاب وامر ابى الاب على الاصح المنصوص في زوائد الروض  
 ومن صور هذه ما اذا كانت القرابي من جهة اب الاب كمر ابى الاب  
 والبعدي من جهة امهات الاب كمر ام ام الاب وفيها وجهان  
 ارجحهما كما قال العلامة شهاب الدين بن الهائم رحمه الله انا نحبها  
 قال ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثر من حديثي الحسن  
 والمنهاج ان قرابي كل جهة يحجب بعداها انتهى والوجه الثاني انها  
 لا تحجبها بل يشتركان في السدس وظاهر كلامه الشيخ سراج الدين  
 البلقيني رحمه الله ترجحه فلاجل هذا الاختلاف في بعض صور هذه  
 الحال

بالجدة

المالك قال في **المدعي الاول** يعني لا يخرج المغني به في بعض هذه المسائل  
 واما في بعضها فاتفقا كما قررته لك فخر يان للخلاف في هذه المسائل  
 باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع وقوله **فقل** ايها الناظر في هذا الكتاب  
**في عصب** اي يكفيني من ذكر المسائل في عصب الفروض وفي الجواب  
 فيها ذكرته كفاية المستوي ولا يقصر عن افادة المنتهر ومن اراد  
 التبحر في ذلك فعليه بالكتب المطولة ومنها كتابنا شرح الترتيب  
**وقد انتهت** اي انتهت **قصة الفروض** بين مستحقيها وبيان  
 كل منهن على ما اوردناه **من غير اشكال** اي التباس **ولا غموض**  
 اي خفا **باب** دوة علم مما تقدم ان اصحاب الفروض ثلاثة عشر  
 اربعة من الذكور وثمان اربع من الالام والاب والجد وتسع من  
 النساء ومن جميع النساء الا المعتقة والله اعلم ولما انتهى الكلام  
 على الفروض ومستحقيها شرع في العصب **فقال باب**  
**التعصيب** مصدر عصب يعصب تعصبا فهو عاصب ويجمع  
 العاصب على عصبية ويجمع العصبية على عصبات ويسمى العصبية  
 الواحد وغيره والعصبية لغة قرابة الرجل لبيه سموها بالانهم  
 عصبوا به اي اطوا به وكل ما استدار حول شيء فقد عصب به ومنه  
 العصاب اي العمائم وقيل سموها بالتقوي بعضهم ببعض من  
 العصب وهو الشدة والمنع يقال عصببت الشئ عصبيا شددته  
 والراس بالعمامة شددتها ومنه العصابة لشدة الراس بها قيل  
 غير ذلك ومدا هذه المادة على الشدة والقوة والاطاعة والعصبية  
 اصطلاحا ما سياتي في قوله **وحق ان نشرع في التعصيب** اي اخبره  
 اي في الارث به **بكل قول موجز** مختصر مصيب ليس بخطا **فكل**  
**من اخر كل المال** عند الانقضاء من القربات جمع قرابه اي الاقارب



**اول الموال** من المعتق وعصبته اجماعا لقوله تعالى وهو من نسلهم  
يكن لها ولد وغير الاخ كالاخ **او كان ما يفضل بعد الفرض** الشامل للولد  
وما زاد له اجماعا لقوله صلى الله عليه وسلم للعقوال غرايض باهلها فما  
بقي فهو لاول رجل ذكر **فهو اقرب العصبية** بالنفس **المفضلة** على غيرها  
من انواع العصبية وعلى الفرض كما اختاره في شرح الترتيب وهذا النوع  
للعاصب بالحكم والتعريف بالمعروف كما هو معلوم عند العقلاء واحكام  
العاصب بنفسه ثلاثة ذكر منها اثنين وترك الثالث وهو انه اذا  
استغرق الفروض التركة سقط الا اخوة الاشقاء المشتركة والا الاخت  
في الاكدرية وستاتيان وانما ترك المصنف هذا الثالث للعلم به من الثاني  
والعاصب بغيره ومع غيره كالعاصب بالنفس في هذه الاحكام الا ان  
الاول ثم بعد تعريف العاصب بهذا التعريف لم ينتقد شرع في عدمه  
وهو خمسة عشر ولما يستوفى عدته ثم اتي بكاف التمثيل فقال  
**كالاخ والجد ابن الاب وجد الاب وجد الجد وان علا والابن عصبية**  
وهو ولد الصلب **والبعد** وهو ابن الابن وان سفل من بعض الذكور  
كما تقدم **والاخ** لا يورث الابن لالام بدليل ما سبق في الفروض **والاخ**  
لا يورث الابن لالام بدليل ما سبق في الجميع على ارضهم **والاعمام** لا يورث  
الاولاد لالام بدليل ما سبق ايضا وكاعمام الميت اعمام ابيه واعمام جده  
وهكذا **والسيد المعتق ذوالانعام** بالعقود ذكر اكان او انثى **وهذا انهم**  
**جميعا** اي بنو الاعمام وبنو المعتقين وان تزولوا ببعض الذكور قال  
الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح الكتاب وفيه نوع  
قصور حيث اقتصر على ابن المعتق وسكت عن باقي عصبته المستحصين  
بانفسهم انتهى ويمكن الجواب عنه بانهم دخلوا في قوله سابقا والموالي  
ولم يذكر المصنف رحمه الله بيت المال كما لم يذكر سابقا

في الاسباب فابردة قال البيضاوي رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى  
قلنا اهبطوا منها جميعا فوجدنا لافضل لك في اللفظ تأكيد في المعنى كان  
قال اهبطوا انتم اجمعون وكذا لا يستدعي اجتماعهم على القبول  
في زمن واحد لقوله لك جا واجمعوا فكذا هنا كانه قيل نوح اجمعون  
ولا يستدعي ان يكون المراد محتمعين وهو حال من المعاني وهو  
بنوهم والله اعلم وقوله **فكن له اذكره** اي من الاحكام **سمعا**  
اي سامعا سمع بغيره واذا علم انه اذا اجتمع عاصبان فكل  
فخلة يستويان او يستويان في الجهة والدرجة والقوة فيشتركان او يشتر  
في المال او ما بقى الفروض وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيجب بعضهم  
بعضا وذلك مبني على قاعدة ذكرها الجعفي رحمه الله تعالى في بيت واحد  
حيث قال **فبالجهة** التقديم **شريفية** ويعودها التقديم بالقوة لاحتلال  
وذكر المصنف بعضها بقوله **وما الذي الدرجة البعري** وان كان  
قوله **الوارث القريب** اذا كانا من جهة واحدة **في الارث من**  
**حظ ولا نصيب** احببه بالاقرب منه درجة وان كان ضعيفا كان  
الاخ لاب وابن ابن اخ شقيق فلاشي للثاني مع الاول اجماعا للكونه  
ابعد منه درجة وان كان اقوى من الاول وكان ابن ابن وان لم  
يولد به وكاب وجد وكان ابن اخ شقيق وابن ابن اخ شقيق اولاب  
وكعب شقيق اولاب وابن عم شقيق اولاب فلاشي للثاني مع الاول  
في جميع هذه الصور لبعده فابردة ما هذه حجازية ولذا لم يعد  
خبرها مقدم وجاء تقديمه للكونه جارا ومحررا ومن حظ اسما  
مؤخر وهو محرم من الزيادة لتخصيص العموم وسوغ زيادتها  
سبقي الشقي وكونه محمورا كونه لا يخفى ما في عطف النصيب  
على الحظ من التاكيد فانها بمعنى واحد قال القرطبي في مختصر











الثالث ان تكون احدهما اول جدي الجدة او الجدة او الجدة  
كان يطامجوس بنته فتلد بنتا ثم يطامجوس بنته الثانية فتلد بنتا  
السنبل عن العليا بعد موت الوسطى والاب فترثها بالجدوة  
فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالصغيرة كان تموت السفلى  
في المثال الاخير عن الوسطى والعليا فترث العليا بالاختية والوسطى  
بالامومة وقد تجتمع في الشخص جهتا فرض وتعصيب كالميراث  
لاما وزوج فترث بهما حيث امكن والله اعلم ولما انعم الله على الامم  
اردف ذلك كيباب الجيب مع ان بعضه قد سبق في العصبات فقال  
**باب الجيب** هو لغة المنع واصطلاحا منع من قام به سبب  
الارث من الارث بالكلية او من اوفر حظيه وهو قسمان جيب  
بالاوصاف وهو الموانع السابقة وجيب بالاشخاص وهو الموانع  
الاطلاق وهو المقصود بالترجمة وهو قسمان جيب نقصان وهو  
سبعة انواع ذكرتها في شرح الترتيب منها الانتقال من فرض الى فرض  
اقل منه كجيب الزوج من نصف الزوج ويعلم اكثرها مما سبق وما سياتي  
للمتأمل وجيب حرمان وقد سبق بعضه في العصبات وذكر هنا شيئا  
منه مفرد ما جيب الاصول فقال **والجد محجوب عن الميراث بالاب**  
لانه ادلى به وقوله **في احواله** اي الاب او الجد **الثالث** يشيره الى  
الاحوال الثلاثة التي ذكرتها من الارث بالفرض والتعصيب او  
بهما **وتسقط الجرات من كل جهة** اي من جهة الام او من جهة الاب  
**بالام** اما التي من جهة الام فلا دلالة بها بها واما التي من جهة الاب فلكون  
الام اقرب من يرث بالامومة **فافهمه** اي ما ذكرته لك **وقس**  
**ما اشبهه** فيجب كل جود اقرب كل جود ابعد منه لادلايه ويجب  
الجرات بعضهم بعضا على التفاضل السابق ويجب كل من الاب او

الجد

الجد الجدة التي تلي من غيرهما **وهذا** يستقطبان **الابن**  
وهذا **الابن** ولذا كل ابن ابن وبنات ابن نازلين بابن  
انما **بلاشع** اي تطلب عن هذا الحكم الصحيح الجمع عليه  
**هذا** اي ميلا الى حكم باطل بان تورث ابن ابن مع ابن **وتسقط**  
**الاخت** سواء كانوا اشقا او لاب او لام وسواء كانوا ذكورا او اناثا  
انما **بالبنين** والمراد الواحد فالكثير كما هو معلوم وسيصح  
في بني لابن **وبالاب** **الابن** دون الاعلى وهو الجد **وكاروينا**  
لكن في معنى ما ورد في القرآن العزيز فان الخلافة من لم يخلفه ولما  
والوا او كماروينا ما يورث الى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في قوله فما يبق فلا ولي لجد ذكر ولا شريك من الابن والاب  
وكذا ابن ابن اول من الاخوة او كماروينا ذلك عن الفقهاء والفضيين  
وغيرهم فانه يجب عليه ولما كان الابن حقيقة خاصا بابن الصلب  
وكان ابن الابن كالابن في جيب الاخوة اجماعا صرح بذلك بقوله **ابني**  
**البنين** **كانوا** اي على اي حال كانوا من قرب او بعد ولما كان من المعلوم  
انه ليس المراد ببني البنين وكذا بالبنين في جيب الاخوة الجمع بل الواحد  
والجماعة فذلك هو اصح بذلك بقوله **سيان** اي سواء في اي في الحكم  
المذكور وهو جيب الاخوة بهم **الصديق** باثنين فما زاد **والودعان**  
جمع واحد فلا تنظر الجمع شرطا ولما كان الاخوة للام يحجبون بن محجب  
به الاشقا وزيادة على ذلك صرح بالزاد بقوله **ويفضل ابن الام**  
وكذا ابنت الام وهما الاخ والاخت للام **بالاستقاط** اي الجيب بالجد  
**فافهمه** اي ذلك فهو لصحبهما على احتياط وتيقن لا على شك وتردد  
**وبالبنات** الواحدة فالكثير **وبنات الابن** كذلك كما صرح به بقوله  
**جمعا** **ووحدا** انما البنات وبنات الابن **فقل** اي زدي من هذا العلم



المتفق عليه ومن غير قتل وان الاخوة للام بحسب ستة الابن  
وابن الابن والبنت وبنت الابن والاب والجد اجابا على الالة الكلاله  
لان الكلاله من لم يخلط ولد اولاد والادوا قيل في غير ذلك مما ذكره  
في شرح الترتيب لكن يخص من الكلاله الام والجد فلا يحسب  
الام على الاجماع **شربينات الابن** الواحدة فالكثير يسقط **منه البنت**  
**الثلاثين يافتي** لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه الساب في بنت  
وبنت ابن واخت حيث قال للبنت النصف ولبنت الابن السدس والام  
الثلاثين واخبر ان ذلك يقضاه النبي صلى الله عليه وسلم والغرض  
الاصل الشاب او السخي **الاذا عصبهن الذكر من ولد الام** وهو القريب  
المبارك سواء كان في درجة بنت الابن او نزل منها احتياجه اليه  
**علي ما ذكره** اي الفرضيون وقدمته في باب التعصيب خلافا لابن  
مسعود رضي الله عنه حيث جعل الفاضل بعد فرض البنات للذكر  
خاصة واسقط بنات الابن **تتمه** ما قلناه في بنت الابن مع بنتي الصلب  
يجري في كل بنت ابن نازلة مع من يستغرق الثلاثين من بنات الابن العاليات  
كبنت ابن ابن مع بنتي ابن وكبنت وبنات ابن وبنات ابن وكبنت  
ابن وبنات ابن ابن وبنات ابن ابن فلا شيء للتازلة في الصور الثلاث  
الا اذا كان معها في درجتها او اسفل منها ابن ابن فيعصبها كما سبقت  
الاشارة لذلك والله اعلم **ومثلهن اي ومثل البنات الاخوات اللاتي**  
**يدلين بالقرب من الجهات** اي جهات الاب والام ومنه الاخوات الشقيقات  
**اذا اخذن فرضهن واقبا** وهو الثلثان بان كن ثنتين او اكثر **يسقط**  
**اولاد الاب** وهن الاخوات للاب سواء الواحدة والاكثر وفي قوله **البواكيا**  
**ايها** اليهن لم يحصل لهن الا البكاع الميرت فقط **وان يكن اخ لهن اي**  
**وان يكن مع الاخوات للاب اخ للاب حاضر** معهن **عصبهن** واقتسما

او

او اقتسما والباقي به والفرض للذكر مثل حظ الانثيين خلافا لابن  
مسعود رضي الله عنه حيث جعل الباقي للاخ للاب دون الاخ للاب  
**بابنا وظاهر** فيه انها ان ذلك حكم بالحق لنفوده هـ  
طائفة من اطنا ولما كانت الاخوات للاب لسن كبنات ابن في جميع  
الاحكام لان بنت الابن يعصبها من هو نزل منها اذ لم يكن لها  
في الثلثين شيء ولا كذلك لاخت للاب فانه لا يعصبها الا الاخ للاب  
فقط فلا يعصبها ابن الاخ وان احتاجت اليه كما صرح بذلك في ضمن  
الحكام فقال **وليس ابن الاخ** وابنه وان نزل سواء كان اشقا او  
لاب **بالمعصب من مثله** من بنات الاخ لانهن من ذوات  
الارحام **او قوته في النسب** من بنات الاخ لذلك ومن الاخوات  
الاحتاجات اليه لانه لما لم يعصب من في درجته لم يعصب من  
خو قه بالاولي **فاي رة** القريب المماثل هو من لولاه لسقطت  
الانثى التي يعصبها سواء كان اخاها مطلقا او ابن عمها او نزل عنها  
في اولاد الابن واما القريب الميشوم هو الذي لولاه لو رثت ولم  
يكون ذلك الامسا واللائث من اخ مطلقا او ابن عم لبنت ابن وله  
صور منها زوج وام واب وبنت وبنات ابن فلان زوج الربع وللامر  
السدس وللأب السدس وللبنات النصف ولبنات الابن السدس  
فتعول المسا الخمسة عشر فلو كان معهم ابن ابن سقط وسقطت  
معه بنت الابن لاستغراق الفروض ويكون اذ ذاك عايله لثلاثة  
عشر فلولاه لو رثت كما بقينا فهو اخ ميشوم عليها والله اعلم  
**قايده** ثمانية المحجوب بالوصف وجوده كالعدم فلا يحجب احد الارحام  
ولا نقصانا والمحجوب بالشخص لا يحجب احدا حرمانا وقدر يحجب نقصانا  
وذلك في مسائل ذكرتها في شرح الترتيب منها ام واب واخوة كيف

نا



كما نوافل الاموال السدس والباقي للاب ولا شيء للابن ولا شيء للام والابن  
 اعلم **قاعدة** ثلاثة للحجب بالوفاق يتأخر دخوله على غيره من الورثة  
 بالشخص نقصاناً كذلك واما الحجب بالشخص حروماً فافلا من غير  
 ستة وهو الاب والام والابن والبنات والزوجة وصاحب  
 كل من ادلى للميت بنفسه غير المعتق والمعتقة والله اعلم وان  
 الكلام على العصبية والحجب وكان من احكام العاصب وان لم يكن  
 لكونه معلوماً انه اذا استغرقت الفروض التركية سقط العاصب  
 الا الاخت لغير الام في الاكورية والا الاخوة الا شقافي المشتركة كما  
 في ذلك في باب التعصيب وكانت الاكورية ستاً في باب اليد والآخر  
 ذكر هنا المشتركة وعقد لها باباً فقال **باب المشتركة** بفتح الراء  
 ضبطها ابن الصلاح والنووي رحمه الله اي مشتركة فيها وبكسر  
 على نسبة التشريك اليها مجازاً كما ضبطها ابن يونس وصاحب الشيخ ابو  
 حامد المشتركة بتا بعد الشين وتسمى بالمجارية والحجرية وبالكسبة  
 لما سياتي وزعم بعضهم انها تسمى بالمنبرية لان عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر قال ابن الهيثم رحمه الله  
 وفيه نظر **وان تجوز وجا واما اوجدة ورثا اي الزوج والام والجددة**  
 يرث الزوج النصف والام والجددة السدس **واخوة الام اثنين**  
 فالكثر **حازوا الثلث واخوة ايضا الام واب اي اشقاء** فالكثر واكثر  
 معه اثني اواناث **وقد استغرقت اي لم تترك غير الاشقاء** **باب**  
**بغير من النصيب جمع نصيب فالمسألة اصلها ستة** للزوج النصف  
 للام وللجددة السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنتان  
 ومجموع الانصبا ستة فلم يبق للعصبة الشقيق شيء فكان مقتضى  
 الحكم السابق ان يسقط لاستغراق الفروض وذلك هو الذي قضى به

عمر بن الخطاب رضي الله عنه اولاً وهو من ذهب الامام ارجح حنفية  
 والامام احمد بن حنبل رحمه الله وهو احد قولين عندنا واحدي  
 الروايتين عند زيد رضي الله عنه ثم وقعت لعمر بن الخطاب رضي  
 الله عنه فآراد ان يقضي بذلك فقال له زيد بن ثابت هبوا اباهم  
 كان حياً فماذا انتمم الاب الاقربا وقيل قاتل احد الورثة وقيل قال  
 بغير الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان ملقياً في اليم  
 فليز اسميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالتشريك بين الاخوة  
 والام والاخوة الا شقافا كما نهم كلهم اولاد امير خد كان استقطم  
 العامر لما ضي فقبل له فؤدك فقال ذاك علي ما قضينا وهذا علي  
 لما نقضني ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم زيد بن  
 ثابت رضي الله عنه في شهر الروايتين عنه وذهب اليه الامام  
 مالك رضي الله عنه وهو المذهب المشهور عن الامام الشافعي  
 رحمه الله الذي قطع به الاصحاب رحمه الله وهو الذي  
 ذكره المصنف بلغظ موافق لما قيل لعمر بن الخطاب رضي  
 الله بقوله **فاجعلهم اي الاخوة الا شقافا والام كلهم**  
**اخوة لام واجعل اباهم حراً اي كجملتي في اليم اي البحر حتى**  
 كان الجميع اخوة لاماً بالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط  
 لا من كل الوجوه كما قال **واقسم على الاخوة الجميع الا شقافا**  
 والذين لام فقط **ثلث التركة** بينهم بالسوية فلو كان مع  
 الاثقال انثى اخذت كواحد من الذكور **فهذه المسألة المشتركة**  
 المشهورة من زمن الصحابة رضي الله عنهم وهذا الوقت  
 ولا بد من تسميتها بالحكم بما ذكر من هذه الاركان الاربعة  
 وهو زوج وذو سدس من ام او جددة واثنان فالكثر من اولاد الام



وعصبة ومختار كانها وتوجه كل من الميراثين والصلوات بها  
مذكور في المطولات ومنها كتابنا شرح الترتيب **باب** الميراث  
بالنسبة لكسمة الثلث بينهم فقط لا يرد ما يورثه الوالد  
اخت او اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقية والاب  
للخت للاب النصف وتعمل التسعة او للاخوات للاب النصف  
وتعمل العشرة كما توهبه بعضهم وهو بطل وانما  
شرع المصنف رحمه الله في شيء من احكام الجرد والاخوة وقام  
السابق فقال **باب الجرد والاخوة** اي من الابوين او من الاب  
فقط سوا كان احد الصنفين منهما منفردا عن الآخر او كانا  
والمراد الواحد فالكثير من المذكورين الانثى او منها والمراد  
حكمه معهم وحكمهم معه اما حكمه منفردا عنهم وحكمهم منفردا  
عنه واعلم ان الجرد والاخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة  
وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فمذهب  
الامام ابي بكر الصديق وابن عباس رضي الله عنهما اجمعين ومذهب  
من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم اجمعين ومن تبعهم  
كابر حنيفة والمزني وابن شريح وابن اللبان وغيرهم رضي الله  
عنهم ان الجرد كالاب فيجوز الاخوة مطلقا وهذا هو المذهب عند ابي  
حنيفة ومذهب الامام علي رضي الله عنه وزيد بن ثابت رضي الله  
عنه وابن مسعود رضي الله عنه انه يورثون معه على تفصيل  
وخلاف ذكرته في شرح الترتيب مع ذكر شيء من الادلة والاجوبة لكل  
من الفريقين ومذهب الامام زيد رضي الله عنه هو مذهب الشيعة  
الثلاثة ماله والشافعي رضي الله عنهم اجمعين ووافقهم محمد  
وابو يوسف والجمهور ورحمهم الله وهو ما ذكره المصنف رحمه

الله

الله عليه السلام قال في حديثه **باب** ما اراده في الجرد والاخوة لان  
الامة فقط **باب** ما اراده في بار الفروض حيث قال وحكمه وحكمهم  
سابق **باب** ما اراده في قول السماع واسمع سماع تفهم واذعان  
في ذلك في ذلك **باب** ما اراده في اطراف الكلمات جمع كلمة وهي  
القول المفرد **باب** ما اراده في قوله الميراث انك تصغي لما يورده  
من العبارات في الجرد والاخوة وتجمع اول الكلام واخره وتفصله  
بالحال وتقيم بذلك اهتماما زائدا عسى ان تنظر ببعض المراد  
في ما قدمه هذا الكلام لان باب الجرد والاخوة خطر صعب المرام  
فقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يتوقرون الكلام فيه  
ليخبروا عن علي رضي الله عنه من سره ان يقتصر حرائم جرد  
تخليق بين الجرد والاخوة وعن ابن مسعود رضي الله عنه  
سألونا عن عضلهم وانكرونا من الجرد لاحياء الله ولايتاه  
وورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه لما طعنه ابو  
لولوة وحضرته الوفاة قال لا تحفظوا عن ثلاثة اشياء لا اقول  
في الجرد شيئا ولا اقول في الكلالة شيئا ولا اولي عليكم احدا  
اذا تقررت ذلك فلنرجع الى كلام الميراث رحمه الله فقول  
**واعلم بان الجرد** اي مع الاخوة **باب** ما اراده في قول السماع  
فما عتبار اهل الفروض معهم وجود او عدمه حالان وباعتبار  
ماله من المقاسمة والثلث وغيرهما خمسة احوال وباعتبار  
ما يتصور من تلك الاحوال الخمسة عشرة احوال وباعتبار  
انفراد احد الصنفين معه واجتماعها معه اربعة احوال  
**باب** ما اراده في خبرك عنهن اي عن تلك الاحوال ما تقر بها واما  
ضمنا من تغاير الكلام **باب** ما اراده في قوله لا تحجب الحاجة



يُقاسم الاخوة فيهن اي في تلك الاحوال والمراد ان المقاسمة  
في عدد اد تلك الاحوال ومن جعلتها والمقاسمة المذكورة **اذ لم**  
**يعد القسم عليه بالاذي** اي بالضرر الحاصل بالنقص عن سبعة  
سوا كان معهم صاحب فرضا ولا وبين ذلك انه اما الاكثر من  
الجد والاخوة صاحب فرضا وما ان يكون فان لم يكن معهم  
فرض فله خير الامرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال **بأن**  
**ياخذ ثلثا كما ملأ ان كان بالقسمة عنه** اي عن الثلث **ثاني**  
وذلك في صور غير منحصرة منها جد واخوان واخت فان يكن  
نازلا عنه بان كانت المقاسمة احظ وذلك في خمس صور  
صابطها ان تكون الاخوة اقل من مثليه وهي جد واخ  
جد واختان جد وثلاث اخوات جد واخ واخت او كانت المقاسمة  
والثلث سببان وذلك في ثلاث صور وهي جد واخوان جد  
واخ واختان جد واخوات فانه يقاسم الاخوة اذ ذاك كما  
علم من كلامه السابق وظاهر كلامه اختيار التعبير بالمقاسمة  
حيث استوي الامران وهو احد احوال الثلاثة ذكرتها في شرح  
الترتيب وهذا كله **ان يكن شرأي** هناك مع الجد والاخوة **ذوا**  
**سهام** اي اصحاب فرض من الزوجين والام والجدتين والبنات  
وبنت الابن **فان قيل** يا **يضاحي** كل الاحكام عن **استفهام** اي طلب  
الفهم مني بطلب زيادة الايضاح فان قيل او ضمتها الايضاح  
المحتاج اليه وسياتي معنى القناعة وفيها ما ورد فيها **تنبيه**  
ما ذكره من المقاسمة والثلث حالان من الاحوال الخمسة التي  
اشترط اليها اول الباب ويبقى الثلثة احوال سنذكر فيها اذا كان  
معهم صاحب فرض وترجع الحالان كما تقدم الى ثلاثة احوال من  
عشرة

عشرة وهي تعيين المقاسمة وتعيين الثلث واستواء الامرين  
بغير شرط **ثاني** ان شاء الله تعالى فيما اذا كان معهم  
صاحب فرض وانه اعلم اذا تقررت كل فقد ذكر حكم ما اذا كان  
معهم صاحب فرض في ثلاثة احوال وهو المقاسمة وثلث  
الذي هو سدس جميع المال وهو تكملة الاحوال الخمسة بقوله  
**واما ان يكون ثلث الباقي بعد ذوي** اي اصحاب الفروض جمع فرض  
وتقدم تعريفه في باب الفروض وتقدم من يترك معهم  
بالفرض بقا **والارزاق** جمع رزق وهو ما ينتفع به ولو لم يترك  
عند اهل السنة والمال رزق مخصوص وهو الارث بالفرض  
ايضا فهذا هو الحال الاول والثاني هو المقاسمة وهو معلوم  
شما ذكره بقوله **هذا اذا كانت المقاسمة تنقصه عن كل**  
اي عن ثلث الباقي **بأن** **المزاحة** في القسمة لكثرة الاخوة فان لم  
تنقصه المقاسمة لكونها احظ من ثلث الباقي ومن سوا الجميع  
فهو له او مساوية لهما او لاحدهما فيله ايضا على ما تقتضيه  
عبارة سابقا ولا حقا من معنى قوله **ذا** **الحال الثالث** **ثاني**  
**ياخذ ثلث المال وليس عنه نازل** اي اسما للحقيقة **بأن** **الحال**  
الاحوال فان كانت المقاسمة او ثلث الباقي تنقص فيهما من السدس  
فالسدس له فان ساء ثلث الباقي فذلك فعلا مما قرنته في  
كلامه سبعة احوال وهي ما ان يتعين له ثلث الباقي في نحو ام وجد  
وخمسة اخوة واما ان يتعين له المقاسمة في نحو زوج ووجد  
واخ واما ان يتعين له السدس في نحو زوج وام ووجد واخوين  
واما ان يستوي له المقاسمة وثلث الباقي في نحو ام وجد واخوين  
واما ان تستوي له المقاسمة والسدس في نحو زوج ووجد ووجد



واح واما ان يستوي له السدس وثلاث الباقي في نحو فخرج هذا المخرج  
فهذه الاحوال السبعة مع ذي الفرض تمت بها الاحوال العشرة  
وحيث استوي الامر ان والامور الثلاثة فياتي في التفسير الاوقات  
الثلاثة التي سبقت الاشارة اليها **فايدة** هذا كله في عدد  
الفروض اكثر من السدس فان بقي قدر السدس كسنتين وامر في القوة  
او دون السدس كخرج وبنتين وجود واخوة او لم يبق شي كسنتين  
وامر وجود واخوة فللمجد السدس في حال او يراد في القول ان احتيج الى  
وتسقط الاخوة الا الاخت في الاكورية وستاتي وحيث اخبرنا  
علا لعله او بعضه فالسدس اذ ذاك اسما لا حقيقة كما اشرت  
الي ذكرنا والله اعلم **وهو اي الجرم مع الاناث من الاخوة عند القسم**  
اي المقاسمة بينه وبينهن **مثلا** في ما ذكره بقوله **في سهم**  
من كونه **مثلا** حظ الانثيين **والحكم** من كون الاخت تهيئ  
معه عصبية بالغرم كما اشرت اليه لك سابقا في باب التعصيب  
لا في جميع الاحكام فلهذا قال **الامع الامر فلا يجبهان** بانضمامه الى  
الاخت لانه ليس باخ **بل ثلث المال لها** اي الامر يصح بها كاملا  
لانه ليس معها عدد من الاخوة فقوى زوجة وام وجود واخت  
للزوجة الربع والام الثلث كما ملأوا الباقي بين الجود والاخت مقاسمة  
له **مثلا** مالها وفي المسألة السهام بالحزق لتخرج اقوال الصيام  
رضي الله عنهم فيها اولان الاقوال جزقتها لكثرة ما هم ووجود  
واخت للام الثلث والباقي بين الجود والاخت ثلاثا له **مثلا** مالها  
فاصلها ثلاثة وتخرج من تسعة للام ثلاثة والجود اربعة والاخت  
اثنان وهذا مذهب الامام زيد رضي الله عنه وهو مذهب الائمة  
الثلاثة رحمهم الله واما عند الامام ابن عمر الصدوق رضي الله  
عنه

في المثلث الباقي للمجد ولا شيء للاخت وهو مذهب الامام  
ابن عمر رضي الله عنه وفيها اقوال كثيرة ذكرتها مع القابها  
وهي كثيرة وما يتفرع عليها في شرح الترتيب واتي في بالبحر  
الحجاب جميع ما ذكر من اول الباب الى هنا فهو فيما اذا كان  
معها الصنفين سواء كان معهم صاحب فرض ام لا ثم ذكر  
ما اذا اجتمع معه الصنفان سواء كان معهم ايضا صاحب فرض  
ام لا وهو باب العادة وبه تتم الاحوال الاربعة المشار اليها  
اليها سابقا فقال **واصحب بني الاب فقط** وهم الاخوة للاب  
مع الاخوة الاشقاء **الذي** اي عند **الاعداد** اي عند الاخوة الاشقاء  
الاخوة للاب في المقاسمة على الجود يتقصد سبب ذلك نصيبه وذلك  
في ثمان وستين مسألة ذكرتها في شرح الترتيب والفارضية  
**وارفض اي اترك بني الام فقط** وهم الاخوة للام مع **الاعداد**  
لجبههم الجود كما تقدم في باب الحجب وانما اعاده هنا استطرادا  
ولتكملة البيت وليس من هذا الباب **واعلم على الاخوة** الاشقاء  
ولاب اي حكم بينهم **بعد العد** المذكور **حكم** اي مثل حكمك فيهم  
**عند فقد الجود** وذلك انه اذا كان في الاشقاء ذكر فلا شيء للاخوة  
للجود واخ شقيق واخ لاب فلاخ الشقيق بعد الاخ للاب على  
الجود فيستوي للجود اذن المقاسمة والثلث فاذا اخذ الجود حظه  
وهو الثلث بقي للثلاثان فباخذها الاخ الشقيق ولا شيء للاخ للاب  
ولزوجة وجود واخ شقيق واخ لاب فللزوجة الربع وبعد الاخ  
الشقيق الاخ الاب على الجود فباخذ ايضا ثلث الباقي لاستوايه مع  
المقاسمة وهو ربع ايضا يبقى نصف المال ياخذها الشقيق ولا  
شيء للاخ للاب وان لم يكن في الاشقاء ذكر فان كانتا شقيقتين



فلهما إلى الثلثين ولو فضل شيء لكان للثلاثين لأن الثلثين لا يبقون  
 الثلثين وحصص الجدة والفرض أن كان شريفاً فثلثين للأخوة للابن سبع  
 الشقيقتين ففي جرد وشقيقتين وأخ لابن يستوي الجدة العاشرة  
 والثلث فله ثلث المال والباقي للشقيقتين لأنه ثلثان ولا شيء للأخوة  
 للاب وان كانت شقيقة واحدة فلها إلى النصف وان بقيت حصص  
 الجدة والفرض ان كان نصف المال وأقل فهو للأخت الشقيقة ولا شيء  
 للأخوة للاب كزوجة جرد وشقيقة وأخوين لاب فللزوجة الربع والأخت  
 للجدة ثلث الباقي يبقى جرد الربع وثلث الباقي نصف المال فثبت **باب**  
 الشقيقة ولا شيء للأخوين للاب وكزوج وأخت شقيقة وأخوين  
 لاب فللزوج النصف ثلاثه والجدة السدس وثلث الباقي سهمون  
 ويبقى اثنان من ستة هما أقل من نصف المال فهما الشقيقتان  
 ولا شيء للأخوة للاب وان بقي بعد حصص الجدة والفرض ان كان أكثر  
 من نصف المال كان للشقيقتين النصف والباقي للأخوة للاب وذلك  
 في ستة صور على ما ذكرته في شرح الترتيب أو ثمانية على ما ذكرته  
 في شرح الفارضية تبعاً لابن الهائم وذكرته في شرح الترتيب أيضاً  
 الخلاف في ان النصف الذي تأخذه هو الفرض أو ما يعصيب  
 فمن الصور التي يبق فيها الولد الأبشي الشريكات الأربع وهي  
 العشرية وهي جرد وشقيقة وأخ لاب والعشرينية وهي جرد  
 وشقيقة وأختان لاب ومختصة زيد وهي جرد وشقيقة  
 وأخ وأخت لاب وتسعينية زيد وهي جرد وشقيقة وأختان  
 وأخت لاب ولما كان من الأحكام السابقة في الجدة انه حيث بقي جرد  
 الفروض قدر السدس أخذه الجدة وسقطت الأخوة إلا الأخت في  
 الأكرمية ومنها انه لا يفرض للأخت مع الجدة في غير مسائل المعادة  
 على

على وتناع فيها الأخوة والأخوة في الأكرمية فكان من أحكام العاصب  
 انه إذا ماتت شريفاً فثلثان للأخوة والأخت شقيقة أو لاب  
 إلا الأخت في الأكرمية أعقب باب الجدة والأخوة ببيانها لكونها  
 منه بقوله **والأخت** شقيقة كانت أو لاب **لا فرض مع الجدة لها**  
 في غير مسائل المعادة فيما عدا مسألة **كلها زوج وأم** وهما أي  
 الزوجين أو الأم **تمامها** مع الجدة والأخت أو هما الجدة والأخت تمامها  
 مع الزوج والأم فإنها أربعة زوج وأم وجدة وأخت شقيقة أو لاب  
**فعلية** **تقرا** **م** **علامها** أي عالمها أو في بصيغة المبالغة لمن زيد  
 الاختتام بالعلم وفضل العلم مشهور وتقدم شيء مما يدل على فضل  
 العلم والعلماء في شرح خطبة المقدمة ومما ورد في فضل العلماء  
 قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل علي  
 اذ قال ان الله وملائكته وأهل السموات وأهل الأرض حتى  
 النملة ترجعها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير رواه  
 الترمذي وقال حسن صحيح غريب والطبراني عن أبي مامة رضي  
 الله عنه **تعرف** هذه المسألة **بأصابع** بالترجيح بالكسر على لغة  
 من ينتظر والضم على لغة من لا ينتظر أي يا صاحب **بالأكرمية**  
 لأوجه كثيرة ذكرتها في شرح الترتيب منها كونها كدرت على زيد  
 مذهبه **وهي** أي هذه الأكرمية **بأن تعرفها** **حربة** أي حقيقة  
 بذلك فللزوج النصف والام الثلث فأصلها من ستة للزوج ثلاثة  
 والام اثنان ويبقى واحد وهو قدر السدس فيأخذها الجدة وكانت  
 مقتضى ما سبق أن تسقط الأخت وهو مذهب الحنفية وأما  
 مذهبنا كما لا يكتفى والحنابلة تبعاً لزيد رضي الله عنه فهو ما ذكره  
 بقوله **فبفرض النصف لها** أي للأخت وهو واحد من ستة



والسرسله اي الجرد وهو واحد من ستة **باب في أصول الفقه**  
 بالفروض الممثلة اي الجمعة اي التي تشخص المروج المدة والام  
 اثنان والجرد واحد والاخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت  
 لو استقلت بما فرضها لزادت على الجردت بعد الفرض الى  
 التعصيب بالجرد فيضم حصته حصتها ويقتسم الاربعة  
 بينهما اثلاثا للذكر مثل حظ الانثيين فلهذا قال  
 ثم يعودان اي الجرد والاخت **الى المقاسمة** بينهما للذكر مثل  
 حظ الانثيين كما مضى من قوله وهو مع الاناث عند الفسح  
 مثل الخ في سهمه والحكم **فلنظروا** اي ما ذكرته لك في كل حافظ  
 امام **واشكر ناظمه** والوالد عاله او بذكره بالجهل او غير ذلك  
 لانه قد صنع معك معروفا بنظمه لكل الاحكام وبيناها فوجه الله  
 رحمة واسعة وقدر روي الترمذي وغيره عن اسامة ابن زيد رضى  
 الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صنع اليه  
 معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد ابلغ في الشان قال  
 الترمذي رحمه الله حديث حسن غريب وروي البيهقي رحمه  
 الله عن ابرهرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من صنع اليه معروف فليكا فيه فان لم يستطع  
 فليذكره فمن ذكره فقد شكر **فايدة** قد قلنا انه يضم حصته  
 لحصتها ويقتسمان ذلك اثلاثا فجميع حصتيهما الاربعة واذا  
 قسمتها على ثلاثة عدروسها كانت غير منقسمة ولا موافقة  
 فاضرب ثلاثة في تسعة فتخرج من سبعة وعشرين للزوجة ثلاث  
 في ثلاثة بتسعة هي ثلث المال والام اثنان في ثلاثة ستة هي  
 ثلث الباقي والجرد والاخت اربعة في ثلاثة باثني عشر فللخت اربعة هي

ثلث

ماله فلو ساءم كفى به عن قلة المال او عدمه وسع  
 الشخص **النفقة** **النفقة** **الدون** ولا يفي ماله بدينه  
 او دينه **والمرضى** **النفقة** **عليه** من مرضي والجر عليه  
**فما زاد** **عنه** **النفقة** وهو ثلث التركة لاجل  
 حق الورثة هذا اذا لم يكن على المريض دين فان  
 كان عليه دين يستغرق تركته حجب عنه  
 في الثلث وما زاد عليه **والعبد الذي لم يوفد**  
**لدى الفخارة** فلا يبيع تصرفه بغير اذن سيده  
 وسكت الصنف عن اشياء من الحجر مذكورة  
 في المطولات منها الحجر على المورث خلق المسلمين  
 وتمنع الحجر على الرضخ **حق الرضخ** **وتصرف**  
**الخصي والمجنون والسفيه على الجاهل** فلا يبيع  
 منقذ يبيع ولا يشتر ولا يهب ولا يهبه ولا يهبه من النضر  
**واما السفيه** فيبيع نكاحه باذن وليه **وتصرف**  
**الفلس يبيع في ذمته** فلو باع من ماله ما  
 او غيره او اشترى كلامه **فما يثبت** في ذمته  
 صح **دون** تصرفه في اعيانه **ماله** ولا يبيع  
 وتصره في نكاح مثلا او طلاق او خلع صحيح واما  
 المرأة الفلانة فان اختلفت على عينه لم يبيع  
 او دين في ذمته صح **وتصرف المبطون** **فما زاد** **عنه** **النفقة**  
**موقوف على اجارة** **وربسته** فان اجاز والرايد

فان



على الثلث مع والافلا واجازة الورثة ودرهم حال  
المرق ولا يعتبر ان واعا يعتبر ذلك **من بعده**  
اي موت المرقن واما اجازة الوارث ثم قال انما  
اجوز لفلن ان المال قليل وقد بان خلافه  
صدق به عنده **ونقص العبد** الذي له يوثق  
له في التجارة **يكون في ذمته** ومعنى كونه اياه  
في ذمته انه **يباع به اذا اعتق بعد عقده**  
فان اذن له السيد في التجارة يفتح ثقبه بحسب  
ذلك الاذن **فصل في الصلح** وهو لغة قطع  
المنازعة وشرعا عقد يقسم به قطعها **وبيع**  
**الصلح بيع التنازل** بالمدين في الاموال وهو طاهر  
وكذا **اما افضل للبيعا** اي الامتوال لكن ثبت له على  
شخص قصاص فصالحه عليه على ما يبلغه الضمان  
وانه يبيع او يملك البيع **وهو** اي الصلح **نوعان** فلا  
ابر او معا ومنه **قال ابر** اي صلح **اقتسامه**  
**من حقه** اي دينه **على بعضه** فاذا اصابه من الالف  
الذي له في ذمته شخص على خمسمائة منها فكانه  
قال له اعطني خمسمائة واكثر منك عن خمسمائة  
**والاخر** بمعنى لا يصح **فصله** اي تعليق الصلح  
بمضي الامر **على شريطة** كقوله انا اجار ابن السهم  
فقد صالحته **والصلح** اي صلحها **عده** واه  
في حقه

**من حقه** اي غيره كان ادعي عليه دارا او شقصا  
منها فاقترله بذلك وصالحه عليه على معين  
كثيرة **ويجوز عليه** اي على هذا الصلح **قوله البيع**  
فكانه في المثال المذكور باعه الدار بالتوب  
وحينئذ ثبتت في الصلح عليه احكام البيع  
كالرد بالعيب ومنع النقص فنبه القرض ولو  
صالحه على بعض العين المدعاة فبها منه  
لبعضها المثل وكذا منها قيسرت في هذه الحصة  
احكامها التي تذكر في بابها ويسمى هذا مصلح  
الحطية ولا يصح بلفظ البيع للمبطل التزول  
كان يبيعه العين المدعاة ببعضها **ويجوز للانسان**  
المسلم ان **يشترع** بضم واو له ان يخرج **روثا**  
ويسمى ايضا بالجناح وهو اخراج خشب على  
جدار **قيل** هو طريق **نافذ** ويسمى ايضا  
بالشارع بحيث لا **يقصر المار به** اي التوسن  
بل يرفع بحيث يمر تحت المار التام الطول  
منتصفا او اعتبر المارودي ان يكون على راسه  
المحولة العالية وان كان الطريق النافذ ممر  
فرسان وقوافل فليرفع التوسن بحيث يمر  
تحت المجل على البعير مع اخشاب المظلل  
الكاين فوق المحمل اما الذي فيمنع من اشرع



الروشن والسابط وان جاز له المرور في الطريق  
 النافذ ولا يجوز اشتراك الروشن في الدين **التشريع**  
**الاباحية** التمسك كما في الدين والمركب من فقد  
 باب داره منهم الى الدرب وليس المراد به من  
 من لا ينفذ منه جبهه اراه بلا نفوذ باب اليه  
 وكل من الشراك يستحق الانتفاع من باب داره  
 الي راس الدرب وونه ما يلي اخر الدرب  
**ويجوز تقديم الباب في الدرب المشترك واليخبر**  
**ناحية** اي الباب **الا عن اذن** من الشراك في حيث  
 منعه لغيره بخبرنا خبره وحيث منع من التخلي  
 فصاحبه شركا الدرب بماله مع **فصل** في الحوالة  
 بفتح الحاء وكي كسر هاء وهي لغة مشتقة  
 من التحويل اي الانتقال وشرعا نقل الحق  
 من ذمة المحل الي ذمة المحل عليه **وسرايط**  
**الحوالة اربعة** اخدها **رضي المحيل** وهو من عليه  
 الدين لا المحال عليه فانه لا يشترط رضاه في الاصح  
 ولا يقع الحوالة على من لا دين عليه **الثاني قبول**  
**المحتال** وهو تستحق الدين على المحيل **الثالث**  
**كون الحق** المحال به **مستقرا في الدين** والتعبد  
 بالاستقرار موافقة لما قاله الواحشي لكن النووي  
 استدركه عليه في الروضة وخينيد فالعبرة

دين

في دين الحوالة ان يكون لازما او يرد الى الذمة **الرابع**  
**التفاق** ما اي الدين الذي في ذمة المحيل والمحال  
**عليه في الجنس والقدر والنوع والحلول والتبجيل**  
**واللحم والتكسير** **وتشريع** الحوالة **ذمة المحيل**  
 اي عن دين المحتال وصير ايضا المحال عليه عن ذمة  
 المحيل وتقول حق المحتال الي ذمة المحال عليه  
 حتي لو تعدر اخذه من المحال عليه فليس او حجب  
 عليه للدين وخوهم المرجع على المحال ولو كان  
 المحال عليه مغلسا عند الحوالة وجهه **الحال**  
 فلا رجوع له ايضا على المحيل **فصل** في الفهم  
 وهو مقدم رخصت الشريعة ثمانية اذ الفلتة  
 وشرعا الترام ما في ذمة الغير من المال وشرط  
 الفهم من اهليه الترتيب **ويصح ضمان الدين المستقر**  
 في الذمة **ان اعلم قدره** وهو التقيد بالمستقر يتشكل عليه  
 تحت ضمان المدين قبل الدخول فانه حينئذ  
 غير مستقر ولهذا المر بغير الرافعي والنووي  
 الاكون الدين ثابتا لازما وخرج بقوله علم  
 قدرها في الدينون المجهولة فلا يصح ضمانها  
 كما سياتي **والصاحب الحق** اي الدين **مطالبة**  
**من ضمان الضامن والمنهون عنه** وهو من عليه  
 الدين اذا كان الضمان على ما يثبت **واذا غدر**

4



الخامس رجع على المضمون عنه بالشروط المذكورة  
 في قوله اذا كان القيمان والقضا اي كل منهما  
 باذنه اي المضمون عنه ثم خرج بمفهوم قوله  
 سابقا اذا علم قدرها بقوله هنا ولا يفي بها  
 الجوهول كقولهم بيع فلان كذا او على ضمان الثمن  
 لاضمان ما يجب كضمان ما يوجب على زيد  
 في المستقبل الادراك المبيع بل يضمن للمشتري  
 الثمن ان خرج المبيع مستحقا **فصل** في ضمان  
 غير المال من الابدان ويسمى كفالة الوجه  
 ايضا وكفالة البدن كما قاله **والكفالة بالبدن**  
**جائز** اذا كان المكفول به اي بيده عن لادسي كفلا  
 وحده قدف وخرج بحق الادمى حق الله تعالى فلا  
 يصح الكفالة بيد من عليه حق الله تعالى كحد  
 سرقته وحد ضرره وحد زنا ويبر الكفيل كضامن  
 المكفول له عنه اما مع وجود الحابل فلا يبر  
 الكفيل **فصل** في الشركة وهو لغة الاختلاط  
 وشرعا يتوزع الحق على جهة الشيرع في شئ  
 واحد لا يتشقق فالشركة **فصل** في شركة الاول  
 ان تكون الشركة على فاض اي بقدر من الدراهم  
 والزنايسر ولو كان متعشوشين او استعمر  
 رواجها في البلد ولا يقع في تبر وحلي وسابك

وتكون الشركة ايضا على التثلي كالمنطقة لا المقنوم  
 كالدرهم من ثياب وخوها **والثاني ان يتتقا**  
**في تجسس والنوع** فلا تقع الشركة في الذهب والدرهم  
 ولا في صغار كسور ولا في منطقة يمين او جمر او سائر  
**لن يخلط المالكين** بحيث لا يتصبران والرابع  
 ان ياذن كل واحد منهما اي الشريكين **لعمارة**  
**في التصرف** واذا اذنه في تصرف بلا ضرر ولا يبيع  
 كل منهما بغيره ولا يغير نقد البلد ولا يفتن  
 فاحش ولا يشارك في المال المشترك بلا اذن فان  
 فعل احد الشريكين ما نهى عنه لم يصح  
 في نصيب شريكه وفي نصيبه قول لا تعرف  
 الصنف والمفاد ان يكون الزجر والخسران  
**على قدر المالكين** سواء تساوى الشريكان في العمل  
 في المال المشترك او تفاوتوا فيه فان شرط التشارك  
 في الربح مع تفاوت المالكين وعكسه لم يصح  
 والشركة عقد جائز من الطرفين **وخصيصة**  
**لكل واحد منهما** اي الشريكين **فصل** في  
**لما** وينعزلان عن التصرف بنفسهما **ومثل ذلك**  
**احدهما** او جن او غنم عليه **طلعت** تلك الشركة  
**فصل** في احكام الوكالة وهي يفتح الواو وكسرها  
 لغة التتويض وفي الشرع تقويض شخص شيا له

هم

ي



فعله مما يقبل النيابة الى غيره لينفعله جالسا  
 وخرج بهذا القيد اليقضا وذكر المصنف صاحب الوكالة  
 في قوله **وكما جاز للأنسان التفرغ فيه بنفسه** **جاء**  
 له **انه يوكل فيه غيره او يوكل فيه عن غيره** فلا يصح  
 من صبي او مجنون او يكون موكلا ولا وكلا وشرا  
 الموكل فيه ان يكون قابلا للنيابة فلا يصح  
 بيع التوكيل في عيادة بدنية الا الحج وتفرغ  
 الزكاة مثلا وانه يملكه الموكل فلو وكل شخص في بيع  
 عبد ستملكه او في طلاق امرأه سيمتلكها فقل  
**والوكالة مفقودة جاز من العلة غير جينية لخل**  
**واحد منهما** اي الموكل والوكيل **فستفهم من**  
**شما وينتقص** الوكالة بموت **احدهما** او جنونه او افا  
**والوكيل أمين** وقوله **فيما يقضيه ويدفعه** ساقط في اکثر  
 النسخ وفي بعض النسخ **والأيقين** الوكيل ومن التفرغ  
 فمملوك فيه  
 تسليمه المبيع قبل قبض ثمنه **والاجور** للوكيل وكاله  
 مطلقه **ان يبيع ويشترى** **الابشلاتة** شرائط  
 احدها ان يبيع بمثل الا بدونه ولا يفتي  
 ما حش وهو لا يثبت في الغالب الثاني انه يكون  
 ثمن المثل **نقدا** فلا يبيع الوكيل بنسيبه وان كان  
 قد رتب المثل الثالث ان يكون النقد **بنقد البلد**

الا بالتفريط  
 فيما وكل فيه  
 صح

فلو كان في البلد نقد ان باع بالاغلب منهم فان استنوا  
 باع للأغلب للموكل فان استنوا تخبر ولا يبيع بالفلس  
 وان راجت رواج النقود **ولا يجوز ان يبيع الوكيل بيع**  
**مطلق من نفسه** ولا من ولده الصغير ولا مخرج  
 الموكل في البيع من الصغير كما قال المتولي خلافا  
 للمنفرد والاصح انه يبيع لايده وان علا ولا يند  
 البالغ وان يمثل ان لم يكن ساجدا ولا يجوز  
 فان صرح الموكل بالبيع منها صح جزما ولا يفترا  
 للوكيل على موكله فلو وكل شخص في خصومه  
 لم يملك الاقرار على الموكل ولا الابرار من دينه  
 ولا الصلح عنه ومثله **الاماذنه** ساقط في بعض  
 النسخ والاصح ان التوكيل في الاقرار **لا يبيع فقل**  
 في احكام الاقرار وهو لغة الاثبات وسرعة اخبار  
 حق على المقر فثبت الشهادة لانها اخبار بحق المغير  
 على الغير **والقربة ضربان** احدهما حق الله تعالى  
 كالشرقة والزنا والثاني حق **الادمي** كحق القذف  
 للشتم **حق الله تعالى يقع الرجوع فيه عن الاقرار**  
**ب** كان يقول من اقر بالزنا رجعت عن هذا  
 الاقرار وكذا بدني فيه **ويحسن** للمقر بالزنا الرجوع  
 عند حق **الادمي** لا يبيع الرجوع عنه عن الاقرار  
 وفرق بين هذا والذي قبله بان حق الله لا يفرق

تباري مبني على السامحة  
 مع ولا ساهله



الادمين مبنى على الشاخصه **ويقتضيه صحة القرار**  
**الى ثلاثة عشر** اخذها المبرور فلا يقع اقراره الا بيمين ولو  
مر اقراره ولو باذن وليه **والثاني العقل** فلا يقع  
اقرار المجنون والمغمي عليه وراى العقل بما يعذر  
فيه وان لم يعذر فحكمه كالسكران **والثالث الاقتضا**  
فلا يقع اقراره بغيره بما اكره عليه **وان كان الاقرار**  
**بمال اعتبر فيه شروط رابع وهو الرشده** والمراد  
به كون المقر مطلق العقول واختصاصه بالمصنف  
بماله عن الاقرار بغيره كطلاق وطلاق ونحوها فلا  
يشترط في المقر **بند** لانه الرشده بل يقع  
من السفه **واذا اقر الشخص بجهول رجع اليه** وبيان  
كقوله **القرار** على شيء رجع بضم اوله اليه اي المقر  
في بيانه اي الجاهل فيقبل بغيره بكل ما يقول  
وان قل كفسل ولو فسر الجاهل بما لا يتموله وهو  
من جنسه كجست خطه او ليس من جنسه لكن قيل  
اقتضاه كجسد ميتة وكلب معلم وزيل قيل  
تفسيره في جميع ذلك على الاصح ومن اقر بجهول  
وامتنع من بيانه بعد ان طوبى له فليس حجة  
بيانه الجاهل فان مات قبل البيان طوبى له  
حبس حتى يبين الجاهل فان مات قبل البيان  
طوبى له الوارث ووقف جميع التركة **ويصح الاستئذان**

3

**في الاقرار اذا وصله به** اذا وصل المقر الاستئذان  
بالمستثنى منه فان فصل بينهما سكوت او كلام  
كثير واجني ضرا اما السكوت البسيط اما  
كسكنة تنفس فلا يفي بشرط ايضا في الاستئذان  
ان لا يفرق المستثنى منه فان استقر قد غوى **وهو**  
على عشرة الاقسام **ضرا** اي الاقرار **في حالة الصحة**  
**والمرضى** سواء حتى لو اقر شخص في صحة يدين  
كزبد وفي مرضه يدين لعمره ولم يقدم الاقرار  
الاوثر **وهيئذ فيقسم المقر بينهما بالسوية**  
**فصل** في احكام العاربه وهي تشدد بداليا  
في الاصح ما خوزه من عار اذا ذهب وحقيقها  
الشرعية ابا حنة الانتفاع من اهل التبرع  
يجل الانتفاع به **بما** عليه ليرده على التبرع  
ونحوها العبر حجة تبرعه وتكونه مالكا لمنفعة  
ما بعده فمن لا يبرع كصبي او مجنون  
لا يقع اعارته الا باذن المبرر وذكر المصنف  
ضابطا المعار في قوله **وكلمها يمكن الانتفاع به**  
منفعة مباحة **مع بقائه جازيا**  
**اعا** **فخرج** بمباحه اليه **فلا يصح اعارتها** اي  
عليه اعاره الشبهة للوقوف فلا يصح وقوله  
اذا كانت **مطافعه اثار** فخرج بالمستافع التي هي

مع بقي عيبتها مع

ومن لا يملك المنفعة مكتنفة



اعارة كاعارة شاة للغيرها ونحوها ونحو ذلك  
فانه لا يبيع فلو قال الشخص جذا هذه الشاة  
فقد ايجتلك ودفعها وسلمها فالاباحة صحيحة  
والشاة عارية ويجوز العارية **مطلقا** من غير  
تقييد بوقت و**موقتا** بوقت كاعارة هذا الثوب  
شهر او في بعض النسخ ويجوز العارية مطلقا  
ومتبذرة بمدة وللبيع الرجوع في كل منهما متى  
شا **وهي** اي العارية اذا تلفت لا يستعمل  
ما ذونه فيه **معمونه على المستعير يوم تلفها** مقيدها  
لا يقيدها يوم قبضها ولا يقي القيمة فان تلفت باقتضاها  
بالاستعمال ما ذونه فيه كاعارة ثوب للبدن  
فاستحق احوالها بالاستعمال فلا ضمان **فصل**  
في احكام الغصب وهو لغة اخذ الشيء بغير اذنه  
وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدوانا ويرجع  
في الاستيلاء للعرف ودخل في كل ما يقع  
غصبه ما ليس بمالك حلقه ميتة وخرج  
بعد وان الاستيلاء بعنفه **ومن غصب ما لا**  
**لاحد له رده** لا لك ولو غرم على رده اضعاف  
قيمتها منه ايضا **الشيء** اي تقضي كمن غصب  
ثوبا فلبسه او تقضي بغير لبس **والردي** اي  
**اجرة مثله** اما لو تقضي الغصون برفق سعرة

فلا يضمنه الغاصب على القيمة وفي بعض النسخ ومن  
غصب مائة امراجه بوجه بوجه **الغرض** ان تلفت الغصون  
ضمنه الغاصب **بمثله** ان كان له اي الغصون  
**مثل ما حرمه** ولو قيل لا ولا يصح ان المثال ما حرمه كميل  
او وزن وجاز السلم فيه كخاس وقطن لاغالية  
ومعجون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله  
او ضمنه بقيمته **ان لو يكن له مثل** بان كان  
متوقفا او اقتلعت قيمته اكثر مما كانت **من يوم**  
**الغصب** **اليوم** **الثلث** والعبرة في القيمة بالتقدير  
الغالب فان غلب نقد ان وشا وباقا فالرافعي  
عين القاضي واحد منهما **فصل** في احكام  
الشفعة وهي يسكن العار بين الفقهاء  
بقيمها ومعناها لغة القوم وشرعا حق تملك  
تقديرا يثبت للشريك القديم على الشريك  
الحادث بسبب الشراكة بالعوض الذي ملك به  
وشرعت لدفع الغصون **والشفعة واجبة** او ثابتة  
للسريك **بالخط** اي خطبة الشيوخ **دون** خطبة  
**الجوار** فلا شفعة لجار الدار من لا ضمان  
او غيره وانما تثبت الشفعة فيما يتقسم  
اي يتكامل القسم دون ما لا يتقسم لهما غير  
فلا شفعة فيه فان امكن انقسامه لهما



كبير يمكن جعله حرامين يثبت الشفعة فيه  
**والشفعة ثابتة أيضا في كل ما يتصل بالأرض غير**  
الموقوف والمختار **كالقمار وغيره** من البنا  
والشجر يتبع للأرض وإنما يؤخذ الشفع بشفع  
العقار **بالشمن الذي وقع فيه البيع** فإن كان  
الشمن مثليا يجب ونقد أحده بمثلها أو قسوما  
كعبد وثوب أخذه بغيره يوم البيع **وهي**  
أي الشفعة عنده طلبها **على الغير** وجبته  
فليست رد الشفع إذا علم ببيع الشفع يأخذه  
وتكون المبادر في طلب الشفعة على العادة فلا  
يكلف الإسراع على خلاف عادته بعد وأو غيره  
بل الضابط في ذلك إنما يعد تواني في حق طلب  
الشفعة استغنى عنها أو لا فإن **أخرقا** أي  
الشفعة مع **القدرة عليها** بطلت ولو كان مريد  
الشفعة مريضا أو غائبا عن بلد المشتري أو مجنونا  
أو خافيا من عدو أو يتركه أو قد مر أو إذا استشهد  
على الطلب فإن تركه القدر عليه من التوكيل  
أو الأشهاد بطل حقه في الأظهر ولو قال الشفع  
لما علم أن حق الشفعة على الفور وكان معه  
يخفى عليه ذلك صدق بيمينه **وإذا تزوج شخص**  
**امراة على شخص أخذه** أي التحجيج الشفع

نحو

**بمهر المثل** تلك البراة **وإذا كان الشفع حيا**  
**استعمله** أي الشفعة **على حصته من الأملاك**  
فلو كان لأحد من نصف عقار ولا آخر ثلثه ولا آخر  
سدسه فباع صاحبه النصف حصته أخذها  
الأخران اثلاثا **فصل في أحكام القراض** وهو لغة  
مشتق من القرض وهو القسط وشرعا دفع المالك  
مالا لعامل يعمل فيه ويرجع المال بينهما **والقراض**  
**الربعة اشبا** أحدها أن يكون **على ناس** أو نقد  
**من الدراهم والذنان** الخالصة فلا يجوز القراض  
على ثمر ولا على ولا مغمشوش ولا عروض ومنها القروض  
**والتالي أن يادب المال للعامل في التقرف**  
أي **مطلقا** فلا يجوز للمالك أن يشيق  
التقرف على العامل لقوله لا يشترطية الألفظة  
البيضاء مثلاً ثم عطف المصنف على قوله  
سابقا مطلقا قوله **هنا أو فيما** من التقرف  
في شيء لا يتقطع وجوده **غالباً** فلو شرط عليه  
تقرفاً بغيره وجوده كالخيل سبق له يبيع والثالث  
**أن يشترط له** أي يشترط المالك للعامل **جزواً معلوماً**  
**من الزرع** كمنعه أو ثلثه فلو قال المالك للعامل  
قارضتك على هذا المال على أن لك ثمره أو نعيما  
منه فسد القراض أو على أن الزرع بيتا صح وتكون

ك قد في







إذا قوت منفعة بلعد من

وذكر العصف ضابط ما تصح اجارته بقوله **وكذا**  
**أمكن التمتع به مع بقائه** كاستئجار دار  
للسكنى أو دابة للركوب **فحة اجارته** والأفلاحت  
أجارة كمن شرط بشرطه إذا قدر من منفعته ما  
أمر من أمارة كاجارة هذه الدار سنة أو حمل  
كاستئجار تلك الخيل في هذا الثوب وكذا العبرة  
في الاجارة بنفس العقد **والطلاق يقتضي تخييل**  
**الأجرة إلا أنه يشترط فيها التاميل** فتكون الاجرة  
موجلة حبيشة **ولا تبطل الاجارة بموت أحد**  
**المتعاقدين** أي المأجور والمستأجر ولا بموت المتعاقدين  
بل تبقى الاجارة بعد الموت إلى انقضاء مدة تعاقدت  
وارث المستأجر متعاقدا في استيفاء منفعة  
العين المؤجرة وتبطل الاجارة بتلف العين  
المستأجرة كالنقصان الدار وموت الدابة المعينة  
وتبطلان الاجارة فيما ذكره النظر للمستقبل  
لما في فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر  
بل يستقر تسطه من السمي باعتبار اجرة  
المثل فتقوم المنفعة حال العقد في مدة  
المأمونة فإذا قيل كذا يؤخذ بنسبة تلك  
النسبة من السمي وما تقدم من عدم  
الانقضاء في الماضي معقدا بعد قبض العين

أما علة الاجارة فمصلحة المأجور  
سنة أو حمل كاستئجار ركوب  
للسكنى أو دابة للركوب  
فحة اجارته  
الأفلاحت  
أجارة كمن شرط بشرطه  
إذا قدر من منفعته ما  
أمر من أمارة كاجارة  
هذه الدار سنة أو حمل  
كاستئجار تلك الخيل في  
هذا الثوب وكذا العبرة  
في الاجارة بنفس العقد  
والطلاق يقتضي تخييل  
الأجرة إلا أنه يشترط  
فيها التاميل فتكون  
الاجرة موجلة حبيشة  
ولا تبطل الاجارة بموت  
أحد المتعاقدين أي  
المأجور والمستأجر ولا  
بموت المتعاقدين بل  
تبقى الاجارة بعد  
الموت إلى انقضاء  
مدة تعاقدت وارث  
المستأجر متعاقدا في  
استيفاء منفعة العين  
المؤجرة وتبطل  
الاجارة بتلف العين  
المستأجرة كالنقصان  
الدار وموت الدابة  
المعينة وتبطلان  
الاجارة فيما ذكره  
النظر للمستقبل لما  
في فلا تبطل الاجارة  
فيه في الاظهر بل  
يستقر تسطه من  
السمي باعتبار اجرة  
المثل فتقوم  
المنفعة حال العقد  
في مدة المأمونة  
فإذا قيل كذا يؤخذ  
بنسبة تلك النسبة  
من السمي وما تقدم  
من عدم الانقضاء  
في الماضي معقدا  
بعد قبض العين

المؤجرة وبعد مضي مدة اجارة والا فمضي المستقبل  
والماضي وخرج بالمعينة ما إذا كانت الدابة الو  
في الدمة فان المؤجرة إذا حضرها ومات في أثناء  
المدة فلا تنسخ الاجارة بل يجب على المؤجر بدائها  
واعلم ان يد الاجير على العين المؤجرة يد امانه  
**وحينئذ لا ضمان على الصغير إلا بعد ان** فيها كان  
ضرب الدابة فوق العادة أو أركبها شخصاً القتل  
منه **فمسل** في احكام المعاملة وهي بتثليث  
الحجم ومعناها العنة ما يجعل الشخص على شيء  
يفعله وشرعا التزام مطلق بموضام معلومة المتصرف  
على عمل معين أو مجهول للمعين أو غيره **والعالة**  
**حايمة** من الطرفين طرف العامل والمجهول  
له وهو ان يشترط في ردضا الله عوضا  
**معلوما** كقول مطلق المتصرف من ردضائي قلتم  
كذا إذا اردت ان تستحق المراد ذلك العوض **المشروط**  
**فمسل** في احكام الخايرة وهي عمل العامل  
في أرض المالك يتبع ما يخرج منها البذر  
من العامل وإذا دفع شخص إلى رجل أرضا لزراعتها  
**وشروط** له جزوا معلوما من ريعها لم يخل ذلك  
لكن التوريث تبعاً للمتذر اختار جواز الخايرة  
وكذا المزارعة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج

أركان العمل المأجور متعاقدا  
وصيغة

لبن



مستحقا والبذر من المالك **وان اكره** اي تمنعنا اياها  
اي ارضا بذهب او فضة او شرط له **فما ماعلمنا**  
**في ذمته جازما** ما لو دفع المثلث من ارضها فبها تحل  
كثير او قليل فسا قاه عليه وذاعه على الارض  
فيجوز هذه الزراعة بقعا للمساواة **فصل**  
في احكام احياء الموات وهي كما قال الرافعي  
في الشرح الصغير ارض لا مالك لها ولا يشتغق  
بها احد **واحياء الموات جازم بشرطين** احدهما  
**ان يكون المحي مسلما** فليس له احياء الارض الميتة  
سواء اذن له الامام او لا اللهم الا يتعلق بالموات  
حق كان احياء الامام فظلم منه فاحياها  
شخص فلا يملكها الا باذن الامام في الاصح اما  
الذمي والمعاقد والمستامن فليس لهم الا احياء  
ولو اذن لهم الامام **والثاني ان يكون لا ارض محرية**  
**عليها ملك مسلم** وفي بعض النسخ ان تكون الارض  
حررة والمواد من كلام المصنف ان كان معمورا  
وهو الان حرا بفقولنا لكد ان عرفا مسلما كان  
او ذميا ولا يملك هذا الحراب بالاحياء فان عرفت  
مالك او العمارة اسلامية فقد العمور امساك  
شايع امرة لوامي الامام في حفظه او بيعه وحفظه  
ثم انه وان كان العمور جاهليا ملك بالاحياء

ومن

**او مفعة الاحياء ما كان في العادة عمارا الحي** ويختلف  
هذا باختلاف الفرض الذي يقسمه المحي فاذا اراد  
المحي احياء الموات مسكنا اشترط فيه تحويره  
البقعة بين احيائها بما جرت به عادة ذلك  
من المكان اجرا او حجرا او نصب واشترط ايضا سقف  
بعضها ونصب باب وان اراد المحي احياء الموات  
زربية دواب فيكني تحويره دون تحويره السكني  
ولا يشترط السقف واذا اراد احياء الموات  
مزرعة فيجمع التراب حولها ويستقيم الارض  
بكم مستغل فيها وطعم متخضر وترتيب  
ما بها لضيق ساقية من ينز او حفر قنوات  
فان كثافتها المطر المعتاد لم يجمع لترتيب المسا  
على الصحيح وان اراد المحي احياء الموات مستقانا  
فجمع التراب والغويط حول ارض البستان ان جرت  
به عادة وشترط مع ذلك الفرس على المذ  
د واعلم ان الما المحتص بشخص لا يجب بذله لاشنة  
غيره مطلقا وانما **يجب بذله الما بثلاثة شرائط**  
احدها **ان ينعزل عن حاجته** اي صاحب الما  
قانه لم يفضل بذل نفسه ولا يجب بذله لغيره  
**والثاني ان يحتاج اليه غيره** اما لنفسه **التي هي ميتة**  
هذا وان كان هناك كلان رعاه الماشية والاعلى



رقيقه الا يستحق الما ولا يجب عليه بذل الما لزوع غيره  
 ولا لشجر غيره **والثالث ان يكون** الما اخذ هذا  
 الما في انا لم يجب بذله على الصحيح وحيث وجب  
 البذل للما فالمراد به تمكين الماشي من حضورها  
 البيران لم يتصور صاحب الما في زرعها او ما شئته  
 فان نظرت ريو رود بها منعت منه واستحق لها  
 الوعاقه كما قال الما وردي وحيث وجب اليه البذل  
 للما امتنع اخذ العوض عليه على الصحيح **فصل**  
 في احكام الوقف وهو لغة الحبس وشرعا حبس  
 ماله معين قابل للتقليل يمكن الانتفاع به مع  
 بقا عينه وقطع التصرف فيه على ان يصرف  
 في جهة خير تقربا الى الله تعالى وشرط الواقف  
 صحة عبارته واهلته التفرقة **والوقف جائز**  
**بثلاثة شرائط** وفي بعض النسخ والوقف جائز وله  
 ثلاثة شرائط احدها **ان يكون الموقوف مباحا**  
**ينتفع به مع بقا عينه** ويكون الانتفاع مباحا  
 مقصودا فلا يبيع وقت الله وهو والوقف  
 دراهم للمدينة ولا يشترط المقع حاله صحيح وقت  
 عبد والمحش مرغوبين واما الذي لا يستحق عينه  
 كطعموم وزعمان فلا يبيع وقفه **والثاني ان يكون**  
**الوقف على اصل موجود** وضرع لا يتقطع **فصل**

الوقف

الوقف على من سيولد للواقف ثم على المفقرا  
 ويسمى هذا منقطع الاول فان لم يقبل ثم على  
 الفقرا كانه منقطع الاول والاخر وقوله لا يتقطع  
 اخبر عن الاقطاع الاخر كقولهم وقفت هذا على زيد  
 ثم نسله ولم يزد على ذلك وقفه طريقان اخدهما  
 انه باطل المنقطع الاول وهو الذي مشى عليه المصنف  
 لكن الراجح الصحة **والثالث ان لا يكون الوقف**  
**في محظور** بظا مسالة اي محرم فلا يبيع الوقف  
 على عماره للنسبته للتقيد واخبرهم كلام المصنف  
 انه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القرية  
 بل انتفاع الحصيد سواء وجد في الوقف ظهور  
 قصد القرية كالوقف على الفقرا او لا كالوقف على  
 الاغنيا وشيئنا ط في الوقف ان لا يكون موقفا  
 كوقفت هذا سنة وان لا يكون معلقا كقولهم  
 اذا جازا من الشهر فقتد وقفت **لذا وهو اي**  
**الوقف على ما شرط الواقف فيه من تقديم**  
**لبعض الوقف عليهم** كوقفت على اولادي الاورع  
 منهم **او تاخير** كوقفت على اولادي فاذا  
 انقرضوا قبل اولادهم **وتنويه** كوقفت على اولادي  
 بالسوية بن ذكورهم وانكفهم **وتفسير** لبعض  
 الاولاد على بعض كوقفت على اولادي للذكر مثل

الوقف



عظ الاثنيتين **فصل** في احكام العبة وهو لغة  
ما خوزة من هبوب النسيم ويجوز ان يكون من رغب  
من نوعه اذا استيقظ وكان فاعلمها استيقظ  
للاحسن وهو في الشرع تعليق من غير طلق عقبة  
بحال الحياة بلا عوض ولو من الاعمال يخرج بالتميز  
الوصية وبالمطلق التملك الموقت يخرج باليقين  
هبة المنافع ويخرج بحال الحياة الوصية ولا يقع  
العبه الا بايجاب وقبول لقطعا وذكر القسنت  
ضابط الموهوب في قوله **وكلمها جازية**  
**هبة** وما لا يجوز بيعه كجهوله لا يجوز بيعته  
الا حبة منطلة ونحوها فلا يجوز بيعها ويجوز  
هبتها ولا تملك **ولا تترسم العبة الا بالتبني** بالذن  
الواهب فلو مات الموهوب له او الواهب قبل  
قبضه العبة لم تنسخ العبة وقام وارثه  
مقامه في القبض والا قبض **واذا قبضها الموهوب**  
**له لم يكن للواهب ان يرجع فيها الا ان يكون والد**  
**وان على واذا اعمر شخص شيئا** اي دار امثلا كقول  
له اعمر تلك هذه الدار **وارقبه** اي اياها كقوله  
ارقبك هذه الدار او جعلتها لك في ايامك  
قبل عادتك الى اومت قبلك استغرقت قبلك  
قبل وقبض **كان** ذلك الشيء للعمور **والمرقب**

موقوف

بلفظ اسم النحول فيها **ولو وثقت من بعد** ويلحق  
الشرط المذكور **فصل** في احكام اللقطة نعم  
القائم لغة اسم للنسي اللقطة ومعناها شرعا  
مال ضائع من مال الله يستوطن او لقطه او نحوها  
**واذا وجد** شخص بالغا كان او لا مسلما كان او لا  
فاستقام كان او لا **لقطة في موات او طريق فليس**  
**اخذها وتركها** ولكن **اخذها اولى** من تركها  
**وان كان الاخذ لها على ثقة من القيام بها** فلو  
تركها من غير اخذ لم يضمنها ولا يجب الاشهاد  
على التقاطها لتمكنك او حفظه ويترجم القاضي  
اللقطة من الفاسق ويضمنها عند قتل ولا  
يعتمد تعريفه الفاسق اللقطة بل يقيم القاضي  
اليه رقبا عدلا يمنع من الحياة فيها ويترجم  
الولي اللقطة من يد الصبي ويعرفها ثم بعد  
التعريف تملك اللقطة للصبي ان راي المصلحة  
في تملكها له **واذا اخذها** اي اللقطة وجبه  
عليه ان يعرف في اللقطة عقب اخذها ستة  
اشياء **وعاها** من جلد او خرقة مثلا **وعما** صمها  
هو يمين الوعا **وكاها** بالمد وهو الخيط الذي  
تربط به **وجنمها** من ذهب او فضة **وعدها**  
**ووزانها** ويعرف بفتح اوله وسكون ثانيه



من العرفه وان **يجعلها** حتما في هر زمتهما **ثم**  
بعد ما ذكر ان **الاداء** المتقطعة **تمليكها** **فها**  
بشديد الراس التعريف **سنة** على **الاداء** **سنة**  
عند خروج الناس من الجاهل وفي **الوضع** الذي  
**وجدها** وفي الاسواق ونحوها من مجامع الناس  
ويكون التعريف على العادة زمانا ومكانا وابتداء  
السنة من وقت التعريف لا التقاط ولا يجب  
استبعاد السنة بالتعريف بل يعرفه او لكل يوم  
سنتين طوي في النعمان لا البيلاد ولا وقت التولية  
ثم يعرف بعد ذلك كل اسبوع مرة او مرتين  
**ويذكر** المتقطعة في تعريف المتقطعة بعد او ما فيها  
فان بالغ فيها ضمن ولا يلزم منه موثقة التعريف  
ان اخذ المتقطعة ليجعلها على ما كان بل من يملكها  
القاضي من بيت المال او يفتقرها على المالك  
وان اخذ المتقطعة ليمتلكها وجب عليه تعريفها  
ولزمه موثقة تعريفها سواء يملكها بعد ذلك  
ام لا ومن المتقطعة شيئا خفي لا يعرفه سنة  
يعرفه زمنا بل ان فاقد يعرفه عنه بعد  
ذلك الزمن **فان** لم يجد صاحبها **بمعرفة**  
**كان** له ان يملكها بشرط **النسيان** لها  
ولا يملكها المتقطعة بمجرى مضي السنة بل لا بد

من ذلك

من لقط بدل على التملك كتملكت هذه اللقطة  
فان تملكها فظهر مالها وهي باقية وانتقا  
على رد عينها او بدلها فالامر فيه واضح وان  
تنازعنا فظهر المالك واراد المتقطعة المدول  
او بدلها اجيب المالك في الاصح وان تلفت اللقطة  
بعد تملكها عزم المتقطعة مثلهما ان كانت  
مثلية او قيمتها ان كان متقومه يوم التملك  
لها وان تلفت بعيب فله اخذها مع الارش  
في الاصح **فصل** **واللقطة** وفي بعض وجلة النسخ  
اللقطة على اربعة اضرب احدها ما يتقى على الدوام  
كذهب وقطعة **وهذا** اي ما سبق من تعريفها سنة  
بتمليكها **سنة** حكمه اي حكم اي ما يتقى على الدوام  
والضرب الثاني ما لا يتقى على الدوام كالطعام  
الربط **فهو** اي المتقطعة له مخيرتين خطيتين  
كله وعزمه اي عزم قيمته او بيعه وحفظ  
**ثم** اليه ظهور ما كده **والثالث** ما لا يتقى الا بعلاج  
فيه كالربط فيجعل ما فيه المصلحة من بيعه  
وحفظه **ثم** او يتقيد قطعي ظهور ما كده **والرابع**  
ما يحتاج الى تقيد له كالحيران وهو ضار ان احدها  
حيوان لا يتقيد بنفسه من صفار السباع كغزالة  
وعجل **فهو** اي ملتقطه مخير فيه بين ثلاثة







بعد الوصية شرعا ينزع عن مضاف لما بعد الموت  
**والوارثون من الرجال** الجمع على اربعة عشر  
 باختصار وبالسطر خمسة عشر وعدا المصنف  
 المشرقة بقوله **الابن والابن** والابن  
 والمجدد والابن والابن والابن والابن  
 وابن العم وابن العم وابن العم وابن العم  
 الى اخره اخر ولو اجتمع كل الرجال فله وراثته  
 ثلاثة الاب والابن والزوجة فقط لا يكون الميت  
 في هذه الصورة الا امرأة **والوارثات من النساء**  
 الجمع على اربعة عشر باختصار وبالسطر خمسة عشر  
 وعدا المصنف السبع في قوله **الميت وبنت الابن**  
 والام والمجدد والاخت والزوجة والميتة ولو  
 اجتمع كل النساء فله وراثته منهن خمس الميتة  
 وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة  
 ولا يكون الميت في هذه الصورة الا رجلا ومن لا  
**يستطيع من الورثة خمسة الزوجات** ابى الزوج  
 والزوجة **والابوان** ابى الام والاب **ورلد الصلب**  
 ذكر اكان او انثى ومن لا يرث بحال سبعة العبد والام  
 ولو عبر بالرفيق فاذ اولي **والعبد وام الولد**  
**والكاتب** واما الذي بعضه حر اذ امان عن ماله ملكه  
 ببعضه الحر ورثه قريبه الجوز وزوجته ومعتق  
 بوفه

بعضه **والقاتل** لا يرث من قتيله سواء كان قتيله  
 مضمونا ام لا **والمرتد** ومثله الزنديق وهو من غي الكفر  
 ويظهر الاسلام **واهل بيتين** فلا يرث مسلم  
 من كافر ولا عكسه ويرث الكافر الكافر وان اقلقت  
 ملكة كيهودي ونسراي ولا يرث حربي من ذممي  
 وعكسه والموتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم  
 ولا من كافر **واقرب العصباء** وفي بعض النسخ العصبية  
 واريد بها من ليس له حال تعصيبه سهم  
 مقد من الجمع على ثوريتهم وسبق بيانهم وانما  
 اعتبروا السهم حال التعصيب ليدخل الاب  
 في الجدة فان لكل منهما سهمها مقد رافعي عيني  
 التعصيب ثم عد المصنف الاقربية في قوله الابن  
 ثم ابنه ثم الابن ثم ابوه ثم الاخ للاب والام ثم الاخ  
 للاب ثم ابن الاخ للاب والام ثم ابن الاخ للام ثم  
 على هذا الترتيب فيقدم العم لابن ثم لاب ثم بنو العم  
 كذلك ثم يقدم عم الاب من الابوين ثم من الاب  
 ثم بنوها كذلك ثم يقدم عم الجدة من الابوين  
 ثم من الاب كذلك وهكذا فاذا اعدم العصباء  
 من النسب والميت عتيق **المولي العتيق** يرث  
 بالعصية ذكر اكان او انثى فان لم يوجد للميت  
 عصبية بالنسب ولا عصبية بالولاء فالعصية

ثم ابنه  
 ثم

معنى الجليل في اللغة المذبح  
 في الشرع



المال **والفرع من** وفي بعض النسخ والفرع المذكورة  
 في كتاب الله تعالى **سنة** لا يراد عليها ولا يتقص  
 سنها الا لما من كالمول والسنة هي **النصف**  
**والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس** وقد  
 يعبر الفرضيون عن ذلك بعبارة مختصرة وهي **الربع**  
**والثلث والنصف كل وضعف كل فالنصف فر من**  
**خمس البنت وبنت الابن** اذا افردت كل منهما عن ذكر  
 بمصها **والاخت من الاب والام والاخت من الابن**  
 كان الولد او ابنته ولا ولد الابن **والفرع من**  
**فر من اثنين الزوج مع الولد او ولد نسوا كان الولد**  
 منه او من غيره وهو **اي الربع للزوجة والزوجتين**  
**والزوجة مع عدم الولد او ولد الابن والا**  
 فصح في الزوجة حذف التا ولكن اثباتها في المراهق  
 حسن للتخيير **والثلث فر من الزوجة والزوجتين**  
**والزوجات مع الولد او ولد الابن يشتركون**  
 كلهن في الثلث **والثلثان فر من اربعة البنات**  
 فاكثر **وبنت الابن** فاكثر وفي بعض النسخ **وبنت**  
**الابن واختان من الاب والام فاكثر والاختان من الاب**  
 فاكثر وهذا عند افراد كل منهما عن اخواتها وان  
 كان معهن ذكر فقد يزدن على الثلثين لما لو كن  
 مشتركة والذل واحد فلهن عشرة من اثني عشرة

(هـ)

وهي الثمن ثلثيها وقد يتقص كبنيتين مع ابنتين  
**والثلاث فر من الام والام** وهو ما اذا لم يكن  
 للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنتان من اخوة ولا  
 اخوات سوا كن اثنتا اولاد اولاد **وهو اي الثلث**  
**للاختين فصاعدا من الاخوة والاخوات من ولد**  
**الام** ذكر او انثى او اثنتا او اثنتا او بعض  
 كذا او بعض كذا **والسدس فرض سبعة الام مع**  
**الولد او ولد الابن او اثنتين فصاعدا من الاخوة**  
 والاخوات **والاخر بين الاشقا وغيرهم ولا بين كون البعض**  
 كذا او البعض كذا **وهو اي السدس للمجدة عند**  
**عدم الام والمجدتين والثلثة والبنت الابن مع بنت**  
**الصلب** لتكملت الثلثين **وهو اي السدس فرض**  
**الاب** مع الولد او ولد الابن ويدخل في كلام النصف  
 ما لو خلف الميت بنتا وابا فالميت النصف وللأب  
 السدس فرضا والباقي له تقصيصا **وفرض المجد**  
**الوارث عند عدم الاب** وقد يفرض للمجد السدس  
 ايضا مع الاخوة كما لو كان معه ذوا فرض وكان  
 سدس المال خير له من القاسمه ومن ثلث الباقي  
 كبنيتين وحيد وثلثة اخوة **وهو اي السدس**  
**لواحدة من ولد الام** ذكر او انثى او اثنتا **وتسقط**  
**المجات سوا قرين او بعدن بالام فقط وتسقط**



الحدان للاب **ويستطرد الام** اي الاخ للام مع  
 وجود **اربعة الولد** ذكر كان او انثى ومع ولد الابن  
 كذلك ومع **الاب والجد** وان غلا **ويستطرد**  
**الاب والام مع ثلاثة وابن الابن** وان سفل  
 ومع **الاب ويستطرد الاب** باربعة **بمولا القلاء**  
 اي الابن وابن الاب والاب **وبالاخ من الام والاب**  
**واربعة بعصبون اخواتهم** للذكر مثل حظ  
 الانثيين **الابن وابن الابن والاخ من الاب والام**  
**والاخ من الاب** اما الاخ من الام فلا يصيب اخته  
 بل لها الثلث واربعة يرثون دون اخواتهم  
 وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الاخ وعصبات  
 المولي المعتق وانما الفرد واعن اخواتهم لانهم  
 عصبه وارثون واخواتهم من ذوي الارحام  
**فصل في احكام الوصية** وسبق  
 معناها لغة وشراعا ويل كتاب الفريض ولا  
 يشترط في الوصي له ان يكون معلوما وهذا  
**وحينئذ يجوز الوصية بالمعلوم والمجهول كالابن**  
**في الفرض والوجود والجد** كالوصية بشجرة هذه  
 الشجرة قبل وجود الثمرة **وهي اي الوصية**  
**من الثلث** اي ثلث مال الوصي **فان زاد**  
**على الثلث وقف** الرايد على اجازته **الورثة المطبقين**

من مات بولاية مات على  
 سبيل وقفا وشعادة وثقافة لا يرثون  
 ومات متقورا له صح

المرور

في وصية من مال الميراث

النصف اذا جازوا فاجازتهم تعيد للوصية بالزايد  
 وان ردوا بطلت في الزايد **ولا يجوز الوصية لوارث**  
**الا ان يجيزها باقي الورثة** المطبقين النصف وذكر المست  
 شرط الموصي في قوله **ويصح** وفي بعض النسخ ويجوز  
**ويجوز الوصية من مال الميراث** اي مختار حر وان كان كافرا  
 او مجورا عليه بصفه في الماتقي وصيه مجوز  
 وفيه عليه وصي ومكره وذكر شرط الموصي له  
 اذا كان معين في قوله **لكل من تلك** اي لمن يوصي  
 له الملك من صغير وكبير وكامل ومجنون وممل  
 موجود عند الوصية بان ينقصل لاقل من ستة  
 اشهر من وقت الوصية وخروج معينها اذا  
 كان الموصي له جهة عامة فان الشرط في هذا  
 ان لا تكون جهة موصيته كعمارة لنفسه  
 من مسلم او كافر للتعيد فيها **ويصح الوصية**  
**في سبيل الله تعالى** ويصرف للقرابة وفي بعض النسخ  
 بدل سبيل وفي سبيل البوائك الوصية  
 للفقراء او لبنا مسجد **وتصح الوصية** الايمنا  
 بقضا الديون وتنفيذ الوصايا والنظر في امر  
 الاطفال **الي من** اي من شخص او جمعت فيه  
 خمس خصايل **الاملام والبغون والحريم** والامه التي بها  
 المصنف عن العدالة فلا يصح الايمنا لاضد اد

عاتل صح  
 المصنف  
 علوم الشريعة فائدة الفقهاء  
 والحدود في فروع



ما ذكره لكن الاصح جواز وصية ذمي الى ذمي عدله  
 في دينه على اولاد كفار ويشترط ايضا في الوصي  
 ان لا يكون غافرا عن التفريق فاعاجز عنه ككفر  
 او هروم مثالا لا يصح الاوصيا اليه واذا اجتمعت  
 ام الاطفال الشرط المذكور في نفس اولي  
 من غيرها **كتاب احكام النكاح وما يتعلق به**  
 وفي بعض النسخ وما ينفصل به من الامكام والقفا  
 وهذه الكلمة ساقطة في بعض نسخ المتن والنكاح  
 يطلق لغة القوم والوطي والمعد ويطلق شرعا  
 على عقد مشتمل على الاركان والشرط **والنكاح**  
**مستحب لمن يتزوج** ان نفسه للوطي وجباهايته  
 كغيره ونفقة فان فقد الاهبة لم يستحب له  
 النكاح ويجوز للمهر ان يجمع بين الارب حريم فقط  
 ان لا يتبعين الواحدة في حقه كنكاح سفيه ونحوه  
 مما يتوقف على الحاجة ويجوز للعبد ولو مبرا  
 او مبرضا او مكاتبا ومعلق العتق بنفسه  
 ان يجمع بين اثنين او زوجتين فقط **ولا ينكح**  
**المرأة المبررة الا بشرطين** عدم صداق الحرة او فقد  
 الحرة او عدم رضاها به **وفوق العتق** اي الزنا  
 مدة فقد الحرة وترك المصدق شرطين اخرين  
 احدهما ان لا يكون تحت حرة مسلمة او كتابية  
 ثانيا

الركان النكاح خمسة  
 زوج ومزوجه وولي  
 وشاهدان وصيغة

ان

تصلح للاستمتاع والثاني اسلام الامة التي ينكحها  
 الحر فلا يحل لمسلم امة كتابية واذا نكح الحرمة  
 بالشرط المذكورة ثم ايمس ونكح لم ينسخ  
 نكاح الامة ونظر الرجل الى المرأة **على سبعة اضراب**  
**احدها نكاحه** ولو كان شبيهاهرا ما وتماخا عن الوطي  
 الى اجنبية لغيره اي نظرها فغير جائز فان كان  
 النظر لحاجة كشهادة عليها حازر **والثاني نظره**  
 اي الرجل الى نرجسته وامته **فيجوز ان ينظر من كل**  
 منهما الى ما بعد التوج منها اما الفرج فيجوز نظره  
 وهذا وجه والاصح جاز النظر الى الفرج لكن مع وا  
 الكرامة **والثاني نظره الى ذوات محارمه**  
 بنسب او رضاع او مصاهرة **وامته المبرورة**  
**فيمن رقبها** اي من السر والكلما الذي ينكحها  
 فحرم نظره اليه **والرابع النظر الى الاجنبية لاجل**  
**حاجة النكاح** فيجوز للشخص عند عزمه الى نكاح  
 امرأة ان ينظر الى الوجه واللسان منها ظاهرا او باطنا  
 وان لم تاذن له الزوجة في ذلك وينظر للامة على  
 نرجس النورس عند قصد خطبتها كما ينظر من الح  
 والخامس **النظر للمد او ان يجوز فقط العليل من الا**  
**الى المواضع التي يحتاج اليها** في المد او حتى مد اولة الفرج  
 ويكون ذلك بحضور محرم او زوج او سيد وان لا تكون



هناك امرأة تعالجهما **والسادس** النظر للشهادة عليها  
**فبطلان الشهادة** في جميعها عند مشاهدته بغيرها  
او ولادتها فان لم يمتد النظر لغير الشهادة فسقط  
وردت شهادته **والنظر للمعاملة** للمرأة في بيع او غيره  
**فيجوز** نظره لها وقوله **الى الوجه** منها **خاصة** يرجع  
للمعاملة والمعاملة **والتابع** النظر الى الامة  
**عند انبثاقها** اي شرابها **فيجوز** النظر الى المرافق  
**التي تحتاج** الى التعلق **فبطلان** طرافها وشعرها لا يجوز  
**فصل** فيما لا يصح النكاح **الاب** **ولا يصح عقد النكاح**  
**الابول** **عطل** عدل وفي بعض النسخ بولي ذكر وهو احتراز  
عن الانثى فانها لا تزوج نفسها ولا غيرها **ولا يصح**  
**عقد النكاح** ايضا **الاخصو** **شاهدي** **عدلي** وذكر  
المصنف شروط كل من الولي والشاهدين في قوله  
**ويقتصر الولي والشاهدان الى ستة شرائط**  
**الاول** **الاملاء** فلا يكون ولي المرأة صبيها كاختار  
او فيها يستثنى المصنف بعد **والثاني** **الباطل**  
فلا يكون ولي المرأة صغيرا **والثالث** **العقل**  
فلا يكون الولي مجنوناً سوا اطلق جونسه  
او تقطع **والرابع** **الحرية** **فلا يكون الولي عبدا**  
**في ايجاب النكاح** ويجوز ان يكون قابلاً في النكاح  
**والخامس** **الذكورة** فلا تكون المرأة والخمسة **وليعين**

قال من هو عليه ولا يحتاج  
الابولي وشاهد عدل  
وما كان

والسادس

**والسادس** **العدالة** فلا يكون الولي فاسقاً استثنى  
المصنف من ذلك ما يضمنه قوله **الا انه لا يقتصر**  
**كلام الرتبة الى الاسلام** **والولي لا يقتصر ككلام الامة**  
**الى امة السيد** فيجوز كونه فاسقاً وجميع ما سبق  
في الولي معتبر في شاهدي النكاح واما المفسر فلا  
يقدر في الولاية في الاصح **اولا** **الولاية** **اي حق الاوليا**  
**شرايين** **الاخ** **للأب** **بالترتيب** **الاب ثم الجد** **ابو الاب** ثم  
ابوه وهكذا او يقدم الاقرب من الاجداد على الابعد  
**ثم الاخ للاب والام** ولو غير بالشقيق كان اخضر  
**ثم الاخ للاب** **شرايين** **الاخ للاب والام** وان سفل  
**ثم العم** **الشقيق** **ثم العم** **للأب** **ثم ابنه** **اي ابن**  
**كل منهما** وان سفل **على هذا الترتيب** **تقدم** **ابن العم**  
**الشقيق** **على ابن العم** **للأب** **واذا عدم العصب**  
**من النسب** **قال الولي** **المعتق** **الذكر** **ثم عصبته** **على**  
**ترتيب** **هذه الاشياء** **رث** **اما المولات** **المعتقة** **اذ كانت**  
**حرة** **فيزوج** **عتيقها** **من يزوج** **المعتقة** **بالترتيب**  
**السابق** **في اوليا النسب** **فاذا ماتت** **المعتقة**  
**زوج** **عتيقها** **من له** **الولاية** **على المعتقة** **ثم الحاكم**  
**يزوج** **عند فقد** **الاوليا** **من النسب** **والولاة** **شرح**  
**المصنف** **في بيان** **المطالبة** **بكسر** **الحا** **وهي التماس**  
**الحاظ** **من** **المخطوبة** **النكاح** **فقال** **ولا يجوز** **ان يصرح**



**خطبة من** عن وفاته وطلاق بياض ارجي والتبرع  
ما يقع بالرغبة في النكاح كقولها لمعتده اريد  
نكاحي **ويجوز** ان تكون المنة عن طلاق رجعي  
**ان يعرض** بالخطبة **ويجوز** بعد انقضاء عدتها  
والتبرع ما لا يقع بالرغبة في النكاح بل عن المقتول  
الطالب للمرأة ويترأى فيك اما المنة الملية عن مواع  
النكاح وعن خطبة سابقة فيجوز خطبتها تبرعها  
ونصرها **والنساء على ضربين ثنيات وانكار** والقيس  
من زالت بكارتها بغير طهر حلاله او حرام والمسكر  
عكسهما **والسكر يجوز للاب والجد** عند عدم  
الاب اصلا او عدم اهليته **اجبار** فاما اب البكر علي  
النكاح ان وجدت شرط الاجبار تكون الزوجة  
غير موطوءة يقبل وان تزوج بكفوه مهر متلها من نقد  
البلد والقيس **لا يجوز** لوليها تزويجها الا بعد بلوغها  
**واذ نكحها** لا سكوته **والحيات** اي الحيوان نكاحهن  
**بالنصر** اربعة عشر وفي بعض النسخ اربعة عشر **سبع**  
**بالنصب** وهي الام **وان علمت والبنت** وان علمت  
اما المخلوقة من تازنا شخص فيجل له على الاصح لكن  
مع الكراهة وسوا كانت المربيها مطاوعة ادلا  
واما المرأة فلا يجل لها ولدها من زنا **والاخت** شقيقة  
كانت اولاد اولاد **والخاله** حقيقته او بتوسط كخاله

الصيغة  
سبع

الاب

**الاب والممة** حقيقته او بتوسط كعمته الاب **وبنت**  
**الاخ** وبنتك اولاده من ذكر وانثى **وبنت الاخت**  
وبنت اولادها من ذكر وانثى وعطف المصنف  
على قوله سابقا سبع قوله **وانت** اي  
والحيات بالنصر **انت** بالرضاع **وهي الام** **الرضع**  
**والاخت** **الرضع** وانما اقتصر المصنف على الاثنين  
لانهما عليهما في الابد والا فالسبع الحيوان بالنسبة  
مخوم بالرضاع ايها كما سياتي **الرضع** به في كلام  
المتن **والحيات** بالنصر **ربع** **بالصاهرة** **وهي ام الزوج**  
وان علمت امها سوا كانت من نسب او رضاع وسوا  
وقع دخوله بالزوجة ام لا **والزوجة** اي بنت الزوجة  
**اذا دخل بالام وزوجه** **الاب** وان علمت **زوجة الابن**  
واذا سفل والحيات السابقة حرمتهما على التابيد  
**واحدة** حرمتهما على التابيد من جهة الجمع فقط  
**وهي** **الزوجة** لا يجمع بينهما وبين اختها من اب او ام  
او غيرها بنسب او رضاع ولو رخصت اختها بالجمع  
**ولا يجمع** ايضا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها  
فان جمع شخصين من محرم الجمع بينهما بعقد نكاحها  
فيه بطل نكاحهما ولو لم يجمع بينهما بغير نكاحها مرتبا  
فانثاني وهو الباطل ان علمت السابقة فان جهلت  
بطل نكاحها وان علمت السابقة ثم نسبت منع



منها ومن حرم جمعها بنكاح حرم جمعها ايضا  
 بالوطي بلل اليمين وكذا الوكالت احداها زوجة  
 والاخرى مملوكة فان وطئ واحدة من المملوكتين  
 حرم الاخرى حتى تحرم الاولى بطريق من الطلوق  
 كبريها او تزويجها واسرارضا بطل كل بؤله **وحرما**  
**بالرضاع ما يحرم بالنسب** سبق ان الذي يحرم بالنسب  
 فيحرم بالرضاع ذلك السبع ايضا ثم شرع في عيوب  
 النكاح **الثلاثة** للخيار فيه فقال **وترد المرأة**  
 اى الزوجه **خمسة عيوب** احدها **بالجنون** سواء  
 اطلق وتقطع قبل العلاج او لا تخرج به الاثما  
 فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح ولو دام  
 خلافا للمثولي **والثاني** بوجود **الجذام** بهذا المعنى  
 وهو علة تحرم معها العضو ثم يسود ثم يتقطع  
 ثم يبتلى **الثالث** بوجود **البرص** وهو بياض  
 في الجلد يذهب مع عدم الجلد وما تحته من اللحم  
 تخرج البهق وهو ما يغير الجلد من غير اذها بآ  
 دمه فلا يثبت به الخيار **الرابع** بوجود  
**الرتف** وهو سواد محل الجماع يعظم وما عدا  
 هذه العيوب كالخبر والصيانة لا يثبت به الخيار  
**وبالرجل** اى الزوج **خمسة عيوب** **بالجنون والجذام**  
**والبرص** وسبق معناها وبوجود **الكب** وهو قلع الذكر

كله وبعضه والباقي منه دون المشغف فانه يوقد  
 فاكثروا لاختيار **وبوجود العتق** وهو بطلان العبد بغير  
 الزوج عن الوطئ في القبل بسقوط القوه الفاعله  
 بضعف في قلبه او الله ويشترط في العيوب  
 المذكوره الرفع فبها الى القاصي ولا ينزله الزوجا  
 بالنسب فبها كما يفتن فيه كلام الماوردي  
 وغيره لكن ظاهر النص خلافه **فصل في احكام**  
**الصدق** وهو نفع الصادق من كسر هلق شقيق  
 من الصدق بفتح الصاد اسم للشديد الصلب  
 وشرعا اسم لما لا واجب على الرجل بنكاح او وطئ  
 شبهه او موت **ويستحب تسمية المهر في عقد النكاح**  
 ولو في نكاح عبد السيد امته ويكفي تسمية اي شيء  
 كان ولكن يسى عدم التقص عن غشقة دراهم  
 وعدم الزيادة على خمسماية درهم خالصه واشهر  
 قوله يستحب يجوز اذ اعلا النكاح من المهر وهو  
 كذلك **فان لم يسم** في عقد النكاح مهر **اصح العقد**  
 وهذا معنى التقويض ويصير **والنكاح من الزوجه ثاردا**  
 البالغة الرشيدة كقولها لوليها زوجي ملكا  
 مهر او علي ان لا مهر لي فيزوجها الولي او ينفي  
 المهر او يسكت عنه وكذا الوفا لسيدة الامة  
 لشخص زوجها امته ولقي المهر او سكت



واذا صح التتويج **وجب المهر فيه ثلاثا شيئا**  
**ان يفرض الزوج به على نفسه** وترضى الزوجة وهو  
بما فرضه او يفرض الحاكم على الزوج ويكون المفروض عليه  
مهر المثل ويشترط علم القاضي بقدره اما فرض  
الزوجين بما يفرضه فلا يشتر **او يدخل الزوج بها**  
اي الزوجة المفروضه قبل فرض من الزوج الحاكم  
**فيجب لها مهر المثل** بنفس الدخول ويعتبر  
هذا المهر حال العقد في الاصح واذا مات احد  
الزوجين قبل فرض ووطئ وجب مهر مثل في الاصح  
والمراد بمهر المثل قدر يرغب به في مثلهما **وليس**  
**لاقل المصدق حد** معنى في اللفظ **ولا الاكثر حد**  
معنى في الكثرة بل الضابط في ذلك ان كل شيء يح  
جعل بمشام من عين او منفعة مع جعله صدقا  
وسبقه ان المستحب عدم التقصير عن عشرة دراهم  
وعدم الزيادة على جنسها به درهم **ويجوز**  
**ان تزوجها على متعة** لقامها القرآن **ويستقط بالطلاق**  
**قبل الدخول نصف المهر** اما بعد الدخول ولو مرة  
واحدة فيجب كل المهر ولو كان الدخول حراما  
كوطئ الزوج زوجته حال احرامها وحبيها  
ويجب كل المهر كما سبق بموت احد الزوجين  
لا بخلو الزوج بها في الحبيد واذا قللت الحرة  
نفسها

نفسها قبل الدخول بها لا يستقط منها ثلثا  
مما لو قلت الامة لنفسها او قتلها سبها قبل  
الدخول فانه يستقط منها **والوليبة على العرس**  
**مستحبة** والمراد بها طاعة يتخذ للعرس وقال  
الشافعي تصدق الولي به على كل دعوة لحادث سرور  
واقامها فلم يكثر شأه وللمقل ما ليسر وانواعها  
كثيرة مذكورة في المطولات **والاجابة اليها اي**  
**وليمة العرس وليمة** اي فرض عين في الاصح ولا  
يجب للاحل منها في الاصح اما الاجابة لغير وليمة  
العرس من بقية الولائم فليست فرض عين  
بل هي سنة وانما تجب الاجابة لوليمة العرس  
او نفس غيرها بشرط ان يخص الداعي الاعضا  
بالدعوة بل يدعونهم والعقرا وان يدعونهم في اليوم  
الاول فان اولم ثلاثة ايام لم تجب اجابته في اليوم  
الثاني بل يستحب ويكره في اليوم الثالث ويقتنه  
في الشهر وطه مذكورة في الطولات وقوله **الامن عذر**  
اي مانع من الاجابة لوليمة كانه يكون في موضع  
موضع الدعوة من يتاذي المدعوا ولا يلتزم به  
مجا المنة **فصل** في احكام القسم والنشوز  
والاول من جهة الزوج والثاني من جهة الزوجة  
ومعني نشوزها ارتقا محضا عن ادا الحق



الواحد عليها واذا كان في عصمة شخص زوجتان  
 فالتشريع عليه القسمة بينهما او بينهما حتى  
 لو اعز من عفتن او عن الواحدة فلم يفت عندن  
 ولا عندنا الحريتم ولكن يستحب الدليل على  
 من المبيت ولا الواحدة ايضا بان يبيت عندنا  
 او عندنا وادني درجات الواحدة ان لا يبيت  
 كل اربع ليال من ليلة **والشريعة في القسمة الزوجية**  
**واجبة** وتعمر الشريعة بالمكان تارة والارمان  
 اخرى اما المكان فيجوز الجمع بين زوجتين فالكثير  
 في مسكن واحد الا بالرضا واما الزمان فمن لم  
 يكن حارسا مثلا فماد القسمة في حقه التل  
 والتمار تبع له ومن كان حارسا فماد القسمة في حقه  
 التمار والتل تبع **ولا بد من الزوج ليلا على غير**  
**المستور** **لما في الزمان** فان كان لحاجة لعيادة ومحوها  
 لم يمنع من الدخول وجبته اذا طال مكثه قصر  
 من نوبة الدخول عليها مثل مكة فان جامع قصر  
 زمن الجماع لا تقصى الجماع الا ان يقصر زمنه فلا  
 يقضى **واذا اراد** من في عصمته زوجات **الستر**  
**ان يزوج بينهما** **ورجوع** اي سائر ما لا يزوج **لما في القرعة**  
 ولا يقضي الرجوع المسافر للتخلفا مدة السفرها  
 فان وصل مقصده وسار مقيما بان نوبة اقامته

كونه

بولاية او تقاب وحجز المكره بفتح الراعي دفع  
 المكره بكسرهما بهرب منه او استغاثه من عكسه  
 وخوذلك وظنه انه ان امتنع بها المكره عليه  
 فعل ما خوفه به وحصل الاكرام بالتخوف  
 بغير شديدا وحس او اتلاف مال وخوذلك  
 واذا ظهر من المكره بفتح الراعي اختار بان  
 اكره شخص على طلاق ثلاث فطلق واحدة  
 وقع الطلاق واذا اصد لطلاق بالسنة من مكلف  
 ووجدت تلك الصيغة في غير تكليف فان الطلاق  
 المعلق بها يقع والسكران ينفذ طلاقه كما سبق  
**فصل** في احكام الرجعة بفتح الراعي وكسرهما  
 وهي رجعة المرأة من الرجوع وشهرها والمرة الى  
 نكاح في عدة طلاق غير باين على وجه مخصوص  
 وخرج بطلاق وطى تشبهه والتفان فان استباح  
 الرطب فيهما بعد زوال المانع لا يسمى رجعة  
**واذا طلق شخص امراته واحدة او اثنتين فله**  
 بغير انهما **ما رجعتا** **لما في القرعة** **وتحصي** **الرجعة**  
 من الناطق بالغا لم يجر اجتناد وما تفرق منها  
 والاصح ان قوله المخرج رد ذلك لنكاحه وامسكتك  
 عليه يد يمان في الرجعة وان قوله ترو جئتك او كنتك  
 كشأنان وشرط الرجوع ان لم يكن اهلية النكاح

بيان لامحاطة بالاراء  
 الزنا والقول

تغليب

اركان الرجعة ثلاثة  
 زوج وحل وصيغة النكاح



بنفسه وحسينه فيصح رجعه السكران لا رجعة المرنه  
 ولا رجعة القبيح والمجنون لان كلامهما ليس افعالا  
 للفكاح بنفسه بخلاف السعيه والعبد في جميعها  
 صحيحه من غير اذن الولي والسيدة **فانما انقضت**  
**عدها اي الرجعية حتى له** اي زوجها  
**نكاحا بمقد جديد وتكون معه بعد العدة**  
**على ما بقى من الطلاق** سواء انقضت بزوج غيره  
 ام لا **وان طلقها زوجها لانا** ان كان حرا  
 او طلقته ان كان عبدا قبل الدخول او بعده  
**لم تحل له الا بوجوب خمس شرائط احدها انقضاء**  
**عدها منه اي المطلق الثاني تزويجها بغيره**  
**ثالثا والثاني دخوله اي الغير بها واسما**  
 بان يوليها عشقته او قدرها من شرطها بقبول  
 المرأة لا بد برها بشرط الانتشار في الفكر وكونه  
 المولى ممن يمكن جماعه لا طفلا **والرابع بينونها**  
**منه اي الغير والخامس انقضاء عدها منه فعمل**  
 احكام الایلا وهو لغة مصدر اي يولي اذا طلق  
 وشراها حلت وزوج يصح طلاقه ليعتد به من وطئ  
 زوجته في قبلها مطلقا او فوق اربعة اشهر  
 وهذا العن ما حو من قوله المصنف **واذا طلق**  
**ان لا يطل زوجته طليا مطلقا او قد قاي او طليا متديدا**  
 كونه

فان توافق ابنتها  
 فكمها على اذن الولي  
 والسيد صحيح

انه قيل على الایلا هو كذا في قوله  
 تعالى لم يولي من سائرهم تنصيح  
 اربعة اشهر فان فاوا فان الله تنصيح  
 رسما

وان طلقها  
 او طلقها  
 كونه

بعده تريد على اربعة اشهر **فمنه** اي المطلق  
 المذكور **مولا** من زوجته بالطلاق او عتق كقوله  
 وان وطئت فانت طالق او عتقته في حرقا او طلي  
 طلقته وعتق العبد وكذا لوقاله ان وطئت فانت طلاق  
 على صلاة او صوم او حج او عتق فانه يكون مولا  
 ايضا **ويوجد له اي يولي الولي حقا حرا كانا او عبدا**  
 في زوجة مطلقة للغير **ان سالت ذلك اربعة اشهر** لا محذور  
 وابتداوها في الزوج من الایلا وفي الرجعية  
 من الرجعة **ثم بعد انقضاء هذه المدة يحل المولى**  
**بيني الغيبة** بان يولي المولى عشقته او قدرها  
 من مطلقها بقبول المرأة **والثاني** ان كان  
 حلقه بالله على ترك وطئها او الطلاق **للمحلول**  
**عليها فاما السبع** الزوج من الغيبة والطلاق **طلق**  
**عليه الحاكم** طلقه واحدة وخمس فانه طلق منها **كثرت**  
 لم يقع وان امتنع من الغيبة ففعل امره الحاكم  
 بالطلاق **فعمل** في احكام الظهار وهو لغة  
 ما حو من الظهار وثم عا تشبيه الزوج زوجته  
 غيبوا البين بانني لم تكن حلاله **والظهار** **انما كان الظهار اربعة**  
**الزوج زوجته انت على كل ظهار امي** وهو الظهار  
 دون البين مثلا لان الظهار موضع الركوب  
 والزوج لم يركب الزوج **فانما اقالها ذلك** اي

من اطلق باهه تعالى  
 او صفاته او علقه على زوج  
 بطلاق



انت علي كذا فلهذا اسمي ولم يتبعه بالطلاق صارا  
بدا من زوجه ووزنته حينئذ الكفار وهي  
مرتبة وذكر المصنف بيان ترتيبها في قوله **والكفارة**  
**عقق رقبة مومن مسلمه** ولو باسلام احد ابويها  
**سليمه من العيوب المبرأ** العمل والكسب انما رايين  
**لان لم يجد** المظاهر الرقبة المذكور بان عجز  
عنهما حسا او شرعا فصار شهرين متتابعين ويعتبران  
الشهران بالمعلا ولوتفصل كل منهما عن ثلاثين  
يوما ويكون مومنها بعنة الكفار ومن الليل  
ولا يشترط بنية تتابع في الاصح **فان لم يستطع**  
المظاهر يوم الشهرين او لم يستطع تتابعها  
**فاطعام ستين مسكينا** او فقيرا **كل مسكين** او فقير  
**مد** من جنس الحب المخرج في زكاة الفطر وحينئذ  
فيكون من غالب قوة بلد المكون كبر وشعبه لا دقته  
وسوقه واذا عجز المكفر عن المصال الثلاث استقرت  
الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك عن خصلة  
فصلها ولو قدر على بعضها كمد طعام او بعض اخر منه  
**والعمل المظاهر وطبقا** اي زوجه او بنتي ظاهرا منها  
**حتى يكفر** بالكفارة المذكورة **فصل في احكام**  
القذف واللعان وهو لغة مصدر ما حو من اللعن  
اي البعد وشرعا كلمات مخصوصة جعلت مجدة

كقوله

للعن فلان كذا من لفظ قراشه والحق به العار واذا ان  
رسي اي قذف الرجل زوجته بالزنا فلهذا حد القذف  
ويقال انه ثمانون جلدة الا ان يعجز الرجل القاذف  
المبينة بقرينة القذف او يلاع عن الزوجة القذوفة  
وفي بعض النسخ او يلعن اباه الحاكم او من في حكمه  
كالهكم فيقول عنه الحاكم في الجامع **عن النبي**  
**في جماعة من الناس** اقلهم اربعة استشهد بالله  
**انهم لم يصادقوا فيما رميت به** زوجتي فلانة **اللعنة**  
واذا كانت حاضرة اشار اليها بقوله زوجتي هذه  
وان كان هناك ولم ينفية ذكره في الكلمات فقال  
**وان هذا الولد من الزنا وليس مني** ويقول الملامن  
هذه الكلمات **اربع مرات** ويقول في المرة الخامسة  
**بعد ان يعطيه الحاكف** او الحاكم بتوقيفه له من عذاب  
من الله تعالى في الآخرة **وانه** استشهد من عذاب الدنيا  
**وعلى لعنة الله** ان كنت من الكفار بين فيما رميت به  
**هذه من الزنا** وقوله المصنف علي النبي وجماعة ليس  
بواجب في اللعان بل هو من سنته ويتعلق بلعانه  
اي الزوج فان لم تلاع عن الزوجة خمسة احكام  
احدها **مقروط** الحد اي حد قذف الملاعة عنه  
ان كانت محصنة ومقروط النعني ان كانت غير  
محصنة والثاني **وجوب الحد عليها** اي جحد



حدها مسجلة كانت او كافرة انه لم تلعن **والثالث**  
**اول الالفاظ** وعبر عنه غير المعنى بالفرقة الحسنة  
 وهي حاصلة تظهر لا وباطنا وان كذب الملاعن  
 نفسه **والرابع في الولد** على الملاعن اما الملاعنة  
 فلا يفتنى عنها نسب الولد **والخامس في التحريم**  
 للملاعنة **على الابد** فلا يحل للملاعنة نكاحا ولا وليها  
 يملك اليمين لو كانت امة واسقطت لها وفي الطولك  
 زيادة على هذه الخمسة منها سقوط احصائها  
 في حق الزوج ان لم يتلا عن حق لوقته فيها بزا بعد  
 ذلك لم يتجدد **ويستقط الحرة عنها ان تلعن** اي تلعن  
 الزوج بعد تمام لعانه **فتقول** في لعانها ان كان الملاعن  
 حاضرا **الشهد باللعن ان فلانا هذا المنى الكاذبين**  
**فيما رماني بدمي** ويكرر الملاعنة هذا الكلام **اربع**  
**بعد اربعين مرة** ويقول في **المرة الاولى** من لعانها **عليك لعنة**  
**ابن الصديق والحكم** يخونيه لها من عذابه **الله في الاخر**  
**وانه اشد عذابا من الدنيا** **وعلى غضب الله ان**  
**من الصادقين** فيما رماني به من الزنا وما ذكر  
 من القول المذكور محله في الناطق اما الاخر  
 فيلحق عن با شارة مفهومة ولو بدل في كلمات  
 اللعان لفظ الشهادة بالالحلف يقول الملاعن احلف  
 بالله او لفظ الغضب باللعن وكلمة تقول كقولها

اول الله عليه السلام المتلافي  
 محتاج الى ايه اصح

لعنة الله

لعنة الله وقوله غيب الله على او ذكر كل من الغضب  
 واللعن قبل تمام الشهادة ان الاربع لم يسمع في الجميع  
**فصل** في احكام العتدة وانواع العتدة وهي لعنة  
 الاسم من اعتد وشرعا تزويج المرأة مدة يعرف فيها  
 براءة رجليها باقرا او اشهر او وضع حمل **والعتدة**  
**على ضربين** متوفى عنها زوجها وغير متوفى عنها  
**فالمتوفى عنها زوجها ان كانت حرة حائضا**  
**فعدت ثوبا** عن وفات زوجها **بوضع الحمل** كله حتى  
 تاتي ثوبين مع امكان نسبة الحمل للميت ولو احتملا  
 كمتى يلعن فلموات صبي لا يولد لمثله عن حامل  
 فعدت لها بالاشهر **بوضع الحمل وان كانت حايلا**  
**فعدت لها اربعة اشهر وعشرين** من الايام بلياليها وتغير  
 الاشهر بالاهلة ما امكن ويكمل المنكر للامني  
 يوما وفي المتوفى عنها زوجها **ان كانت حاملا فعدت لها**  
**بوضع الحمل** النسوة لصلب العتدة **وان كانت حايلا**  
**وهي من ذوات ابي صواحب الحيض فعدت لها ثلاثة**  
**قرو وهي الاطهار** فان طهرت طهر اياها في من  
 طهرها بنية بعد طهرها انقضت عتدة الطهر  
 في حيضة ثالثة او طهرت حايضا وانقضت  
 عتدها بطهرتها في حيضة رابعة وما بقي من حيضتها  
 لا يحسب قرا **وكانت** تلك العتدة صغيرة او كبيرة



لم تحفظ أصلا ولم تبلغ سن اليأس أو كانت متغيرة  
**أويسة** فعدتها ثلاثة أشهر رجلا ليه إن أنطبق  
طلاقتها على أول الشهر فإن طلقت في أواخر الشهر  
فعدته ثلاثة أشهر ويكمل المنكر ثلاثين يوما من الشهر  
الرابع فإن حاضت المعتدة في الأشهر وجب عليها  
العدة بالاقراء وبعد انقضاء الأشهر لم تجب الاقراء  
**والملقة قبل الدخول بها لعدة عليها** سواء  
باشرها الزوج فيما دون الفرج أم لا **وعدة الامة**  
الحامل إذا طلقت طلاقا رجعيا أو بائنا **بالحمل** أي  
بمنعه شرط  
نسبة الزوج  
العدة  
لعدة الحامل  
أي صريح  
في جميع ما سبق **وبالاقراء** يعني بقراءين والمبغضة  
وأم الولد كالامة **وبالشهر** عند الوفا  
ان تعدد بشهرين وخمس ليال وعدتها من الطلاق  
**بشهر ونصف** على النحر وفي قول شهران وكلام  
القائل يقتضي ترجحه وأما المصنف فجعله أولى  
حديث قال **فإن اعتد بشهرين** كان أولى وفي قول  
عدتها ثلاثة أشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي  
وعليه جمع من الأصحاب **فصل** في أحكام الاستبراء  
وهو لغة طلب البراءة وشرعا تزويج المرأة بتسبب  
حدوث الملك فيها أو زواله عنها فتعد أدبرة  
رسمها من الحمل والاستبراء يجب بتسبب أحدهما  
زوال الغرائز وسيأتي في قول المتن وإذا ما كان سبب

الامة

الامة السوء والسبب الثاني حدوث الملك وذكر  
المصنف في الحديث **من استبرأ من ملك أمته** بشرط  
بشهر أو ثمانية أو ثلث أو وصيه أو هبة أو غير ذلك  
من ذلك لعل له ولها ولو كان زوجا فحرم عليه  
أن يوطئها **والاستبراء** لها حتى يستبرأها  
**والاستبراء** ولو كانت تبار أو لو خبضة  
استبرأ بها بآتيها قبل بيعها ولو كانت منتقلة  
من حيي وأسرة **وإن كانت الامة من ذوات**  
**الشهر** فعدتها بشهر فقط **وإن كانت حاملة**  
فعدتها بلوضع وإذا اشتري زوجته من  
له استبرأوها أما الامة المروجة أو العتقة  
إذا اشتترها شخص فلا يجب استبرأوها حالا  
فإذا زالت الزوجية والعدة كان طلق الامة  
قبل دخول أو بعده وانقضت العدة وجب  
الاستبراء حيث نذر **وإذا ما كان سبب أم الولد**  
وليسنت في زوجية ولا عدة نكاح **استبرأ** حتى  
**نفسها كالامة** أي فيكونه استبرأوها بشهر  
إن كانت من ذوات الأشهر والأفحيفه إن كانت  
من ذوات الاقراء ولو استبرأ السيد أمته الموطوءة  
ثم اعتقها فلا يستبرأ عليها ولها أن تزوج **فصل**  
في أنواع المعتدة وأحكامها **وجيب**



**المعتدة العجبة السكنى في سكن فراها**  
 ان لا يفر بها **والنفقة** الا لا شرة فيل ملائمتها  
 او في اثنا عدتها وكما يجب لها النفقة يجب لها  
 بقية المونة الا الة التخليف **فصل في النفقة**  
**دونة النفقة الا ان تكون حواء** لما فتح النفقة  
 لها بسبب الحمل على الصحيح قبل ان تنفق  
 للحمل **ويجب على المتوفى نفقة زوجها**  
 وهو نفقة ما خوذ من الخد وهو المنع **وهو**  
**شوعا الامتناع من الزينة** بترك لباس  
 يتصدق به زينة كثوب ابيض واسود وبياض غير  
 المصبوغ من قطن وصوف وكتان **وايضا**  
 ومصبوغ لا يقصد للزينة **والامتناع من الطيب**  
 اي من استعماله في بدنه او ثوبه او طعامه او محل  
 غيره محرم اما المحرم كما لا يخال بالاثم الذي لا طيب  
 فيه فحرام **الا الحاجة** كرمه فيرخص فيه **فإن**  
 ومع ذلك فتستعمل ليللا ونسجه نهارا الا ان  
 دعت ضرورة لاستعماله نهارا او ليللا ان يخذ  
 على غير زوجها من قريب لها او اجني ثلاثة فاقبل  
 وتختم الزيادة عليها ان قصدت ذلك فان زادت  
 عليها بلا قصد لم يحرم **ويجب على المتوفى نفقة**  
**زوجها والمعتونة فلا زمة البيت** اي وهو

قال الله عليه وسلم  
 ليس الحامل المتوفى نفقا  
 زوجها نفقة صح

سكنى

السكن الذي كانت فيه عند الفاقة ان لا يفر بها وليس  
 للزوج ولا غيره اخراجها من سكن فراها  
 ولا لها خروج منه وان رضى زوجها **الا الحاجة** فيخرج  
 لها المخرج كان مخرج في النهار لشراطعام وكتان  
 ويبيع ثوب او قطن وخون لك ويجوز لها الخروج  
 ليلا الى زواجرها لقرل وحديث ونحوها بشرط  
 ان يرجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج ايضا  
 اذا خافت على نفسها او ولدها وغير ذلك  
 مما هو عند كونه في العلوات **فصل في احكام**  
**الرضاع** بفتح الواو كسرهما وهو لغة اسم لمن الثدي  
 وشرب لبنه وشرا وصول لبن ادمية مخصوصة وبه لغة ثافية  
 لحرف ادمي مخصوص وانما يثبت الرضاع بلبن علي **وجه مخصوص**  
 امراة حية بلغت تسع سنين ثمرية بركات  
 او ثوبا خلية او مروجة **واذا ارضعت المرأة**  
**بلبنها ولدا** اسوا شرب اللبن في حياتها او بعد موتها  
 وكان محلوبا في حياتها **والرضاع ولد** **ها بشرط**  
 احدها ان يكون له اسم الرضيع **دون الحولين**  
 بالا هلة وابند اوها من تمام الا نقصا للرضيع  
 ومن بلغ سنين لا يورث او نقصا عنه **نحوها** والشرا  
 الثاني ان يرضعه **مسن رضعا** **متفرقات**  
 واصلة خوف الرضيع وضبطه بالعرف فما قضى

انما الرضاع ثمانية  
 اشهر



يكونه روضة او رضاء اعني والافلا فلو قطع  
 الرضيع الارض فاصح بين كل من الخنس امرضا عن الشر  
 تعدد الارض فاصح **ويصير زوجها** اي الرضعة **الاولى**  
**والى كل من سبها** اي انتسب اليها بنسب او رضاع  
**وعبر عنهما** اي الرضعة التزوج الي المصمم **والاولى**  
 وان سئل ومن انتسب اليه وان علي **في دونه**  
**في دونه** اي الرضيع كاخوته الذين لم يرضعوا معه  
**او اعلا** اي دونه من كان اعلا **طبقة منه** اي  
 الرضيع كاعمامه ويندم في فصل محرمة النكاح  
 ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا فارجع اليه  
**فصل في احكام نفقة الاقارب** وفي بعض نسخ  
 المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده والنفقة  
 ما خردة من الاتفاقي وهو الاخراج ولا يستعمل  
 الا في الخير وللنفقة اسباب ثلاثة القرابة وملك  
 اليمين والزوجه وذكر المصنف السبب الاول  
 في قوله **ونفقة المهر** من الامل واجبة للوالدين  
**والمولودين** ذكورا كانوا او اناثا اتفقوا في الدين  
 او اختلفوا فيه **واجبة** على اولادهم **فاما**  
 الوالدون **فوجب نفقتهم بشرطي الفقر** وهو  
 عدم قدرتهم على مال او كسب **والرضاع** في مصدر  
 ومن الرجل زمايته اذا حصل له اذنة فان قدرها

في الرضعة  
 في الرضعة  
 في الرضعة  
 في الرضعة

على مال او كسب لم يجب نفقتهم **واما المولودون**  
**وان سئلوا فوجب نفقتهم** على الوالدين **بثلاثة**  
**شرائط** احدها **الفقر** والصغر فالولد الغني  
 الكبير لا يجب نفقته او الغنى **والجنون** فالغفل الباقيل  
 لا يجب نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله  
**ونفقة الوفيق** **والبهايم** **واجبة** فمن ملك رقيقا  
 عمدا او امة او مديرا او ام ولد او بهيمة وجب  
 عليه نفقته فيطعم رقيقه من غالب قوت  
 اهل البلد ومن غالب ادمه ويقدر الكفاية  
 ويكسوه من غالب كسوتهم ولا يلي في كسوة  
 رقيق ستر العورة فقط **ولا يكلف من العمل**  
**ما لا يطيق** فاذا استعمل المالك رقيقه نهارا  
 اراحه ليلا وعكسه وبرحه مينا وقت  
 الغيلولة ولا يكلفه دابته ايضا الا ما يطيق  
 عمله وذكر المصنف السبب الثاني في قوله **ونفقة الزوجة**  
**وهي مقدرة فان** وفي بعض النسخ **ان كان كالزوجة**  
**موسرا** ويعتبر بسارة بطول عمره كل يوم **فاما**  
 من طعمه واجبان عليه كل يوم مع ليلته المتأخرة  
 للزوجة مسلمة كانت او ذمية حرة او رقيقة  
 والمدان **من غالب قوتها** والمراد غالب قوت  
 البلد من حنطة او شعير او غيرهما حتى لا تقطع

في النفقة  
 في النفقة  
 في النفقة  
 في النفقة



في اهل ياديه يقتلونهم **ويجب للزوجة من الادم**  
**والكسوة ما جرت به العادة** في كل منهما فان جرت  
 عادة البلد في الادم بركت وشترج وجن ونحوها  
 اتبعت العادة في ذلك وان لم يكن في البلد ادم  
 غائب فيجب اللاتي في حال الزوج وتختلف الادم  
 باختلاف الاصول فيجب في كل فصل ما جرت  
 به الناس فيه من الادم ويجب للزوجة ايضا  
 البحر يلبق بحاله زوجها وان جارت عادة البلد  
 في الكسوة مثل الزوج بكتان او حرير ويجب  
**وان كان الزوج معورا** او يعتبر اعارته بطلوع خبر  
 كل يوم **فمد** اي فالواجب عليه لزوجته مد  
 طعام من غالب قوت البلد كل يوم مع ليلته  
 المتأخر عنه **وما يتادم به العسرون ما جرت**  
**به عادة قوم من الادم** ويكسوته ما جرت به  
 عادة قوم من الكسوة **وان كان الزوج متوسطا**  
 ويعتبر متوسطا بطلوع خبر كل يوم مع ليلته  
 المتأخر عنه **فمد** اي فالواجب عليه لزوجته  
 مد ونصف من طعام من غالب قوت البلد **ويجب**  
**لها من الادم الوسط ومن الكسوة الوسط**  
 وهو ما بين ما يجب على الموسر والعسير  
 ويجب على الزوج تمليك زوجته الطعام حبا

كعادة

اعلم

وعليه لمحمته وخبره ويجب لها الالة الخل وشرب  
 وطبخ ويجب لها مسكن يليق بها عادة **وان كانت**  
**من يخدم مثلها فحليها** اي الزوج **لغداها**  
 بحره او امة له او امة مستأجرة او بالانفاق  
 على من يحب الزوج فكن حرة او امة لخدمته ان رضي  
 الزوج بها **وان اعسر نفقتها** اي المستقبلة **فليها**  
 الصبر على اعساره وتنفق على نفسها من مالها  
 او تقترن من زعيم يبر ما انفقتة ذنبا عليه ولها  
**فسخ النكاح** وان افسخت حصلت المقارعة  
 وهي فرقة تسخ لا فرقة طلاق اما النفقة الماضية  
 فلا تسخ للزوجة بسببها **وكذا** للزوجة تسخ  
 النكاح **ان اعسر الزوج بالصدقة قبل الدخول**  
**بها** سواء علمت يساره قبل العقد ام لا **فصل**  
 في احكام الحضانه وهي لغة ما خوله من الممنون  
 بكسر الحاء وهو المذهب لضم الحضنة الطفل اليه  
 وشرا يحفظ من لا يشترق بل يامر نفسه مما يؤمنه  
 لعدم تمييزه كطفل وكبير **بجنون** **وان افاق**  
**الرجل زوجته ولد منها ولد فلهي اقوى** **فحصا**  
 اي بغيره بما يصح به بغيره بطعامه وشرا  
 وتغسل بدنه وتؤبه وتغري فيه وغير ذلك  
 من مصالحه ومونة الحضانه على من عليه

ان كان لها مال

ولده منها



نفقة الطفل إذا امتنعت الزوجة من حضانه  
 الحضانه ثم ولد لها تنقلت لامها تنقلا رسمه حضانه الزوجه  
 الى مضي سبع سنين وعبرها المصنف لان  
 التمييز يقع فيها غالبا لالكن المراهق انما هو على  
 سن التمييز هو احدى قبل سبع سنين او بعد ثلثا  
 ثلث بعد هذا بخير المميز بين ابويه فايهما اتقيا **علم اليه**  
 فان كان في احدى الابوين نقص كجنون فالحق للآخر  
 مادام التقى قايما به واذا لم يكن الاب موجودا  
 خيرا والولدين الجد والام وكذا يقع التمييز بين الام  
 ومن على حاشية النسب كاخ وعمر **وشرائط**  
**الحضانه سبع** احدها **العقل** فلا حضانه  
 للمجنونه اطلاق جنونها او تقطع فان اقل جنونها  
 كيوم في سنين لم يبطل حق الحضانه في ذلك والثاني  
**الحريه** فلا حضانه للرقيقه ولو اذنت سيدها  
 في البقاء ثلث الدين فلا حضانه فيه  
 والثالث **مسلم** الرابع **الصحة** **الحسن** **الحق**  
 العدله ابا طند بل تلحق العدله الظاهره  
 والسادس **الاقامه** في بلد المميز بان يكون اباؤه فلا  
 يقيم في بلد واحد ولو اراد احدها سفر فلا  
 حاجه لمخارجه طويلا كان السفر كانه او قصيرا ولا يترتب  
 كان الولد المميز وعمره مع المقيم من الابوين جتيه فالحضانه  
 محمود

يعود السافر منها ولو اراد احد الابوين سفر  
 ثقله فالاب اولى من الام حضانه فميزه بينهما  
**والشرط السابع المخلو** اي خلوا المميز من زوج  
 ليس من محارم الطفل فان نكحت شخصا من محارم  
 كعم الطفل او ابن عمه او ابن اخيه ورضي كل منهم  
 بالمميز فلا شطط حضانه فاما بطلان  
 شرط منهما اي السبعه في الام سقطت حضانه فخطا  
 كما تقدم شرحه مفصلا **كتاب** احكام  
**الحمايات** جمع جنابه اعلم من ان تكون قتلا  
 او قطع او جرحا **القتل على ثلاثة اقرب** لاربع  
 لها **محمد محض** وهو يصدر محمد بن محمد بن  
 ومعناه التمرد **خطا محض** **محمد خطا** ذكر  
 المستحق تقسيم العمد في قوله **فالعمد المحض** هو  
**ان يعمد الجاني الى ضربه** اي الشخص **بما**  
 اي شيء **يقتل به ضالبا** وفي بعض النسخ في الغالب  
**وبنصف الجاني قتله** اي الشخص بذلك الشرع وحشيد  
**فيم القود** اي القصاص **عليه** اي الجاني وط  
 ذلقة المصنف من اعلمنا بقصد القتل ضعيف  
 والراجح خلافه ويشترط الوجوب القصاص  
 في نفس القتل او قطع اطرافه اسلام او ايمان  
 فيمهد الحربي والمرتكب في حق المسلم **فان عني عند**

معنى البر في اللقه



ابن حنبل المجزي عليه عن الحاني في صورة العمد المحض  
**وجبت على القاتل دية مغلظة حالة في حال**  
**القاتل** وسيدكر المصنف بيان تعليلها **والخطا**  
**المحضر ان يرمى الى شئ كصيد فحبيب رجلا فقتله**  
**فلا قود عليه** الى ان يرمى بل **يجب دية مخففة** وسيدكر المصنف عليه  
بيان تخفيفها **على العاقلة موجب عليه في ثلاث**  
**سنين** تاخذ اخر كل سنة منها قدر ثلث دية  
كاملة وعلى الغني من العاقلة من اصحاب الذهب  
اخر كل سنة نصف دينار ومن اصحاب الفضة  
سنة دراهم كما قال المتنولي وغيره والمراد  
بالعاقلة عصابة الحاني الاصلية وفرد **وعمد**  
**الخطا ان يقصد فيه ما يقتل فيه** بقصبا خفيفة  
**في موت المفروب فلا قود عليه بل يجب دية مغلظة**  
**على العاقلة موجب في ثلاث سنين** وسيدكر المصنف  
في بيان تعليلها ثم شرع المصنف في ذكر من يجب  
عليه القصاص اما حوز من اقتصاص الاثر  
تتبعه لان المجزي عليه يتبع الجنابة في اخذ ثلثها  
فتاة **وشرايط وجوب النكاح في القتل اربعة**  
وفي بعض النسخ فصل وشرايط وجوب القصاص  
الربع الاول ان يكون **القاتل بالغا** فلا قصاص على  
صبي ولو قاتل انا الان صبي صدق به عليه الثاني

غالبا  
مطل

ان

ان يكون القاتل **عاقلا** فمقتسم القصاص من مجنون  
الا ان يقطع جنونه فيقتل منه من افاقته  
ويجب القصاص على من زال عقله شرب مخمر  
منعقد في شربه فخرج من امره بعد طهر  
فان شرب شيئا ظنه غير مسكر قاتل عتله  
**فلا قصاص عليه** والثالث ان لا يكون القاتل  
**والد المقتول** فلا قصاص على والد يقتل ولده  
وان سفل الولد قال بن كج ولو حكم قاص يقتل والد هو  
تقص حكمه **والرابع ان لا يكون المقتول انقص من القاتل**  
**بغير او رقة** فلا يقتل مسلم بكافر جريما كان  
او ذميا او معاهدا فلا يقتل حريق ولو كان  
المقتول انقص من القاتل بغيره او صغره او طول  
او قصر مثلا فلا عسيرة بذلك **وتقتل الجماعة**  
**بالواحدة** كذا فيكم وكان فعل كل واحد منهم لو اتوا  
كان قتلا ثم اشار المصنف لقاعدة من قوله  
**وكل شخص جري القصاص بينهما في النفس** يعني في الاثر  
**فان تملك النفس فكما يشترط في القاتل**  
كونه مكلفا وجببذ فمن لا يقتل شخص لا يقطع  
بطرفه **وشرايط وجوب القصاص في الاطراف اربعة**  
**الشرايط المذكورة في قصاص النفس اثنتان** احدهما  
الاشتراك في الاسم الخاص للطرف المظروع وبنيه

قال سواد عليه وسلم ليس القاتل  
في تركه المقتول شئ



المصنف بقوله **اليمنى باليمن** أي يقطع اليمن  
مثلا من اذن او يد او رجل باليمن من ذلك  
**واليسرى** معاذ لير باليسرى متاذ او جفد  
فلا يقطع اليمن بيسرى ولا علسه **والثاني**  
**ان لا يكون باحد العرفين شال** فلا تقطع يدا  
او رجل صحيحة شالا وهي التي لا يحمل لها اما  
الشلا فتقطع بالصحيحة على الشهور الا انه  
يقول عدلا من اهل الخبرة ان الشلا اذا تقطعت  
لا يقطع الدم بل يفتح افواه العروق ولا ينسد  
بالخشب ويستترط مع هذا ان يقطعها مستوية  
ولا يترك اشبار للشكل ثم اشبار المصنف لقاعد  
بقوله **وكل عضو اخذ** أي قطع من **منه** كير في  
وكوع والامع مل له الاقصا في فيه واعلم ان مجاح  
الراس والوجه عشرة خارجيه بمنى لا وتهم ياتق  
الجلد قليلا ود اصبه يد منه وبافعه تقطع  
اللحم ومثلا حمة تقوص منه وسماق يقطع  
الحندة التي بين اللحم والعظم وموضحة بوضع  
العظم من اللحم وهاشمة تكسير العظم سوا  
او ضحته ام لا ومتقلة تقفل العظم من مكان  
الي مكان اخر وما سومة تبلى خريطة الدماغ  
المسمات ام الراس ود امفة بغين متغيرة بحرفه

تذ

تلك الخريطة وتصل الى ام الراس واستثنى المصنف  
من هذه العشرة ما يضمنه **والانفاس في الخرج**  
أي المذكورة **الا في الموضحة** فقط لا في غيرها  
من بقية العشرة **فصل** في بيان الدية  
وهي المال الواجب بالحياة على من قتل او طرف  
**والدية على من قتل مغلظة** **والمتغلة** لانها ثالثة لها **فالمغلظة**  
بسبب قتل الحر الذكر المسلم بمائة  
**من الابل** والمائة مثلثة ثلاثون حقة وثلاثون  
**حقة** وسبق معنا في كتاب الزكاة **واليعون**  
**خليفة** بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء وسرها  
المصنف بقوله **في بطونها اولادها** والعين ان لا  
ربعين حوامل وينبت حملها يقول اهل الخبرة  
بالابل **والمتغلة** بسبب قتل الحر المسلم  
**مائة من الابل** والمائة خمسة عشر و **خيزعه**  
**وعشر** **عشر** بنت لهون **وعشرون**  
**بنت وعشرون ابن لميون** وسبي وجبت الابل  
على قاتل او عاقلة اخذت من الابل من وجبت  
عليه وان لم يكن له ابل فيؤخذ من غالب ابل  
بلده بلدي او قبيله بدوي بيان له يمكن  
في البلدة او القبيلة ابل فيؤخذ من ابل غالب  
اقرب البلاد والقبائل الي موضع المودية **فانه عد** **مت**

حقة وعشرون



**الابل انتقل الي قيمتها** وفي نسخة اخرى فاذا اعوز  
 الجلد الابل انتقل الي قيمتها هذا ما في القول  
 الجديده وهو الصحيح **وقيل** في القديم **ينتقل الي**  
**الدينار** في حق اهل الذهب **او ينتقل الي الفضة**  
**الذدرهم** في حق اهل الفضة سواء فيما ذكر **القيمة**  
 المخلصة والمخففة **وان غلطت** على القديم  
**زيد عليها الثلث** اي قدره وتعلق **دية المظلمة**  
 في ثلاثة مواضع احدها **اذا قتل في الحرم** اي حرم مكة  
 اما القتل في حرم المدينة او القتل في حال  
 الاحرام فلا يعلق فيه على الاصح والثاني **مذكور**  
 في قول المصنف **او قيل في الاشهر الحرم** اي دية  
 الغنمة وذي الحجة والحرم وربيع الثاني  
 مذكور في قوله **او قتل قريبا له** ذارحم حرم  
 بسكون الميم فان لم يكن الرحم محرم كانت  
 العم فلا تعلق في قتلهما **ودية المرأة** والقتل المشكل  
**في النصف من دية الرجل** لقسا وجزم ما في زيد  
 حرمة مسلمة في قتله محمد وشبهه خمسون  
 من الابل خمس عشرة حقة وخمس عشرة  
 حذعه وعشرون حوامل وفي قتل خطا عشر  
 خلفه بنات مخاض وعشرين بنات لبون وعشر  
 بنولبون وعشر حقات وعشر جذاع **ودية**

فني الدناير الف  
 وثلاثة اشهر وثلاث  
 وثلاثون دينار  
 وثلاث دنانير وفي  
 الفضة ستة عشر  
 الف درهم

اليهودي

**اليهودي والنصراني** والمستامن والمعاهد **ثلث**  
**دية المسلم** ودية **اليهودي** **ثلث عشر دية المسلم**  
 قتل وجرا واحص منه خمس دية الدمي وتكمل تلك  
 دية النفس وسبق اقاماية من الابل **في قطع**  
 كل من **اليدين والرجلين** ويجب في كريد او رجل خمسون  
 من الابل وفي قطعهما مائة من الابل وتكمل الدية  
 في قطع **الانف** اي في قطع الاذن منه وهو المارث  
 وفي قطع كل من طرفيه والحاجز ثلث دية وتكمل  
 الدية في قطع الاذن او قطعها بغير ادخال  
 وجب ارشده وفي كل اذن نصف دية والا فرق  
 فيما ذكر بين اذن السمع او غيره ولو ابليس  
 الاذنين بجناية عليهما ففيهما دية **والعينين**  
 وفي كل منهما نصف دية وسوا في ذلك غير احول  
 او اعور او اغمض **والخفوة الاربعة** وفي كل خفين  
 منها ربع دية **واللسان** لئلا يطق سليم الذوق  
 ولو كان اللسان لا الشع او ارت **الشفقة**  
 وفي كل منهما نصف دية **وذهاب الكلام** كله وفيها  
 بعقده يقسطه من الدية والحروف التي توضع  
 الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة  
 العرب **وذهاب البصير** اي ذهابه **من**  
 من احدهما ففيه نصف دية والا فرق في العينين

من العينين اما  
 ذهابه فم



بين صغيرة وكبيرة وعين شيخ او طفل **وذهاب**  
**السبع** من الالة نين وان تقص من اذن واحدة  
سنة وضبط منتجعي سماع الاخرى وجب  
قسطه التقاوتة راحة بتسبته من الديه  
**وذهاب الشئ** من المتخمين واذ تقص الشئ وضبط  
قدري وجب قسطه من الديه والاحكامه **ونها**  
**العقل** فانه لا يخرج على الواس له اثنى مقدار  
او حكومة وجبت الديه مع الارش **والفكر** السلام  
ولو ذكر صغير وشيخ وعشرين وقطع الحشفة  
كالذكر في قطعها وحدها دية **والاشبين**  
ابر البعيتين ولو من عكبين ومحبوبه وفي قطع  
احدهما نصف دية **وفي الموضحة** من الذكر المسلم  
الحرق **السن** منه خمس من الابل اذ هاد كل عضو  
**لانتفعة فيه** كل من دعي جزو من الديه تسبته  
الي دية النفس تسبته فقصها الي الجنابة من قيمة  
الجني عليه لو كان في قسطا بضعاته التي هو  
عليها فلو كانت قيمة الجني عليه بلا جنابة  
على يده مثلا عشرة وبدو بها تسعة فالتقص  
عشرة **فوجب** عشر دية النفس **وديه العبد**  
المعصوم **قيمتة** والامة كذلك ولو فراد  
قيمة كل منهما على دية الحر ولو قطع ذكره عبد

الانبياء

والانبياء ومب قيمتان في الاظهر **وديه الجنين**  
**الحر** المسلم تبعه لاحد ابويه ان كانت امه هو  
معصومة حال الجنابة حرة **عشرة** اي تسعة  
من الرقيق **عبد** **وامه** سليم من عيب مبيع وشترط  
بلوغ الفرم نصف عشر الدرية فان فقدت الفرم وجب بدلها  
على عاقلة الجاني **وديه الجنين الرقيق** **قيمتة** امه  
يوم الجنابة عليها ويكون ما وجب لسيدها  
وتجب في الجنين اليهودي او النصراني عشرة ثلث  
عشرة مسلم وهو عبيد وثلاثين بعير **فصل**  
في احكام التسامة وهي ايمان الدماء **واذا اقرت**  
**بدمعوي الدم** لوث بمثلته وهو لغة الضعف وشرا  
قرينة تدل على صدق المدعي بان توقع تلك  
القرينة في القلب صدق في هذا الشار  
المصنف يقول **يتبع به في النفس صدق المدعي**  
بان وجد قنبل او بضعه كراسه في محلة متصلة  
عن بلد كبير كما في الروضة لاصلا او وحيد  
في قرية صغيرة لا عداية ولم يشاكرهم في القرية  
عشرهم **طفل المدعي** **خمس** **ممن** ولا يتبرط  
من الاثقال الذهب ولو قتل الايمان جعوت  
من الخائف او انما يد منه بني بعد الاقامة  
هلي ما مضى منها ان لم يعزل القاضي الذي

شروط الدية خمسة اكل الدية  
وان يكون مغللة وان يكون امة  
معنا الشئ الوهم ان لا يضاف  
حرة اسوي وان يكون دلا  
هذا المدعي والمدعي عليه  
الاحكام الستة من القنا  
مكنه ان يخطب  
قال الله عليه وسلم البيعة  
والبيعت على من اكل الا في القنا



وقعت النسامة عنده فان عزل رولي غيره وجب  
استينافها **واذا اطلق الدعي استحق الدية ولا تقع**  
**النسامة في قطع الطريق وان يكن بغير الموت**  
**قاله ابن علي المدعي عليه** فاحلف خمسين يمينا **وعلى**  
**قاتل النفس الحرة** غمده او خطا او شبهه **معد كفا**  
ولو كان القاتل صليبا او مجنونا فديته الولي عتقا  
من مالها والكفارة **مقتى رتبة مومنة سالية**  
**من الميود المفترقة** اي الخلة بالعمل والكسب **ان لم**  
**تجد ما فصيما** **مقتضى** بالعدل **مقتضى العين** بعينه  
كفارة ولا يشترط نية التبايع في الاصح فان عجز  
المكفر عن صوم الشهرين كحرم او لحقه بالصوم  
مشقة شديدة او خاف زيادة المظنة كعسر  
باطعام متين مسكينا او فقيرا يدفع لكل  
واحد منهم مد امن طعام يجزيه في الغلة ولا يطعم  
كافرا ولا كاهنا شيعيا ولا مطلقا **كتاب**  
**الحدود** جمع حد وهو لغة المنع وسميت  
الحدود بذلك لئلا يمنعها من ارتكاز الفواحش وهذا  
المصنف من الحدود **بحد الزنا** المذكور في اثنا قوله  
**والزاني على ضربين محصن وفري** **فالمحصن** **رسمي**  
قريبا انه ابالغ العاقل الحر الذي غيب حشوته  
او قدرها من مقلوعها بقبيل في نكاح صحيح

حد

**حد الزنم** **بحد** معتدلة لا بحصر صغير ولا بجنس  
**وغير المحصن** من رجل وامرأة **حد مائة جلده**  
سميت بذلك لانها بالخط **وتعيب عام** اليأسفة  
قصر فاكتر من ايام الامام وتكسبه مدة العام من اول  
سفر الزاني لامن وصوله مكان التوب والاولي ان يكون  
بعد الجلد **وشرايط الاصل** **اربع** الاول والثاني  
**البوغ والعقل** فلا حد على صبي ومجنون بل يود  
بانه بما تخرجها على الوقوع في الزنا **والثالث الحر**  
فلا يكون الرقيق والمعتق والمكاتب وام الولد  
محصنا واذ وطئ كل منهما في نكاح صحيح **والرابع**  
**وجود الوطئ** من مسسة او ذمى **في نكاح صحيح**  
وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح واراى بالوطئ تعيب  
الحشمة او قدرها من مقلوعها بقبيل وخرج  
بالصحيح الوطئ في نكاح فاسد فلا يحصل به التحمين  
**والعبد والامة حدان نصف حد الحر** **فحد**  
كل منهما خمسون جلده ويغري نصف عام ولو قال اني  
المصنف ومن **حد** فيه رق الخوا كان اولي يقيم المكاتب  
والمعتق وام الولد **وحكم اللواط** **واثبات الهائم**  
**حكم الزنا** فمن لاط بغير بان وطئ في دبره حد على  
المذهب ومن اتى بهيمة حد على ما قال المصنف  
لكن الرأى انهم يغري **وسوطي اجنبية فيما دون**







شرط في السارق وذكر المصنف شرط القطع بالسرقة  
في قوله **وان يسرق نصابا قيمته ربع دينار او خالصا**  
مضروبا يسرق قد را مغشوشا يبلغ خالصه ربع  
دينار مضروبا او قيمته من حرز **مثله** فان كان  
المسروق بهما او مساجدا او شارع اشترط في احواله  
دوام الحفظ وان كان محميا كبيت كنيسة لمعتاد  
في مثله وثوب ومتاع وصنفه شخص بربيه  
مثلا ان لاحظته بنظره له وقتا فوقتا وكذا يكن  
هناك اكد عام طارئين فهو بحرز والافلا وشرط  
الملاحظة قدرته على منع السارق ومن شرط  
المسروق ما ذكره المصنف بقوله **لا يملك له فيه**  
**ولا يشبهه** اي للسارق في مال المسروق منه  
فلا قطع بسرقه مال اصل ووقع للشارق والاسرقه  
واقبق مال سيده **وتقطع** من السارق يده اليمنى  
من محل الكوع بعد خلعه منها بحبل حرز  
وانما تقطع اليمنى في السرقة فان سرق ثوبا  
بعد قطع اليمنى قطعت رجله اليسرى بحديدة ماضية  
دفعه واحدة بعد خلعهما من مفصل القدم فان  
سرق ثا لثا قطعت يده اليسرى بعبه خلعهما  
فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى بعد خلعهما  
ويمنس محل القطع بربيه او ذهني مغلي فان سرق  
بعد

وقيل مثل صنف

**بعد ذلك** اي بعد الرابع **عشر** وحديث الامر يقتله  
في المرة الخامسة منسوج **فصل** في احكام قاطع  
الطريق ويسمى بذلك لا امتناع الناس من سلوك  
الطريق خوفا منه وهو مسلم مكلف له سلوكه  
ولا يشترط فيه كورة ولا عدد يخرج من قاطع  
الطريق المتكلس الذي يتعرض القافل ويتمادى  
الهرب فليس بقاطع الطريق وقطع الطريق على  
اربعة اقسام الاول مذكور في قوله **ان قتلوا**  
اي عمدا اي عمدا وانما من يكافؤ **ولم يوقدوا**  
**قتلوا** ختموا وان قتلوا خطأ او شبه عمدا او من لم  
يكافؤ لم يقتلوا والثاني مذكور في قوله **وان**  
**قتلوا واخذوا المال** اي نصاب السرقة فاكثرت قتلوا  
**وصلبوا** على خشبة ونحوها لكن بعد غسلهم وتغيبهم  
والصلاة عليهم والثالث مذكور في قوله **وان اخذوا**  
**المال ولم يقتلوا** اي نصاب السرقة فاكثرت من حرز  
مثله ولا شبهة له وفيه **تقطع** اي يدهما **رجلهم**  
**من خلاف** اي يقطع منهم اولا اليد اليمنى والرجل  
اليسرى فان عادوا فبسرهم وبغناهم يقطعان فان  
كانت اليمنى او الرجل اليسرى ينقوذة التقي بالموجوده  
في الامع والرابع مذكور في قوله **فان اخافوا** المارين  
في الطريق **ولم ياحذوا** منهم **مالا** ولم يقتلوا نفسا



حبسوا في غير موضع **وعزروا** اي حبسهم  
 الامام وعزروهم **ومن تاب منهم** اي قطع الطريق قبل  
 القدرة من الامام عليه **سقط عنه الحدود**  
 اي العقوبات المختصة بقطع الطريق وهو تحت قبله  
 وملكه وقطع يده ورجله ولا يسقط باقي الحدود  
 القولية تعالى كزنا وسرقه بعد التوبة وهم من قوله  
**واخذ** بضم اوله **بالخقوق** اي التي تتعلق بالادب  
 كفصام وحذف وروى انه لا يسقط شيء  
 منها من فاعل الطريق بتوبته وهو كذلك **فصل**  
 في احكام الصياله والتلافه اليها **ومن قصد** بضم  
 اوله **بأدب في نفسه او ماله او غيره** اي مال  
 عليه شخص يريد قتله او اخذ ماله وان قل او طبع  
 حرمه **فقاتل عن ذلك** اي بقصد او ماله او حرمه  
**وقتل الصياله** عليه ذلك **دفع الصياله فلا ضمان**  
**عليه** بقصاص ولا دية ولا كفارة **وعلى ركب**  
**الدابة** سواء كان مالكها او مستعيرها او مستأجرها  
 او غاصبها **ضمان ما تلفته دابته** سواء كان التلف  
 بيدها او رجلاها وغير ذلك ولو بالثأر او رثت بطريق  
 قتلته بذل لنفسه او ماله فلا ضمان **فصل في احكام**  
 البغاة وهم فرقة مسلمون مخالفتوا الامام العادل  
 ومفر البغاة باغ من البغي وهو الظلم **وباعيل** بفتح

ما قبل

ما قبل اخوه **اهل البغي** اي ثقاتهم الامام **بثلاثة**  
**كسر ايم** احدها **اذا يكونوا في منفعة** بان يكون لهم شوكه  
 بقوة وعدده وعتاقه فيفسد وان يكن المطاع اما  
 ما منصوص به بحيث يحتاج الامام العادل في ردهم  
 لطاعته الي كلفة من بذل مال وتحويل رجال  
 فان كانوا قادرين على فعله فليسوا بغاة **والثاني**  
**ان يخرجوا عن قصد الامام العادل** اما بترك اقتياد  
 لهم او بمنع حق توجه عليهم سواء كان الحق ماليا  
 او غيره كحد وقصاص **والثالث اذا يكونوا لهم**  
 اية البغاة **تأويل ما ينع** اي يحتل كما عبر به  
 بعض الاصحاب لطالبته اهل صف يزيد عثمان  
 حيث اعتقدوا ان عليا رضي الله عنه يعرف من قتل  
 عثمان فان كان التأويل قطع البطلان لم يعتبر  
 بل صاحبه معانده ولا يقاتل الامام البغاة  
 حتى يبعث اليهم امرا فظنا يسألهم ما يكونونه  
 فان اذكر والهم مظلمة هي السب في امتناعهم  
 من طاعته ازالها وان لم يذكروا شيئا وصروا  
 بعد ازالة المظلمة على البغي بغيرهم ثم اعلمهم  
 بالقتال **ولا يقتل اسيرهم** اي البغاة فان قتله  
 شخص عادل لا قصاص عليه في الاصح ولا يطلق  
 اسيرهم وان كان صبيلا وامراة حتى يقتضى الحرب



ويتفرق جميعهم الا انه يطيع الاسير مختار اجتماعه  
 الامام **ولا يقتلهم** ويرسلهم وحياتهم  
 اليهم اذا انقضت مواسم غلبتهم بتفرقهم او  
 ودعهم للطاعة ولا يتقاتلون بعظيمهم ومخيفهم الا ان  
 فيقاتلون بذلك كان قاتلونا او احاطوا بنا **ولا يذوق**  
 على **جرحهم** والتدقيق بقصم المتلويهم  
**فصل** في احكام الردة وهي اربع انواع الاولى ومعناها  
 في اللغة الرجوع عن شيء الى غيره ونشر ما قطع الاسلام  
**بنية** كمن اوفى له مكفرا ففعل كذا كسجد اصبغ سوا  
 كان لوجه الاستهزاء او العباد او الاعتقاد كمن  
 اعتقد جد وث العاصم **ومن ارتد عن الاسلام** من رجل  
 او امرأة كمن انكر وجود الله تعالى وكذب رسولا  
 من رسل الله او حلل محرمات الاجماع كالزنا وكرب  
 الخمر او حرم حلال الاجماع كالنكاح والبيع **استيب**  
 وجوبها في الحالة في الاصح فيهم طوعا وبلا الاصح في الاول  
 انه ليس بالاستثنائية وفي الثانية انه محمول **ثلاثا**  
 اعم الى ثلاثة ايام **فان تاب** بعوده للاسلام بان  
 اقربا اليها دين على الترتيب بان يومين بالله ثم  
 برسوله ثم ان علس لم يرجع كما قال النووي في شرح  
 المذهب في الكلام على نية الوضوء **الا** بان لم يثبت  
 المرتد **قتل** اية قتله الامام ان كان حرا يرب عنقه

لانه

لا باعراق ونحوه فان قتله الامام ضرر وان كان المرتد  
 فقتلها جاز للسيد قتله في الاصح ثم ذكر المصنف  
 حكم النكاح للفصل وغيره في قوله **ولا يغسل ولم**  
**يسل عليه ولم يدفن في مقابر المسلمين** ذكر غير  
 المصنف حكم تارك الصلاة في ربع العبادات واما  
 المصنف فذكره هنا فقال **فصل وتارك الصلاة**  
 المعصية السادسة باحدى الخمس على ضربين احدهما  
**ان يتركها** وهو مكلف غير معتقد لوجوبها في حكمه  
 اية التارك لها **حكم المرتد** وسبق قريبا بين حكمه  
**والثاني ان يتركها** كسلاحته يخرج وقتها حال كونه  
 معتقدا لوجوبها **فيستاب** فان تاب وصلى  
 وهو تقبيل للتوبة **والا** اي ولم يرتب قبل جدا  
 لا كرا **وكان حكمه حكم المسلمين** والدفن في مقابرهم  
 ولا يغسل فيه وله حكم المسلمين ايضا في الغسل  
 والشكفين والصلاة عليه **فصل احكام الجهاد**  
 وكان الامر به في عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بعد الهجرة فوفى كفاية واما بعده فللكفا  
 حالان احدهما ان يكون ببلادهم فالحكماء فمن  
 كفاية على المسلمين في كل سنة فاذا فعله من فيهم  
 كفاية سقط المخرج من الباقيين والثاني ان يدخل  
 الكفار بلدة من بلاد المسلمين او يترلو اقربا



منها فالجهاد حبيب عند فرض عين عليهم فليؤم أهل  
 ذلك البلد الدفع للكفار بما يمكن منهم **وشر ارجل**  
**وجوب الجهاد سبع خصال احدها الاسلام** فلا جهاد على  
 كافر **والثاني المبلغ** فلا جهاد على صبي **والثالث**  
**القتل** فلا جهاد على مجنون **والرابع الحرية** فلا  
 جهاد على رقيق ولو امره سيده ولا مبعوض ولا  
 مدبر ومكاتب **والخامس الذكورية** فلا جهاد على امرأة  
 وخفي مشكل **والسادس النجاسة** فلا جهاد على  
 مرتد يجرى من نفسه على قتال وركوب لا يمشقة  
 شديدة كمن مطبقه **والسابع الطاقة** للقتال  
 فلا جهاد على اقلع يدمكلا ولا على من عدم اية  
 القتال كاستلاح ومركوب ونفقة **ومن اسير**  
**من الكافر على غير حرب لا يجبر فيه للامام** وفي بعض النسخ  
 يبدل يكون يصير **رقيقا بنفسه** السبي اعيالا  
**وهم الصبيان والنساء** من صبيان الكفار ونساءهم  
 ويحقق بما ذكر المختار والمجانين وخرج بالكفار  
 نساء المسلمين لان الاسر لا يبيح في المسلمين  
 وضرب لا يوقف **بنفس السبي** وهم الكفار الاصليون  
**الرجال البالغون الاحرار العاقلون والامام عليهم**  
**مخير بين اربعة اشياء** احدها **القتل** بغير رغبة لا بغيره  
 وتغريقه مكل **والثاني الاسترقاق** وحكمهم بعد

الاسترقاق

الاسترقاق كبقية اموال الغنيمة **والثالث المن** عليهم  
 بتخليه سبيتهم **والرابع الغنى** اموال الملة او بالمال  
 الاسرى من المسلمين ومال فدايتهم كبقية اموال  
 الغنيمة ويجوز ان ينادي مشركا واحدا عسلا او اكثر  
 ومشركون مسلم **بفعل** الامام **من ذلك ما فيه**  
**المصلحة** للمسلمين فان بقي عليه الاخط حبيبهم  
 حتى يفلح له الاخط فيفعله وخرج بقولنا  
 طبقا الاصليون الكفار غير الاصليين كالمزنية  
 فيطالهم الامام بالاسلام فان امتنعوا قتلهم  
**ومن اسلم من الكفار قبل الاية اسرا للامام**  
**له اربعة احوال** **روحه وصغار اولاده** عن  
 المسيحي وحكمهم باسلامهم تبعاله بخلاف  
 الباليغي من اولاده فلا يبعثهم باسلام ابيهم  
 واسلامهم الجدة بعصم ابيهم الولد الصغير واسلام  
 الكافر لا يبعثهم زوجته من استرقاها ولو كانت  
 حاملا فان استرقت انتزع نكاحه في الحال **وحكم**  
**للمسيحي بالارلام** عنده **وجوز ثلاثة اشياء** احدها ان يسلم  
**الحد اربعة** فيحكم باسلامه تبعاتها واما من  
 بلغ مجنونا او بلغ عاقل لا ثم جن فكالمسيحي والسبي  
 الثاني مذکور في قوله **او بسبي مسلم** حال كون  
 الصبي منفردا **عن ابيه** فان سبي الصبي مع احد



أبوية فلا يتبع الصبي الثاني له ومعنى كونه مع الله  
أبوية أن يكونا في جيش واحد أو في غنيمته واحدة  
لأنه ما لكهما يكون واحد أو لوسيلة دس وحمله  
الجدار الاسلام لم يحكم بالسلامة في الأفع بل هو  
على دين الساي والسحب الثالث مذکور  
في قوله **أبو حجة** أي الصبي **لغيطا في دار**  
**الاسلام** وإن كان فيها أهل دمه فإنه يكون مسلما  
مسلمها وكذا الموحدة في دار الكفار وفيها مسلم  
**فصل في أحكام السلب وقسمة الغنيمه**  
**ومن قتل قتيلا أعطى سلبه بفتح اللام بشرطه** كون  
القاتل مسلما ذكر كانه أو إنشأ أو عبد أو غلام  
الامام له أولا والسلب ثياب القتل التي عليه  
والخف والوان وهو خف بلا قدم يليس للقاتل  
فقط واللة الحر والركوب الذي قاتل عليه أو أسكبه  
بعنا نه والسر والحمام ومقود الدابة والسوار  
والطوف والمنطقه وهي التي يشدها الوسط  
والحاييم والتقفة التي معد والخصيب التي يناد  
معه وإنما يستحق القاتل سلب الكافر إذا  
عرب نفسه حال الحرب في قتله بحيث يكن ركوب  
هذا الغرر شرط ذلك الكفار ولو قتلته وهو  
أسير أو يأم أو قتلته بعد انقزام الكفار فلا سلب

له وكفاية شر الكافر أن يزدل أو متناعه كان يفتقاعه  
أو يقطع يديه أو جلبيه والغنيمه لغة ما خوذت  
من الغنم وهو الرمح وشرعا المال الحاصل للمسلمين  
من كفار أهل الحرب بقتال أو إيجاب خيل أو أبل  
وخرج بأهل الحرب المال الحاصل من الميدين فإنه  
فيه لأغنيمة ويقسم الغنيمه بعد ذلك أي بعد  
أخراج السلب ممفا على خمسة أخماس فيعطى أربعة  
أخماسها من عقار ومنقول **لو شهد** أي حضر الواقعة  
من الغايبين بنية القتال وإن لم يقاتل مع  
الجيش وكذا من حضر لا بنية القتال وقاتل  
في الظهور ولا شيء من حضر بعد انقضا القتال ويعطى  
ويعطى للفارس الواقعة وهو من أهل القتال الحاضر  
بفارس مهمتي للقتال عليه سواء قاتل أم لا **الثلاثة**  
**أسهم** سهمين لرأس ومهما له ولا يعطى إلا  
الافرس واحد ولو كان معه أفارس كثيرة **والرجل**  
أي القاتل على رجله سهم واحد **ولا يسهم** أي  
لمن أي شخص استكمل فيه خمس شرائط **الاسلام**  
**والبلوغ والعقل والحرية والدكورة** فإن اقتل بشرط  
من ذلك **فمعه** أي لم يسهل له أي لمن اقتل فيه شرط أما  
بكونه صغيرا أو مجنونا أو قتيلا أو إنشأ أو دمس  
والرمح لغة العطا القليل وشرعا شيء من سهم



يقطن للرجال ويحفظ الامام في قدر الرخنج تحت  
 راية فيزبد القاتل على غيره والا الترتقا لا على  
 الاقل تقاتل او محل الرخنج الا مئاس الاربعة في الاظهر  
 والثاني محله اصل الغنيمه **ويقسم الخمس الباقي**  
 بعد الاخماس الاربعة **على خمسة** **سهم** **لرسول**  
**وسلم** **الله صلى الله عليه** وهو الذي كان له في حياته **سهم**  
**بعده في العلم** المتعلقة بالمسلمين كالتقعة الحاكين  
 في البلاد واما قضاة العساكر فيوزون من الاخماس الاربعة  
 كما قال الماوردي وغيره وكسد الثغور وهي الموانع  
 المخوفة من اطراف بلاد الاسلام الملاصق لبلادنا  
 والمراد بشد الثغور بالرجال والات الحربية ويقدم  
 الاله من المصالح فالاهم **وسهم لذوي القربى**  
 اي ذوي رسول الله صلى الله عليه وسلم **وسهم**  
**هاتم** **ويؤمل** **المطلب** يستمر في ذلك الذكر والامني  
 والغنى والتعبير ويفضل الذكر لقتل عدة الاشياء **فيعلم**  
**وسهم للثقات** المسلمين جميع يتيم وهو صغير لانه  
 له سوا كان الصغير ذكرا او انثى لئلا لا يقتل ابوه  
 في الجهاد ولا ويشترط فقر الختم **وسهم للمساكين**  
**وسهم لاتبى السبيل** وسبق بيانها في قبل كما بالعيام  
**فصل** في قسمة التي على مستحقبة والبقعة ما خذ  
 من افانهم اذ ارجع ثم استعمل في المال الرجوع من الكفار

لا الكفار

الى المسلمين وشراهم والجهيل من الكفار يقاتل  
 ولا يحاف خيل او الابل كالحربة وعشر التجارة **ويقسم**  
**مالا التي على خمسة** **سهم** **بصرف** خمسة يعني التي على من  
 اي الخمسة الذين **بصرف** **عليهم خمس الغنيمه** وسبق قربا  
 بيان الخمسة **ويعطى اربعة اجاسها** وفي بعض النسخ  
 اربعة اجاسها اي التي **للتقا** **ثلاثة** وهم الاجناس الذين  
 عينهم الاما للجناد والنبث اسما وهم في ديوان  
 المرتزقة بعد انصارهم بالاسلام والتكليف  
 والحربة والبقعة وقبض الامام عليهم الاخماس  
 الاربعة على قدر حاجتهم فيحتسب حال كل من التقا  
 ومن عياله اللازم نفقتهم وما يلزمهم فيعلم  
 كفايتهم من تقعه وكسوة وغير ذلك ويراعى  
 في الحاجة الزمان والمكان والرخص واشار المصنف **والخلاص**  
 بتوله والباقي **فيصرف** **وفي مصالح المسلمين** الا انه  
 يجوز للامام ان يصرف الفائض عن حاجاته الزرقه  
 في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والثغور  
 ومن شرايه سلاح وخيل على الصحيح **فصل** في احكام  
 الجيوش وهو لغة اسم لاج من قوله كمال اهل الزمة  
 سميت بذلك لانها خرجت اذ كلفت عن القتل وشراها  
 ما لا يلزمه كما في بعض مخصوص ويشترط ان يعقد  
 الامام او نائبه على جهة التاقية فيقول اقررتكم

ثلاثة

ان دليل على جهات الكتاب في  
 قاتلوا الذين لا يؤمنون بما  
 اليوم الاخر ولا حرمونا  
 ورسوله



بدار الاسلام غير الجاز على ان تبدلوا الجزية وتباعدوا  
لحكم الاسلام ولو قال الكافر للامام استأقرت  
بدار الاسلام كفى **وتدليل وجوب الجزية خمس**  
**فصل احدثه الساجي** فلا جزية على صبي والثاني  
**العقل** فلا جزية على مجنون الحق جزية فان قطع  
جزية قديلا كساعة من شهر لزمته الجزية او قطع  
جزية كثيرا كايوم يحن فيه ويوم يغيب فيه لفقته  
ايام الافاقه فاذا بلغت سنة وجبت جزيتها  
**والثالث الجزية** فلا جزية على رقيق ولا على سيد  
ايضا والمكاتب والمدر والمبطل كالمزني  
**والرابع الذكور** فلا جزية على امرأة وحش فان  
بانيت ذكوريته اخذت منه الجزية للسبي المأخوذ  
كما بحثه النووي في زيادة قال روضة وجزم به  
في شرح المذهب **والخامس ان يكون الذي يعقد له**  
**الجزية من اهل القبله** كاليهود والنصارى **ومن لم**  
**تسبغه** لم يعقد ايضا لا اولاد من يهود او نصارى  
قبل النسخ او تمكنا في وقتها وكذا يعقد لاخته  
ابويه ونبي والآخر كتابي ولراعي التمسك بيمين  
ابراهيم المتولة عليه او بنو ردا او ود المتولة عليهم  
**واقل ما يجب في الجزية على كافر دينار في كل حول** فل  
ولا حد لكثر الجزية **ويؤخذ** ان يمين للامام ان يملك

من عقدت له الجزية وجب له ان يؤخذ من **التوسط المال**  
**وتبارا من التوسط** **الجزية** **وتدليل** **ساجي** **با** اذ لم  
يكن كل منهما صغيرا فان كان صغيرا لم يملك  
الامام وفي السفيه والعبد في التوسط واليسار  
باخر قوله **ويؤخذ** ان يمين للامام اذا صالح الكفار  
في بلد لم لا في دار الاسلام **ان يشترط عليهم الضيافة**  
لعن يمينهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم **فصل**  
ان يزيدا عن مقدار اقل الجزية وهو دينار كل  
سنة ان رضوا بهذه الزيادة **وتدليل** **عقد**  
**الجزية** بعد بحثه **الرابعة** **اشيا** احدها ان يودوا  
**الجزية** وتؤخذ منهم برفق كما قال النووي  
لا على وجه الاهان **والثاني ان يجزى عليهم امك**  
**الاسلام** فيضمنون ما يتفقونه على المسلمين  
من نفس ومال وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا  
اقيم عليهم الحدود **والثالث ان لا يذكروا دين**  
**الاسلام الا بخبر** **والرابع ان يفعلوا ما فيه قهر**  
**على المسلمين** اي بان يلقوا من يطعم على عورة  
المسلمين ويتقلها لودار الحرب ويلزم المسلمين  
بعد عقد الذمة التجمع الكف عنهم نفسا ومالا  
وان كانوا في بلادنا او بلاد مجاور لنا لزمنا  
دفع اهل الحرب عنهم **ويؤخذ** **باب** **القبيل**



بكسر العين المعجمة وهو تغيير اللباس بان يجسط  
 الذمي على ثوبه شيئا يخالف لونه ثوبه ويكون  
 ذلك على الكتف والاولى باليهودي الاصفر  
 والنصراني الازرق والمجوسي الاسود والاحمدي  
 وقول المصنف يعرفونه بغيره المتوهم ايضا في الرقعة  
 تعالى اصلها لكنه في المنهاج قال ويؤتى به الذمي  
 ولا يعرف من كلامه ان الامر للوجوب والندب لكن  
 مقتضى كلام المحققين الاول وعطف المصنف على الغبار  
 قوله **وشهد ان شأنا** وهو من المعجمة خطه عندنا يستند  
 على الوسط فوق الشيا ب ولا ياتي جملته تحتها **ويحذف**  
**من ركوب الخيل** التقيس وغيرها ولا يجمع  
 من ركوب الخيل ولو كانت تعميمه ومعه يوافق  
 من استفتاح المسلمين قول الشريك كانه ثلث  
 ثلثة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **كتاب**  
**احكام الصيد والذبايح والفتيا والاعية والصيد**  
 مصدر مطلق هنا على اسم المفعول وهو الصيد  
**وما ايو** والحيوان البري المأكول الذي **قد** يصم  
 اوله **على ذكاته** اي ذكته **فذلك** تكون في حلقه  
 وهو على العتق **ولبعثه** اي بالام مفتوحة ووحدة  
 مشددة اسفل العتق والذكاة بدالة معجمة  
 معناها لغة الغطيط لما فيها من تقلييب

اكل الذبوح وشرا ابطال الحرارة الغريزية على وجه  
 مخصوص اما الحيوان المأكول البري فيجوز على الصحيح  
 بلا ذبح **وما ايو** والحيوان الذي **ليرقده** بقوله  
**على ذكاته** كشاة انسية توحشت او يعبر ذهاب  
 شارب **اذكاته** **مغوره** بفتح العين عقر انزهر الر  
**حيث قد** **عليه** اي في اي موضع كانه المغور  
**وكمال الذكاة** وفي بعض النسخ ويستحب  
 في الذكاة اربعة اشيا **احدها قطع** الملتوم  
 بقلم الحاء المعمله وهو مجري النفس دخولا وخروجا  
**والثاني قطع السرة** بفتح ميمه وهو اخسره  
 ويجوز تشبيهه بمجرى الطعام والشراب من الحلق وهو  
 الى البعدة والمري تحت الملتوم ويكون قطع ما ذكر  
 دفعة واحدة لاني دفعتين فانه يحرم الذبوح  
 حيث يد ومثي بقي شيء من الملتوم والمري لم يحل  
 الذبوح **والثالث والرابع قطع الوجيه** **وذلك**  
 جزء او مفتوحين تشبيهه ودج بفتح الدال وكسر  
 وهما عرقان في صخرة العتق محيطان بالملتوم  
**والخامس** **معه** اي الذي يكتفي في الذكاة **كسائر قطع**  
**الملتوم والسرة** قطع ولا يضمن قطع ما وراء الرود  
**ليعرف** اي يحل **الاصل** **ليأخذ** اي كل المصاد **بكل**  
**جاذبة** **معلمة من السباع** كالتمرد والنمر والكلب



ومن جوار الطير كقشره وبازق اي موضع كاذب  
السباع والطير والجارية مشتقة من الجرح وهو  
الكسب وشرايط نعلها اي الجوارح الاربعة احدها  
ان يكون له الجارية معانة بحيث اذا ارسلت اي  
ارسلها ما حبها استرسلت والثاني انها اذا ارسلت  
اذا قتلت صيده لم تأكل منه شيئا والرابع ان يتكرر  
ذلك منها اي يتكرر الشرايط الاربعة من الجارية  
بحيث يظن ناد بها ولا يرجع في التكرار لعدد بل  
الرجوع فيه لاهل الخبرة بطباع الجوارح فادعت  
فيها احدي الشرايط لم يحل ما اخذته الجارية  
الا ان يدرك ما اخذته الجارية حيا فييدكي  
حينئذ تم ذلك المصنف الاله الذبح في قوله ويجوز  
الذكاة بكل ما اي بكل محدود يخرج كدريد  
وخاسل لا يفسد والتلفس وباقي العظام فلا تجوز  
التدكية بها ثم ذكر المصنف من يقع منه التدكية  
في قوله وتحل ذكاة كل مسلم بالغ او مميز بطريق الفرج  
وذكاة كل كتابي يهودي او نصراني وتحل ذبح  
مجنونه وسكران في الاظهر ويكره ذكاة اعمى  
ولا تحل ذكاة مخوس ولا وثني ولا غيرهما  
ممكن لاكتسابه وذكاة الجنين حاصلة بذكاة  
امه فلا يحتاج لتدكيته هذا ان وجد ميتا

بضمها وله اي جرحها  
صاحبه انتحوت  
والثالث انها  
صم

او فيه

وحياة غير مستقرة اللحم اذا لم يوجد حيا  
مستقرة بعد خروجه من بطن امه قبل ان  
حينئذ فيدكي حيا اي حيوان حيا فهو ميت الا الشعر وما قطع من  
اي المقطوع من حيوان ما كوله في بعض النسخ الا  
الشعور المتقطع بها في الفارش والملايس وغيرهما  
فصل في احكام الاطعمة الحلال منها وغيرها  
وكل حيوان استطابته الله الذي هو اعدل تروية  
وخصب وطباع سليمة واما هية فهو حلال  
الا ما اي حيوان ورد الشرع بتحريمه فلا يرجع فيه  
لاستطابته له وكل حيوان استطابته العرب اي  
عدوه تحبيثا الا ما ورد الشرع باباحته فلا يكون  
حراما ويجوز من السباع ما له حيا اي من قويم  
يعده اليه على الحيوان كاسد ونحر ويجوز من الطيور  
ما له فخلب بكسر الميم وفتح اللام اي ظفر قوي  
يخرج به كقشر وبان ويحل للفرططر وهو من خفاف  
على نفسه الهلاك من عدم الاكل في الخمسة  
موت او مرضا مخوفا او زيادة مرضه او اقطاع  
زقته ولم يجد ما ياكل خلا لا ياكل من الميتة الحرة  
عليه ما اي شئ يسد به ريقه اي يقي به  
بقية روجه ولما جنتان حلالان وهما  
السعد والجراد ولما ناد ما حلالان وهما



**الكبد والحلال** وقد عرف من كلام المصنف هنا  
 وفيما سبق ان الحيوان على ثلاثة اقسام احدها  
 ما لا يؤكل قد بحثه وميته سوا والثاني ما يؤكل  
 فلا يحل الا بالتذكية الشرعية والثالث ما تحل ميتته  
 كالسمك والجماد **فصل** في احكام الاضحية بنهم  
 الشهرة في الاشهر وهو اسم لما يذبح من النعم  
 الشهرة في يوم عيد النحر وايام التشريق تقربا الى الله تعالى  
**والاضحية سنة** مؤكدة على الكفاية فاذا اذبحها  
 واحد من اهل بيت النبي عن جميعهم ولا تجب  
 الاضحية الا بالتذرية **ويحرم** منها **الحذم من الشاة**  
 وهو ماله سنة وطعن في الثاني والثالث من الغنم  
 وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة والثاني  
 من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة  
 والثين من البقر ماله سنتان وتخل في الثالثة **ويحرم**  
**البدنة عن سبعة** اشتركوا في الاضحية بها **ويحرم**  
**البقر من سبعة** اشتركوا في الاضحية بها **ويحرم**  
 افضل من مشاركتها في بغير وافضل انواع الاضحية  
 ابل ثم بقر ثم غنم ثم معز **واربع** وفي بعض النسخ  
 واربعة **لا يحرم في النجاسات** احدها **الموتة البنية**  
 اي الظاهر **عورها** وان بقيت الحذقة في الاصم  
 والثاني **العرجا البين من جملها** ولو كان حصول العرج

عليه في السنة الثانية  
 من الحمر قد سميت بوزن  
 عليها وقت الضحى  
 له تعالى ضمها لربها

لها عند اضحائها للضحية بها بسبب اضطرارها  
**والثالث الضحية الميسرة** ولا يضرب بسير  
 لهذه الامور **الرابع المحجف** وهي التي ذهب مخها  
 اي ذهب دماغها **من الفزال** الحاصل لها **ويحرم**  
**الحضي** اي المقطوع الخصيلتين **والكسر القرن**  
 ان لم يوتر الكسر في اللحم ويحرم ايضا فاقد  
 القرن وهي السمكة بالجماد **ولا يحرم** مقطوع عكل  
**الاذن** ولا بعضها ولا الخلوقة بلاذن ولا المقولة  
**الذئب** ولا بعضه **ويدخل وقت الذبح** للاضحية  
**من وقت صلاة العبد** اي عيد النحر وعبارة  
 الرضخ واسلمها يدخل وقت التضحية اذا طلعت  
 الشمس يوم النحر ومضي قدر ركعتين وخطبتين  
 خفيتين التضحية وسبقت وقت الذبح **العمود**  
**الشمس من ايام التشريق** وهي الثلاثة المتصلة  
 بعاشوراء **ويستحب عند الذبح خمسة** احدها التضحية **اسيا**  
 فيقول الذابح باسم الله والاكمل باسم الله الرحمن الرحيم  
 فلو لم يسم حل المذبح **والثاني التسلط على النبي**  
**صلى الله عليه وآله** ويكره ان يجتمع بين اسم الله ورسوله  
**والثالث استقبال القبلة بالذبح** اي وجه الذابح نحو القبلة  
 من عجماء ويتوجه هو ايضا **والرابع التكبير** اي  
 قبل التضحية وبعدها ثلاثا كما قال الماوردي



والخامس **الدعاء بالقبول** فتقول الذابح اللهم هذا  
منك واليك قنبل اي هذه الاضحية نعمة منك  
علي وتقرت بها اليك فقللها مني **ولا ياكل المضحى**  
شيئا من الاضحية **الندوة** بل يجب عليه التصدق بجميع  
لحمها فلواخرها فتلقت له صماها **ولا ياكل من**  
الاضحية **المنطوع بها** تلتقا على الحديد واما الثلثان  
فقبل يتصدق بهما ووجه النوى في تصحيح التسمية  
وقيل يقدي تلتقا للمسلمين الاغنيا ويتصدق  
بثلث على الفقرا ولحم يرحم النوى في الروض واصلها  
شيئا من هذين الوجهين **ولا يبلغ** اي يحرم على  
المضحى بيع شيء من **الاضحية** وجلدها ويجرم  
ايضا جعله اجرة لجزار ولو كانت الاضحية منطوعا  
**ويطعم** حتما من الاضحية **المنطوع القر والسالكين**  
والافضل التصدق بجميعها الا لفته او لفتا تبرك  
بها المضحى باكلها فانه يسن له ذلك واذا اكل  
البعض ويتصدق بالباقي حصل له ثواب التضحية  
بالجميع والتصدق بالبعض **فصل** في احكام  
العقيقة وهي لغة الشعر على راس المولود اسم  
وشرا كما يذكره المصنف **والعقيقة** عن المولود  
**مستحبة** وفرض المصنف العقيقة بقوله **وهي**  
**الذبيحة عن المولود يوم سابع** اي يوم سابع

والذبيحة

واختلاف لا يرون الاول والعشرة **في صورة معروفة** بين الفرضين  
**مستحب** يسقط لقب بام الفرج ككثرة ما فرخت في العول وهي  
زوج وام واختان لام واختان شقيقتان اولاب وقال بعضهم ان ام  
الفرج لقب لك عالة الي عشرة كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة  
واخت لاب **والحق التي تلبيها** اي تلي الستة في الاثر وهو الاثنى عشر  
**في العول افراد الي سبع عشر** فتقول ثلاث عولات على التوالي افراد  
لثلاثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر فتقول الي ثلاثة عشر  
عشرة واختين شقيقتين وام والي خمسة عشر كبننتين وزوج وابوين  
والسبعة عشر كثلث زوجات وجدتين واربع اخوات لام وثلاثين  
اخوات شقيقات اولاب فهذه سبعة عشر وعالت المسالة لسبعة  
عشر واذا كانت التركة فيها سبعة عشر اينما اخذت كل شيء دينار  
فلذا تلقب بام الفرج بالجميع ويام الارامل وبالسبعة عشرة وبالدنيا  
الصغرى **والعدد الثالث** من الاصول التي تقول وهي الاربعة والعشرون  
**قد يقول بشئ** لسبعة وعشرين كالمشربة وهي زوجة وابوان وابنتان  
وقد لا تقول كما تقدم تصويها ولكن لك ما قبله من الاصلين لاخيرين  
لكر لها كان هذا الاصل عوله مرة واحدة دون ما سبق غير بقدر التي  
هي للتقليل في المضارع وكذا تسمى بالبخيلة لانها خلقت بالغول  
واذا علمت ما سبق **فاعمل ما اقول** في حكم العول واقتضيه  
وافده للطلبة فانه امر استقر بالاجماع وعمل  
الفرضيين عليه او عمل بها قلت له لك  
واما قوله لك في هذا الكتاب  
من المسائل الغفيرة وما يتبعها من



الاعمال الحسابية فانه مذهب  
 الامام زيد بن ثابت رضي الله  
 عنه ووافق عليه اكثر الائمة  
 ولها انهي الكلام على اصول  
 الثلاثة التي تعول شرع في  
 الاربعة التي لا تعول واولها  
 الاثنان فقال **والنصف والباقي**  
 كزوج او بنت او بنت ابن  
 او اخت شقيقة او اخت لاب  
 وعم فاصلها من اثنان  
 وهي اذا كانت ناقصة او النصفان  
 كزوج واخت شقيقة  
 او لاب فاصلها من  
 اثنين وهي اذا كانت  
 عادلة وتسميها تال  
 المسئلتان بالنصفيتين  
 واليتيمتين تشبيهها  
 لها بالدرية اليتيمة التي لا  
 نظير

الثالث **الباقي** هي الباقية هي الباقية فلهذا بلغزها فتعال خلف  
 الورثة من الورثة ثلث آخرهم ثلث المال والثاني ثلث  
 الباقي والثالث ثلث الباقي والرابع الباقي وقد ذكرت  
 في شرح الترتيب شيامن المعانيات بها ومحتزها وانها والا قول  
 غير صحيح ذلك فراجع فيه ولما انهي المصنف رحمه الله  
 الحلال على شي من المسائل الفقهية شرع في المسائل الحسابية  
 فقال **باب الحساب** اي حساب الفرائض وهو ما يصل  
 الى المسألة وتصحيحها لا علم الحساب المعروف مع انه لا بد من معرفته  
 لغيره من ائمة علم الفرائض كما قاله الشيخ بدر الدين بسط المارقي  
 رحمه الله في شرح هذا الكتاب **وان تزد معرفة الحساب** اي حساب  
 الفرائض المعروف **لتهتم في** اي الحساب المذكور **الى الصواب**  
 وهو خلاف الخطا **وتعرف القسمة للتركات والتفصيل بين الورثة**  
**وتعرف التصحيح والتأصيل** المسائل فان قسمة التركات تنبغي  
 على ذلك وتصحيح المسألة هو اقل عدد يتأتى منه نصيب كل  
 واحد من الورثة صحيحا واصلا هو مخرج فرضها او فرضها  
 ان كان فيها فرضا كثيرا ما اذا تمحضت الورثة كلها عصيات  
 فعدد رؤسها اصل المسألة مع فرض كل ذكر باثنين ان كان  
 فيها نثري ومنه تصح ايضا وهذا في غير الاول اما فيه فان  
 تساؤوا فكذلك ولا فعلى حسب الحصر ولما كان التصحيح مبنيا  
 على التأصيل قبله قدم التأصيل فقال **فما استخراج اصول في**  
**المسائل التي فيها الفرض ولا تكن عن حفظها** اي اصول المسائل  
**بذاهل** اي متناثر ومتشاكل يقال ذهلت الشيء وعنه بالفتح  
 والكسر تناسبت او شغلت عنه **فانهن** اي اصول المسائل



المتفق عليها **سبعة اصول** وهي اثنان وثلاثة واربع وستة  
 وسمانية واثنا عشر واربع وعشرون واربعة وخمسة  
 وثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان الا في بابي الاخوة  
 والرايح انهما اصلان لا تصحيح كما بينت وجه ذلك في شرح  
 الترتيب ثم هذه الاصول السبعة قسمان قسم يعول  
 لا يعول وقد ذكر الاول بقوله **ثلاثة منهن** الاصول المذكورة  
 وهي الستة والاثنا عشر والاربع والعشرون **قد يعول**  
 وقد لا يعول والعول زيادة في السهام ويلزم منه التقصير  
 في الانصاف وفي بعض النسخ بدل هذا البيت قوله **وقد لا يعول**  
 فصل فيها القول بثلاثة يدخل فيها العول وما وقع عليه  
 الحل اولى لتصريحه بان جملة الاصول سبعة وذكر القسم  
 الثاني بقوله **وبعدها** اي الثلاثة المذكورة والمراد بعدها  
 في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمين **اربعه** وهي الاثنان  
 والثلاثة والاربع والثمانية **لا يعول** يعرفها اي  
 يغشاها وينزل بها يقال اعترا ان الامر غشيشي ونزل **ولا اشك**  
 اي كسر وخلل يقال ثلم الشيء ثلما كسره والثلثم الخلل من الخابط  
 وغيره ولما كان العول الكونه يودي الى نقص كل ذي فرض من فرضه  
 جعله كخلل الذي يدخل على المسائل ويعتريها اي يتزل بها وقد يور  
 بالمسائل التي تعول واولها الستة ولها صورت شتم على مسائل  
 كثيرة منها ما ذكره بقوله **فالسدس** وحده كجدة وعم اومع  
 النصف كجدة وبنت وعم اومع سدس اخر كجدة واخ لام وعم اومع  
 الثلث كام واخوين لام وعم اومع الثلثين كام وبنتين وعم  
 اومع نصف وثلث كام واخ شقيقة واخوين لام اومع نصف

وسدس

السدس ايضا لان خبر الامور الثلاثة وشار بقوله وليس عندنا الاجمال  
 الا ان الجدمع الاخوة لا ينقص عن السدس باجماع فلو لم يفضل عن اصحاب  
 العول من ان السدس فقط كام وزوج وجد واح وبنتين وام وجد  
 واخوة كيف كانوا فمن الجدمع السدس وسقط الاخ والاخوة وكذلك  
 لو كانت الفاضل عن الفرض اقل من سدس المال كزوج وبنتين  
 وجد واخوة او لم يفضل كبنين وزوج وام وجد واخوة فرض  
 الجدمع في الحايين السدس وتقول الاولى بنام السدس ويزاد في  
 عول الثانية ولا يستقط الجدمع ولا ينقص عن السدس بغير العول  
**بحال** ولا ينقط الاخوة قال **فخرج الاثنا عشر** **مثل اخ في سهمه ولكم**  
**الاسم الام فلا يحجبها بل ثلث المال لها يصحبها**  
 اقول الجدمع الاخوات عند المقاسمة مثل اخ في تقصيصه الاخوة  
 فيعصب الاخوات سواكن لا يوين اولاد لمساواته لهن في الاولاد  
 بالاب فاذا اقتضى المال المقاسمة اخذ الجدمع مثل حظ الانثيين  
 فيكون له سهم اخ وحكم حكم الاخ في كونه يعصب الاخت فاكثر  
 ويستقط فرضها الا اذا كان مع الجدمع واخنت فانه وان كان مثل الاخ  
 في تقصيصه الاخت وفي مقاسمته اياها فليس **مثل الاخ** في حجب الام مع  
 الاخت لا يحجب الام فلها معه ثلث كامل والباقي بين الجدمع والاخت  
 مقاسمة للاخت نصف ما للجدمع وتلقب هذه الصورة بالخرقاه هكذا  
 في زوجة وام واخنت فللام فيها الثلث كاملا وللزوجة الربع والباقي  
 بين الجدمع والاخت على ثلاثة له سهمان ولها سهم قال **والجدمع**  
**وارضين الام مع الاجداد** **واحكم على الاخوة بعد العد** **حكما** **فيهم عند فقد الجدمع**  
 اقول جميع ما تقدم فيما اذا كان مع الجدمع ولد لابوين او ولد لاب وذكر في  
 هذين البيتين ما اذا كان مع الجدمع اولاد لابوين واولاد لاب جميعا سوا  
 كان معهم صاحب فرض او لم يكن فاحسب على الجدمع بني الاب مع بني  
 الابوين وعدهم على الجدمع فانهم كاهم صف واحد والمراد بقوله بني

ح الاجداد







وتنقسم على علم الحساب المعروف معناه لا بد من معرفته لمن يريد ان يعلم  
 الغرض من العلم وان ند معرفة الحساب لتتفرع منه الى الصواب **والاصول**  
 ومعرفة النسبة والتقسيم والتعجيل والتأجيل فالتعجيل **الاصول** في المال  
 ولا تكاد عن حفظها بذهل فانها سبع اصول ثلاثة منها في القول  
 وبعدها اربعة في تمام لا يقول بعروها ولا اسلام  
 اقول هذه الايات الثلاثة الاول وكلها احتسوا والفرق بين اصول المسائل  
 اولها اصل كل مسألة هو اقل عدد يخرج منه فرضها او فرضها واصل مسائل  
 الغرابين المتعلق عليها سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة وثمانية وعشرون  
 عشر واربعة وعشرون وهي قسم منها يقول وهو ثلاثة اصول وقسم منها  
 لا يقول وهو الاربعة الباقية وقوله ولا اسلام كل به اليك لاجل التاخير  
 فالسوس من ستة اشهر يري **والثالث والرابع من اثني عشر والتم ان تعلم السوس**  
**فاصله الصادق في هذا الحدس اربعة يتبعها عشرون بعروها في هذا الحدس**  
**فهذه الثلاثة الاصول ان كثرت فروضها يقول**  
 اقول كل مسألة فيها سوس وما بقى فاصلها من ستة كام وابن وكابون  
 وابن وكذلك اذا كان مع السوس نصف او ثلث او ثلثان كام وبنت وكام  
 ولد وبها وكام وبنتي وعم وكذلك اذا كان فيها نصف وثلث كام وزوج وعم  
 وكل مسألة فيها ربع وسوس فاصلها من اثني عشر كزوج وام وابن وكذلك  
 اذا كان مع الربع ثلث او ثلثان كزوج وام وعم وبنتي وعمها عليها  
 من اثني عشر وفي كثير من النسخ والثلث والرابع من اثني عشر هي صحيحة كام  
 وزوجة وعم وكل مسألة فيها ثمن وسوس فاصلها من اربعة وعشرون  
 وهو معنى قوله اربعة يتبعها عشرون كام وزوجة وابن وكذا اذا كان مع  
 الثمن ثلثان كزوج وبنتي وعم وقوله الصادق الحدس في اللغة  
 الظن والتميز بهذه الاصول الثلاثة الاخيرة قوله ان كثرت فروضها  
 فراد مجموعها على المال كزوج واثنين لا فانها نصفان ثلثين فيها سوس  
 اصحاب الغرض في المال على نسبة فروضهم فيجمع سهامهم من اصل المسئلة  
 ويقسم

ويقسم المال على مجموع السهام تخرج حصة كل سهم وهذا هو القول اذا القول في  
 اللغة الارتفاع والزيادة في الاصطلاح زيادة في عدد سهام اصل المسئلة  
 ونعمان ما متنا دبر الانصاف قال فتبلغ الستة عشرا **في صورة معروفة**  
**وتحقق النبي صلى الله عليه وآله في الاثر بالقول افرادا الى سبعة عشر**  
**والعدد الثالث قد يقول بثمانية فاقنع بما القول**  
 اقول شرع يبين قول هذه الاصول الثلاثة وما يبطل كل اصل منها بالقول  
 فالسنة تقول على سبعة والي ثمانية والي تسعة والي عشرة فتقول اربع مرات  
 على قوله الاعداد الى ان تبلغ الي عشرة وذلك في صورة مشهورة بام الغرض  
 بالحق المحجة وثنان فتقول الي سبعة في زوج واثنين لا يوين اولاب او مختلفين  
 فلزوج النصف ثلثة وللأختين الثلثان اربعة مجموعها سبعة فيقسم المال  
 بينهما اسباعا للزوج النصف عايل وهو ثلاثة اسباع وللأختين  
 ثلثان عايلان وهما اربعة اسباع وفي ام واخوين لام واخوين لغيرها  
 وتقول الي ثمانية كزوج وام واخت شقيقة اولاب وتلقب هذه الصورة  
 بالمبا هلة ويصير نصف الزوج في المورثين ربعا وثمان ويصير من الام في  
 الاولاد ثلثا وفي الثانية ربعا وتقول الي تسعة كزوج وام وثلث اخوات منفرقات  
 للزوج النصف وللشقيقة النصف وكل واحدة من الثلاثة الباقيات السوس  
 وكزوج واخنتين لام واخنتين لا يوين اولاب وتلقب هذه الصورة بالعرزا  
 لا تستأرها كالكوكب الاخر والي عشرة كزوج وام واخنتين منها واخنتين  
 من غيرها وتلقب هذه الصورة بام الغرض بالحق المحجة لكثرة ما فرخت  
 في القول والاثني عشر تقول الي ثلاث مرات على قوله الافراد الي ثلاث عشرة  
 والي خمسة عشر والي سبعة عشر فتقول الي ثلثة عشر كبنتين وام وزوج  
 وكزوج وام واخنتين لغيرها والي خمسة عشر كبنتين وزوج وابوين وكوجة  
 واخنتين لام واخنتين لغيرها والي سبعة عشر كزوج وام وولديها واخنتين  
 لغيرها وكجنتين وثلث زوجات واربع اخوات لام وثمان اخوات لا يوين اولاب  
 وتلقب هذه الصورة بالارسل وبام الغرض بالجميع لان ثلثة الجميع والي سبعة عشرية

مشهورة

قات



يفتح العين والادبجة والعشرون وهو الاصل الثالث من الاصول العايلة قد تقول  
 وتلقب بالسبيل البهيلة لقلة عولها وعولها مرة واحدة في سبعة وعشرين  
 كاربعة بنات واربع جدات وجد ثلاث زوجات وكزوجة وبنتين والويل وتلقب  
 هذه الصورة بالمتبرية قال والدهن والباقي والنصان **اصلها في حكمه الثاني**  
**والثالث من ثلاثة يكون والزوج من اربعة مسنون والثالثان كان في ثمانية**  
**فهذه هي الاصول الثانية لا بد من العول عليها فاعلم ثم اسلك الصحيح فيها سلم**  
 اقول لما فرغ من بيان القسم الاول من اصول المسائل وهي الاصول الثلاثة التي  
 تقول شرع الا في بيان القسم الثاني وهي الاصول الاربعة التي لا تقول ذلك  
 سبيلة فيها نصف وسابقي كزوج وعم او نصف او نصف كزوج واختر شقيقة او  
 لا بفاصلها اثنان والصورتان الاخيرتان يلتزمان بالنسبتين لان كلا  
 منهما فيها نصف ونصف وبالنسبتين لا فاصل لانظيرهما وكل سبيلة فيها ثلث  
 وسابقي كعم او ثلثان وسابقي كبنتين وعم او ثلث وثلثان كاخنتين الام والاخت  
 لا بفاصلها ثلاثة وعم فاصلها اربعة وكل فيها ثمن وسابقي كزوجة وابن  
 وسابقي كزوج وبنت وعم فاصلها اربعة وكل فيها ثمن وسابقي كزوجة وابن  
 او ثمن ونصف وسابقي كزوجة وبنت وعم فاصلها ثمانية وقوله لا يدخل عليها  
 العول كما تقدم فاذا عرفت اصل المسئلة فاسلك طريق الصحيح بعد ذلك  
 تسلم من الخطا في العمة فقد تصح المسئلة من اصلها وقد جعلت في خبر بيانها قال  
**وان يكن من اصلها نفع فتترك تطويل الحساب ربح فاعط كل سهم من اصلها**  
**سكلا او عابلا من بهو لهما اقول اذا كانت المسئلة تنفع من اصلها**  
 ما ان ينقسم نصيب كل فريق عدو روسو كام وعين وكزوج وثلاثة بنين وكثلاث زوجات  
 وام وخمسة اعمام وكام الا راسل فينقسم على ما ميلها ولا يحتاج الى تفصيل فلا  
 يقرب بعض الروس في بعضه الحاصل في اصل المسئلة ولا تغلب من الروس لان هذا كله تطويل  
 في الحساب من غير فائدة فتذكر ربح المراحة فاعط كل فريق سهمه من اصلها كاملا ان  
 لم تذكر المسئلة عابلا وعابلا ان كانت عابلا في ثلاث زوجات وهم خمسة اعمام  
 اصلها اثني عشر وسبيلها ثلثة اسهم على ثلاث زوجات تنقسم عليهم

لكل

لكل زوجة سهم وثلاث اربعة للام والباقي تنقسم على اعمام لكل عم سهم وفي  
 الباهلية وهي زوج وام واختر لغيرها اصلها ستة وتقول الي ثمانية للام ثلث عابلا  
 وهو سهمان من ثمانية فهو ربح لكل من الزوج والاختر نصف عابلا وهو ثلث  
 اثمان وفي ام الا راسل اصلها اثني عشر وتقول الي سبعة عشر للزوجين السدين  
 عابلا وهو سهمان من سبعة عشر لكل جدة سهم وللزوجات الربع عابلا  
 وهو ثلثة اسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللأخوات للام الثلث عابلا  
 وهو اربعة لكل اختر سهم وللأخوات الباتيات الثلثان عابلان وهما ثمانية  
 لكل منهن سهم فتقول الي سبعة عشر وعدة الورثة سبعة عشر وكانت  
 الثركة فيها سبعة عشر دينارا ولذلك تلحق بالسبعة عشرية قال  
**وان تزد السهام ليت تقسم على ذوي الميراث فاتبع ما رسم والطريق الاختصار**  
**بالوقوف والضرب بجانك الزلل** وارده الى الوقف الذي يوافق واخره في  
**الاصل فالتخادق ان كان جنسا واحدا او اكثر فاحفظه ودع عنك الجدال والمرا**  
 اقول اذا لم ينقسم سهام كل فريق من اصل المسئلة على عدو الروس فربيه  
 من الورثة قسمة صحيحة من غير كسبان انكسر نصيب فريق او اكثر عليه فاتبع  
 ما رسم الي اتباع الاثر الذي رسمه العلى او اصلب طريق الاختصار في  
 العمل بالوقوف وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق وعدو روسه وبين  
 الروس بعضهم في بعض والحاصل في اصلها لان كل مسئلة اذا ضربت روس  
 فريقا والحاصل في اصلها بعضهم في بعض صح فليس بها من الحاصل سواء كان  
 فيها انكسار على كل الفرق او على بعضها على جملة الباتيات والتوافق لم  
 يكن فيها انكسار لكنها ان لم يكن فيها انكسار ونفع من اصلها ولا يحتاج الى  
 ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا يحتاج الى ضرب الروس في الروس  
 كما اذا حلت خمس جدات وخمس اخوة لام وخمسة اعمام اصلها ستة للجدات  
 السدين سهمين بيان عدوهم وللأخوة للام الثلث سهمان بيان عدوهم  
 والباقي ثلثة للاعمام بيان عدوهم وروس الفرق الثلاثة ممثلة فافتر  
 عدو روس احد الفرق وهو خمسة في اصل المسئلة وهو ستة تنقسم على ثلاث



فلو ضربت الروي بوجهها في بعض والحاصل في أصلها الكسر من سبعة وخمسة  
 وإذا كانت المسئلة من عدد قليل فتصحيحها من عدد أكثر منه خطأ في الضاعة  
 فإذا سلكه المراس طريق الاختصار بالوقت والمضرب جانبها الخطأ وذلك  
 بأن ينظر في دفع الكسر على فريق واحد وكانت السهام روس الفريق المنكر  
 عليه كام وخمسة اعمام فاضرب عدده من فريقه في أصل المسئلة وفي هذه  
 بالمولد ان عات جعل المطلوب في المثال اضرب عدده اعمام وهو خمسة في  
 أصلها وهو ثلاثة فتخرج من خمسة عشر في زوج وثلاثة اخوات لا يوين أصلها  
 ستة وتقول الى سبعة ثلاثة للزوج تخرج عليه واربعة للاخوات ثيابي عددهن  
 فاضرب عددهن وهو ثلاثة في مبلغ أصلها بالمولد تخرج من احدى وعشرين  
 للزوج تسعة ولكل احدى اربعة وان كانت السهام توافق روس الفريق فاراد  
 الفريق الموافق الى وقته واضرب في أصل المسئلة ان كانت المنكر عليه فريقا  
 واحدا يجعل المطلوب كام وستة اعمام أصلها ثلاثة للام سهم صحيح عليها وينظر  
 سهام علي ستة اعمام لا يفتسمان عليهما ويوافقان عددهما بالنصف فرد  
 عدده وسهم الى نصفه ثلاثة واضرب في أصلها فتخرج من تسعة وفي زوج  
 وعشرين احتساب أصلها ستة وتقول الى سبعة ثلاثة للزوج صحبة عليه  
 واربعة للاخوات لا تنقسم عليهن ويوافق عددهن بالربع فرد عددهن الى  
 وبعه خمسة واضرب الخمسة في مبلغ أصلها بالمولد وهو سبعة تخرج من خمسة  
 وثلاثين وقوله او كثيرا في حكمه عقبه قال وان تربي الكسر على اجناس  
 فانها في الحكم عند الناس تنحصر اربعة اقسام يعرفها الماهر في الحكم  
 مماثل من بعده مناسب وبعده موافق صاحبها  
 والرابع المباني المخالف بيبكيك عن تفصيلهم العارف  
 اقول اذا وقع الكسر على اكثر من نصيب واحد بان انكسر على كل من الفريقين او  
 اكثر نصيبه وهو قوله وان ترا الكسر على اجناس فانظر الفريق الذي ثابته سهام  
 تحفظه كاملا والفريق الذي يوافق سهامه ترويه الى فريقه وتحفظ وقته ثم تنظر في  
 المحفوظين وفي المحفوظات في حوالها مضمرة في اربعة اقسام

سبين  
 اسان يكونا متماثلين وهما المتساويان خمسة وخمسة واسان يكونا متباينين  
 وهوان يكون اقلهما جزءا من اكثرهما اي ينسب الى الاكثر باجزية كصنف وثلاثة  
 وعشرة ونصف ثمانية وهذا تغيير العراقيين من المتقدمين والمقاربة والمأخوذة  
 بغيرون عنهما بالمتواخيلين واسان يكونا سواقيين بالنصف وهوان يكون  
 بينهما موافقة بخروج من الاجزاء اربعة والسنة فانها متوافقات  
 بالنصف واسان يكونا متباينين وهوان لا يكون بينهما موافقة بخروج من  
 الاجزاء الخمسة والتمانية فاذا علمت ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط  
 وقد يكون على ثلاثة فرق وقد يكون على اربعة ولا يتجاوزها لكل حالة حكم وانقسم  
 المدة على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط قال **خذ من المتماثلين واحدا**  
**وخذ من المتباينين الزايدا واضرب جميع الوفق في الموافق واسلك بذلك النج الطوابق**  
**وخذ جميع العدو بالمباين واضرب في الثاني ولا تذاهن فذاك جزء السهم فاحفظه**  
**واحذر هديت الذراع واضرب في الاصل الذي تامل واحذر ما انضم وما حصل**  
**واقسمه فالقسم اذا صحيح يعرفه الا عجم والغصيح**  
 اقول اذا كان الانكسار على فريقين فقط وحفظت عدد الفريق الذي باينته  
 سهامه ووفق الفريق الذي وافقته سهامه فانظر في المحفوظين المتباينين فان  
 كانا متماثلين فخذ احدهما وان كانا متباينين فخذ الزايد منهما وان كانا  
 متوافقين فاضرب وفق احدهما في الاخر وان كانا متباينين فاضرب جميع  
 احدهما في جميع الاخر والحاصل في كل حال من الحالات الاربعة هو جزء السهم  
 المسئلة فاضرب في أصلها ان لم تكن عابله ولي مبلغها بالمولد ان كانت  
 عابلا يحصل النقيض وهو العدد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على  
 الورثة كما بينته فالمحفوظات المتماثلان كام وخمسة اخوة لام وخمسة  
 اعمام او خمسة عشر عمرا كام وخمسة اخوة لام وخمسة عشر عمرا جزء سهامها  
 خمسة في الصور اثلاثان وتخرج من ثلاثين والمتساويان كام واربعة اخوة لام  
 واربعة اعمام او اثنين عشر عمرا جزء سهامها اربعة وتخرج من اربعة وعشرين  
 والمتوافقان كام وخمسة عشر عمرا كام وعشرون اعمام او ثلاثين اخوة لام وخمسة



اعمال او ثلاثين عمدا والتواقي فيها كل واحد بين الموقوفين بالجنس وجزء سهم كل منها  
ثلاثون فصح من مائة وثمانين والمتباينان كام وثلاثة اخوة لام وعين اربعة  
اعمال جزء سهم كل صورة منها ستة وفتح من ستة وثلاثين فاقسم في كل صورة  
ما صحت منه المسئلة على الورثة بان تصرف جزء سهم المسئلة في نصيب كل واحد من  
من اصل المسئلة وتقسيم الحاصل على روس ذلك الفريق يحصل نصيب كل واحد من حصة  
التصحيح وان وقع الانكسار على ثلاثة فربا او على اربعة فربا في نظر جميع كل فريق  
وسهامه واحفظ عدد روس الفريق المبين ووفق روس الفريق المرافق ثم انظر  
الموقوف فان كان كانت كلها مماثلة فاحدها هو جزء السهم وان كانت متدا  
خلة فاكثرها جزء السهم وان كانت منها بينة فاصوب بعضها في بعض فالحاصل  
جزء السهم وان كانت كلها متوافقة او مختلفة فانظر في الموقوفين منها وخذ  
احدها ان تماثلا او اكبرهما ان تماثلا او اكبرهما فالحاصل من ضرب احدهما في وقت  
الاخر ان توافقا وفي جميعه ان تماثلا او اكبرهما ان تماثلا او اكبرهما فالحاصل  
ثالث وخذ احدها او اكبرهما او الحاصل من ضرب احدهما في وقت الاخر او  
في كله كما سبق فالحاصل ثانيا هو جزء سهم المسئلة ان كانت الموقوفات  
ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين ما اخذت ثانيا وبين الموقوف الرابع جزء  
احدها او اكبرهما او بضره او احدهما في وقت الاخر او في كله فهو جزء سهم المسئلة  
فاضربه في اصلها كما تقدم يحصل التصحيح ولو ظن جنس جدات وخص اخوة  
لام وخمس اعمال جزء سهم اخوة المتماثل وفتح من ثلاثين وان خلق خمسة  
اخوة لام وعشرة جدات وعشرين عمدا جزء سهمها عشرة للمد اخل وفتح من  
ماية وعشرين او خلق عشرة جدات وخمس عشرة الام وخمس وعشرين عمدا  
لجزء سهمها مائة وخمسون للمتوافقين الروس بالجنس وفتح من مائة  
ولو خلق جدتين وثلاثة اخوة لام وخمس اعمال او جدتين وستة اخوة لام  
وخمس عشرة عمدا جزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين الموقوفات وفتح من مائة  
وثمانين ولو خلق اربع زوجات وثمان جدات وستة عشرة الام واربعة  
اعمال فاصلها اثني عشر وفتح الكفر في اربعة فرق وجزء سهم اربعة

للتماثل

للتماثل الموقوفات وفتح من مائة واربعين ولو ظن زوجتين وست جدات وعشرة اخوة  
لام وسبعة اعمال فالحاصل جزء سهم ما بين عشرة للتباين الموقوفات وفتح من اثنين وعشرين  
وعشرين ولو خلق اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجدات فاصلها اربعة وعشرون  
ونقول في سبعة وعشرين وجزء سهمها مائة واربعون وفتح من ثلاثة الاف وسبع مائة  
وثمانين فكيف الجزء بينهم الميم هموزا الاخر وهموزي الزاي السكون والفتح والمخدر  
بالحا المصممة والذال المحجمة وهو الاحتراز والريح بالزاي واخره غير محجمة  
هو الميمل والاحصا الضبط والضبط هنا الجمع والعسم بفتح العاق مصدر قسم  
وبكر العاق التصيب وكل ما يحتملها والالهم والفتح والفتح الذي لا يفتح عن نفسه  
ولا يمينه والفتح منه وكل غالب ذلك حشونا **فهذه من الحساب جمل**  
**باب في عمل تصحيح العمل من غير تطويل ولا اعتاق فاقنع بما بينت فهو كاف**  
اقول العمل بفتح الميم جمع عمل بكسر الكاف فافهمه جمل من الحساب مجردة عن المتماثل  
بما العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل في العبارة والادراك غير مطروقة  
العمل الصفة التي فرض المراد والتطويل ضد الاختصار والاعتناق بكسر  
الهمزة الاخذ على غير الطريق وفتح من القناعة وهي الرضا بالفتح والماضي  
وزن فرج فهو فتح وقانع وقنوع وفتح من مطموم الاول مكسور الثاني مشددا  
مبني للما بضم قاعله اي واضح والكافي المعني عن غيره والبيان كلها تقطيل  
لا يحتاج اليها **باب** المناسبات اقول هذا الباب نوع من تصحيح المسائل  
لكن الذي قبله تصحيح بالنسبة الى مائة واحد وهذا تصحيح بالنسبة الى مائتين  
فما عدا فلهذا ذكره عقبه والمناصفة في الاصطلاح ان يموت انسان ثم لم  
تقسم تركته حين يموت من مودثيه وارث او اكثر سميت مناسفة لان المسئلة الاولى  
انقصت بالثانية اولان المال ينقل فيهما وارث الى وارث والفتح في اللغة الازالة  
والنقل ومنه نعت الكتاب اذا نقلت ماله وان يموت اخر قبل القسمة **فهذه من الحساب**  
واعرف سهمه واجعل له ميلا اخر بكم فذهب التوصيل فيما قدما  
وانك لم تبت عليها فتقسم فارجع الى الوفاق بعد اقراركم وانظر فان وافقت المسائل  
لهذه وفتحها تماما واضربه او جميعها في السابقه ان تكن بينهما موافقة



وكل سهم في جميع الثانية يضرب اولى وفقها علائجه واسهم الاخر في السهام  
 تضرب اولى وفقها التمام ففقه طريقة المناصفة فارقها رتبة فضل شلحة  
 اقول اذا مات انسان ثم مات اخر من ورثة الاول قبل قسمة تركته ففقه ميعة الميت القدر  
 واعرف سهام الميت الثاني منها واعمل للثاني ميعة اخرى بان تقسمها كما  
 تقدم ثم اقسم سهام هذا الميت الثاني من ميعة الاول على ميعة فان اقسمت فزاعج لا تجوز  
 الي عمل مثاله ماتت امرأة عذرة زوج وام وعم ثم مات الزوج عن ثلاث بنين او عن ابوين  
 فمعة الاول تقسم من اصلها ستة للزوج ثلاثة وللأم سهمان وللعم سهم وميعة الثاني  
 وهو الزوج في الصورتين من ثلاثة سهام من الاول ثلاثة منقسمة على ميعة  
 تقسم المناصفة كلها من ستة وهذا مراده بخلافه كما قد بين الفصل فيها فزاعج وان  
 لم تقسم سهام الثاني على ميعة فارجع الى الوفاق بان تظهر هل بين سهام الثاني  
 وميعة موافقة اولافان وافقت ميعة سهامه فخذ وفق ميعة  
 واضربه في الميعة السابقة وهي ميعة الميت الاول وان لم يكن بين  
 سهام الميت الثاني وبين ميعة موافقة بان تبأينا فاضرب ميعة  
 جميعا في السابقة يحصل في المال بين نصيب المناصفة مثاله والميعة  
 الاولى بما لها مات الزوج عن ستة بنين او عن ام واخوين لام واخ لاب  
 لميعة في الصورتين تقسم من اصلها ستة وسهامه من الاول ثلاثة لا تقسم  
 على ميعة بل نوافقه بالثلث فاضرب ثلث ميعة وهو سهمان في ميعة الاول  
 وهي ستة تقسم من ستة من اثني عشر وان مات الزوج فيها عن عشرة بنين  
 او بنت وخمسة اخوة لابوين اولاب فمعة ميعة فيهما من عشرة للبنت خمسة  
 ولكل سهم وسهامه من الاول ثلاثة تبأين العشرة فاضرب العشرة  
 جميعا في الاول تقسم المناصفة من ستين فاذا اردت ان تقسم المناصفة فاضرب  
 سهام كل وارث من الميعة الاولى في جميع الميعة الثانية عند ما بينتها  
 لسهام صاحبها وفي وفق الثانية عند موافقتها واضرب سهام كل وارث  
 من الثانية في جميع سهام ورثة التباين وفي وفقها عند التوافق  
 في زوج وام وعم مات الزوج عن ستة بنين تقدم اليها تقسم من اثني عشر موافقة  
 ميعة

ميعة الثاني سهامه بالثلث لام الميعة الاول من ميعة اسهام مضرورة  
 في وفق الميعة الثانية وهو اثنتان فلهما اربعة ولعم سهمين سهمي يحصل  
 له سهمان وفي صورة زوج وام وعم مات الزوج عن بنت وخمسة اخوة تقدم  
 اليها تقسم من ستين لميعة سهام الثاني في ميعة فاضرب الام من الاول سهمها  
 في عشرة جميع الثانية يحصل لها عشرون واضرب لهما سهمها في العشرة  
 فله عشرة واضرب لبنت الميت الثانية خمسة في سهامه الثلاثة فلهما خمسة  
 عشر واضرب لكل من اخوته سهمها في الثلاثة فله ثلاثة اسهم وقس على ذلك  
 وقد اختصر المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوا ما اذا ما فانيان فقط لاجل  
 التسهيل على المتدعي ولم يذكر كيفية قسمة التركة وهي الثمرة المقصودة  
 بالذات فانما انكسرها وذلك ان التركة اذا كانت من الاموال المعدودة المتما  
 فذرا وقيمة كالدرهم والدنانير ففيها طرف منها ان تقضيه سهام كل وارث  
 من الميعة في التركة وتقسيم الحاصل على الميعة يحصل نصيبه من التركة  
 فلو مات عن زوجة وام وعم وترك مائة دينارا فاما الميعة تقسم من اثني عشر  
 للزوجة ثلاثة وللأم اربعة وللعم خمسة واضرب للزوجة ثلاثتها في المائة  
 واقسم الحاصل وهو ثلاث مائة على الميعة يخرج لهما خمسة وعشرون  
 دينارا واضرب للام اربعتها في المائة واقسم الحاصل على الميعة يخرج لهما  
 ثلاثة وثلاثون دينارا وثلث واضرب للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل  
 على الميعة يخرج له احدى واربعون وثلاث وستين تقسم التركة على  
 الميعة واقسم الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه في المال واقسم  
 المائة على الميعة وهي اثني عشر يخرج ثمانية وثلث اضربها في ثلاثة  
 الزوجة واربعه لام وخمسة العم يحصل لكل ما ذكرناه ومنها ان تنسب  
 سهام كل وارث من الميعة اليها وتأخذ من التركة بذلك النسبة فالما  
 حصته فستخرج ثلاثة الزوجة الي الميعة ربعها فخذ لربع المائة وهو  
 خمسة وعشرون ونسبة اربعة للام الي الميعة ثلث فله ثلث المائة ثلاثة  
 وثلاثون وثلث ونسبة خمسة للعم ربع وسدس فله ربع المائة خمسة

ويرة

خود



وعشر وسيدسها ستة عشر وثلاثون وهذا الوجه يجعل به في التركة المعدودة وغيرها  
 سواء كانت أجزاء متصلة او منفصلة وهي مساوية القيمة او تختلفها **باب**  
 ميراث الخنثى المشكل اقول كان ينبغي لمن وضع الترجمة ان يقول باب ميراث  
 الخنثى المشكل والمفقود والحمل فان الناظم ذكرهما ايضا او يقول لكل سيلة  
 من المسائل الثلاثة بباب والخنثى المشكل فسمنا قسم له الة الاحمال والة النساء  
 جميعا وقسم له ثقبه يخرج منها البول لا تشبه الة من الالبين وهذا الثاني  
 مشكل ما دام صبيلا لا يتفهم فاذا بلغ امكن انضاحه والاول قد يتفهم وان  
 كان صبيلا وللشكل والنضاح علامايت من البول والشفوة وغيرها  
 وحمل ذكر ذلك وبسطه كتب الفقه والغرض هنا كيفيه اثر المشكل وارث  
 من معه من الورثة حال الاشكال ولا ينصور ان يكون المشكل زوجا ولا زوجة  
 لعدم صحة مناحته ولا ابا ولا جلا اولا اما ولا جدة لانه لو كان واحدا  
 ذكر لكان واضحا والغرض انه مشكل واما الواضح فحكمه واضح قال **وان**  
**تكن في حق المال خنثى صحيح بين الاشكال فاقسم على الاقل واليدين تحت حق الفهم واليدين**  
 اقول اذا مات انسان وخلف ورثة فبينهم خنثى مشكل يبين الاشكال اي  
 ظاهر الاشكال فاليعامل هو من معه من الورثة باضر الامرين من ذكورة  
 الخنثى والنوثة فيعطي كل واحد من الورثة الاقل المتيقن باليقين ويؤتي  
 الباقي الي انضاح حال النكاح فيعمل بحسبه او الي ان يبسطوا فلو مات عن ابن وولد  
 مشكل فتقدر ذكورة الخنثى يكون المال بينه وبين الابن بالسوية لكل واحد نصف  
 المال وتقدر انوثة الخنثى الثلث وللابن الثلثان فتقدر الخنثى ان يفي بحق  
 نفسه فيأخذ الثلث فقط وتقدر ذكر في حق الابن فيأخذ الابن النصف  
 لانه متيقن ويؤتي السدس بينهما حتى يتفهم حال المشكل او يبسطا وعلم  
 من مفهوم كلامه ان لو لم يختلف نصيب الخنثى او لم يختلف نصيب غيره من الورثة  
 يعطي نصيبه كاملا لانه اقل فلو خلف اخا متيقنا وولدا خنثى مشكلا كان له السدس  
 فرضا لانه يختلف بذكورته وانوثة والشيخ الباقي ولو خلف بنتا وولدا ابوين  
 اولاب خنثى مشكلا فللبنت النصف فرضا والخنثى الباقي بقصبا لانه اما عصبة  
 بنفسه

بشبهه او عصبة بغيره ولو خلف زوجة واما وولدا خنثى مشكلا وابنا فلزوجته الثلث  
 وللأم السدس لان فرضهما لا يختلف بذكورة الخنثى ولا بانوثة والخنثى ثلث الباقي  
 وللأب نصفه ويؤتي السدس الباقي بينهما فسيلا ذكورة تفهم من ثمانية واربعين  
 ومسيلا انوثة تفهم من اثنين وسبعين والجامعة لهما مائة واربعون لتواثما بثلث  
 الثلث للزوجة مائة ثمانية عشر وللأم اربعة وعشرون وللأب احدى وخمسون بتقدير  
 ذكورة الخنثى والموقوف بينهما سبعة عشر وفهم من النظم ايضا انه لو كان الخنثى او  
 غيره من الورثة يورث بتقدير ولا يورث بتقدير اخر او يعطي شيئا لان الاقل هو الاش  
 فلو خلف وولدا خنثى مشكلا وعما فتقدر ذكورة له الكل ولاشي له بتقدير انوثة  
 له النصف فرضا والباقي للعم فيقدر ذكر في حق العم وان يفي حق نفسه فيعطي الخنثى  
 النصف ويؤتي النصف الباقي بينه وبين العم ولو خلف زوجا وولدا خنثى مشكلا  
 فللزوجة النصف والباقي للخنثى بتقدير ذكورة ولاشي له بتقدير انوثة لان بنت  
 الاخ ساقطة فيكون الباقي للعم فلا يعطي الخنثى ولا العم شي ويؤتي النصف الباقي  
 بينهما ان ظهر ذكر اخره او ان يفي حق العم قال **ان ذكر كان له هو انثى** **باب**  
**واحكم على المفقود حكم الخنثى** اقول اذا مات انسان وبعض ورثته مفقود بان غاب وطا  
 غيبة وجعل حاله فلا يدرى احي هو ام ميت فاحكم على هذا المفقود بالحكم الذي  
 حكمت به على الخنثى المشكل وهو ان يقسم المال بين الحاضرين على الاقل المتيقن وذلك  
 بان تقدر حياته وتقدر فيها وتقدر موته وتقدر فيه فمن اختلف نصيبه بموت  
 المفقود وحياته اعطاه اقل النصيبين ومن لا يختلف نصيبه يعطي في الحال كاملا  
 ومن يورث بتقدير دون تقدير لا يعطي شيئا ولا يعطي لورثة المفقود شي لاحتمال  
 عملا باليقين ويؤتي الباقي الي ان يظهر حاله او يحكم قاض بموته اجتهادا  
 فيقول وقت حكم منزلة موته مثاله مات وخلف اثنين احدهما مفقود فللأب  
 الحاضر النصف لاحتمال حياته المفقود ويؤتي النصف الآخر ولو خلفت  
 زوجا واما اخوين لا يورث اولاب اولام احدهما مفقود فللزوجة النصف  
 كاملا وللأم السدس لاحتمال حياته الاخ المفقود وللأخ الحاضر السدس  
 سواء كان شقيقا اولاب اولام لعدم اختلاف نصيب الزوج ونصيب الاخ ويؤتي



السدرس الباقي فان ظهر المفقود حيا فله او ميتا فهو للام قال **وهكذا حكم ذات**  
**الحمل فان علي اليقين والافضل** اقول وهكذا حكم صاحبات الحمل وهن النساء  
 الحوامل فان حملن حكمة حكم المفقود فتوقى نصيب الحمل حتى يظهر حاله  
 بافصاله حيا او ميتا او عدم انفصاله ويعامل باقي الورثة بالانصراف  
 من تقادير عدم الحمل ووجوده وموته وحياته وذكرته وانثيته وانفاد  
 وتعدده فيعطي كل واحد من الورثة باليقين ويوقف الباقي الى ظهور حال  
 الحمل مثاله خلف زوجة حاملها بتقدير عدم الحمل وانفصاله  
 ميتا الربح وتقدر بافصاله حيا كيف كان الثمن فقطاه ويوقف الباقي  
 فان ظهر الحمل ذكر او ذكر او اناثا فالموقوف كله له او لهم على عدد  
 رؤسهم ان تحضوا ذكورا والافللذكر مثل حظ الانثيين وان ظهر انثى  
 واحدة فلها النصف وانثيين فاكثرفلها اربعان الثلثان والباقي لبيت  
 المال المستظم او يرد عليهن كله بشرط ان ينفصل الحمل كله حيا حياة  
 مستقرة فلو ظهر ان للحمل او ظهر ميتا او انفصل بعضه وهو حي فبات  
 قبل تمام انفصاله او انفصل كله حياة غير مستقرة لم يرث شيئا في  
 جميع هذه الصور ووجوده كعدمه فيكمل للزوجة الربع ويكون الباقي في  
 هذه المسئلة لبيت المال المستظم اولزوي رحمه ولو خلف زوجة حاملها وابوين  
 قال لا ضرر في حقهم كون الحمل عددا من الاناث حتى يدخل عليهم العول  
 فتعطي فروصهم بسبب لان مسيلتهم بقول من اربعة وعشرين فقطل الزوجة  
 والابوان فروصهم عابله ويوقف الباقي وهو ستة عشر سهما الى ظهور  
 الحمل **باب ميراث العزى** اقول كان ينبغي للميراث ان يقول العزى والهدى  
 والمخروطين وعوهم لانه ذكر حكمهم قال **وان يمتدح قبل القسمة** **نصف الحساب** **وعزى**  
**واجعل له مسئلة اخرى** **فم ينفصل** او عرق او حادث عم الجميع  
 كالعرق ولم يكن يعلم حال السابق فلا تورث **را حقا من رافق**  
**وعدهم كانهما اجاب** **فيكذلك القول** **السديد الصائب**  
 اقول اذا مات متوازنان فاكثر بعرق او بهدم او جرق او في معركة قتال او في  
 بلاد غريبة ولم يعلم عين حال السابق منهما او منهم بان علم احدهما او  
 احدهم

احدهم سبق لا يعينه او لم يعلم سبق ولا معية وكذلك ان علمت المعية فلا  
 تورث واحد منهم من الاخرين بل اجعلهم كأنهم اجانب  
 فيرث كل واحد منهم باقي ورثته لان شرط الارث تحقق حيات الوارث  
 بعد موت المورث ولم يوجد الشرط فلموات اخوان شقيقان اولاد  
 بعرق او تحت هدم ولم يعلم حال السابق منهما وترك احدهما زوجة  
 وبنين وترك الاخر بنتين وتركهما فلا يرث احد الاخوين من الاخر شيئا  
 بل تقسم تركه الاول لزوجته الثمن ولبنته النصف وللمة الباقي وتقسم  
 تركه الثاني لبنتيه الثلثان مسيلة زوج وروضة وثلاث بنين  
 لهما عرقوا الخمسة جميعا او ماتوا معا ولم يعلم حال السابق منهم  
 وترك كل منهم مالا وللزوج زوجة اخرى وابن منها وللزوجة الغريفة  
 ابن من غيره فلا يرث واحد من الزوجتين ولا من الاولاد الثلاثة شيئا  
 من الاخرين بل مال الزوج ثمنه لزوجته الحية وباقيها لابنه منها  
 ومال الغريفة لولدها من غيره ومال كل واحد من البنين الثلاثة  
 سدس لاختيه لأمه وهو ولد الزوجة الغريفة من غير ابيه الغريفة  
 وباقي ماله لاختيه من ابيه وقوله ولم يعلم حال السابق اي لم يعلم  
 عين السابق وكذلك يوجد في بعض النسخ وخرج به ما اذا علم  
 عينه واستمر علمه او نسي فانه يرثه من مات بعده في صورتين  
 فيعطي لورثته من مات بعده نصيب مورثه من السابق في الصورة  
 الاولى ويوقف المال كله في الصورة الثانية الى تذكر عين ان بنت  
 لانه غير ما يورث من تذكره وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو  
 اسم جمع لا واحد له من لفظه والقوم في الاصل الرجال دون النساء  
 قاله جماعة لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسي ان يكونوا خيرا  
 منهم ولا من نساء وقول زهير وما ادري ولاست احاك ادري اقوم  
 ال حصن ام نساء قالوا رب ما دخل النساء فيه علي سبيل التبعية لان  
 قوم كل بني رجال ونساء قالوا جماعة من اهل اللغة القوم يشمل الرجال



وهو ما اراده الناطق والهدم بالدال المهملة الفعل وبفتح الدال اسم  
للبنا المهذوم والجرق بكسر الخاء المهملة وبفتح الراء النار والراهنق  
الذاهب يقال ذهبت زوجته اذا خرجت اي ذهبت وقوله وهكذا  
القول السديد الصايب حشو قال والمحمدية على التمام **حمد كثير اديم الدوام**

**واسياله العفو عن التقصير وخير ما يؤمل في المصير**

**وعقر ما كان من الذنوب** **وستر ما شئت من العيوب**  
اقول لما ختم ارجوزته حمد الله تعالى علي اتمامها كما افتتحها بالحمد وقوله  
ثم بالثا الفوقية من التمام وفي معنى الظرفية والدوام التمام اي حمدا  
كثيرا تاما دايما مستمرا ثم سئل الله الكريم سبحانه وتعالى العفو عن  
التقصير في الامور وان يسترة في الآخرة وان يغفر له ما يوجد من  
ذنوبه وان يستر ما قبح من العيوب وترك المواخذة صفحا وكرما  
والتقصير المتواني في الامور والستر التقطية والامل الرجاء والمصير  
المرجع والمراد به هذا يوم القيامة في يرجع الخلق فيه الي الله  
تعالى والغفران الستر والذنوب جمع ذنب وهو الجرم وقوله شئت  
من الشئين وهو القبح والعيوب جمع عيب فالله تعالى يقبل ذلك منه  
بمنه وكرمه قال **وافضل الصلاة والتسليم علي النبي المصطفى الكريم**

**محمد خير الانام العاقب واله الفرد ذي المتانت**

**وصحبه الامجاد الابرار الصفوة الاكابر الاحبار**

اقول ختم كتابه بالصلاة والتسليم بعد حمد الله تعالى كما فعله في ابتدا  
الكتاب رجاء قبول ما بينهما والمصطفى من الصفوة وهي الخلوص  
والكريم بفتح الكاف علي الفصح ويجوز كسرهما تغنيض اللين والانام  
الخلق والعاقب الذي لا نبي بعده قال عليه الصلاة والسلام انا العاقب  
فلا نبي بعدي واله بنواهاشم وبنو المطلب كما قدمناه اول الكتاب  
والغزاة لغين المعجمة المضمومة الاشراف والامجاد بالجيم جمع ملجود  
وهو الكامل في الشرف والكرم هو الصفاة المحمودة وقد كل الشرح

المبارك

المبارك واسئل الله تعالى ان ينفع به صاحبه وقاريه والناظر فيه  
وهو حيي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والمحمدية  
تم الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه علي يد كاتبه الفقير العباد  
واوصيهم الي رحمة ربه الكريم الجواد الغيبر الي الله تعالى محمد ابن عبيد  
الجليل سملاي بلد استا في مذهبها غفر الله له ولوالديه ولما يحسن  
ولاخوانه في الله تعالى والمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الاحبا  
نهم والاسوات امين يا رب العالمين وكان فراغه يوم السبت المبارك  
رابع عشرين شهر محماد اخر سنة من الهجرة النبوية علي صاحبها

افضل الصلاة

والسلام

١١



